الدكتور عبد العظيم فتحي خليل
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة
بجامعة الأزهر الشريف



# الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم



مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا ت: ٣٩٠٠٨٦٨

# الأعلام الممنوعة من الصرف
# فى
# القــرآن الكــريم

تأليف
أ. د. عبد العظيم فتحى خليل الشاعر
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة
بجامعة الأزهر الشريف

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م



الناشر
مكتبة الآداب
42 ميدان الأوبرا - القاهرة ت: 3900868
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الآداب
علي حسن

# مقدمة

الحمد لله أهل الحمد والثناء .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الفصحاء والبلغاء ، صلاةً وسلامًا يملآن الأرض والسماء ، ورضى الله تعالى عن آله وصحبه النجباء الأتقياء .

وبعـــد ...

فهذا الكتاب يُعَدُّ تتمَّةً لكتاب ( الممنوع من الصرف في القرآن الكريم ) ويتضمن دراسة لما مُنع من الصرف في التنزيل لعلَّتين إحداهما العلمية ، فمدار بحثه الأعلام الممنوعة من الصرف فيه . وقد طوّفت في خلال البحث بأوسع المراجع التي تناولت ذلك من كتب التراث في النحو ، والتفسير ، وإعراب القرآن ، والمعرَّب ، والدخيل ، كما نظرت وتأملت واستفدت مما كتبه المحدَثون حول هذه الأعلام وما يتعلق بها .

ويقوم البحث في هذا الجزء على معرفة أصول تلك الأعلام ، ومواقعها الإعرابية ، وأسباب منعها من الصرف .

والغرض منه تعريف الباحثين والدارسين بذلك بأيسر سبيل ، وإتحافهم بشواهد للممنوع من الصرف من الأعلام ، من أفصح وأبلغ كلام ، في كل موقع من مواقع الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا ، ولهذا قسمته إلى ثلاثة فصول بحسب ما يستحقه العَلَم من رفع أو نصب أو جر .

واقتضت طبيعة البحث في الأعلام القرآنية تصدير تلك الفصول بفصل يتناولها بصفة عامة وعنوانه : « الأعلام القرآنية والعلل المانعة لها من الصرف » ، وهو يتضمن أربعة مباحث : تدور حول انتقال الأعلام الأعجمية إلى القرآن الكريم ، وكونها من المعرَّبات ، وما يحدث لها في لسان العرب من تغييرات ، والعلل المانعة للأعلام القرآنية من الصرف من عجمة وغيرها ، ثم أتبعته بالفصول الآتية :

**الفصل الثاني :** عن الأعلام المرفوعة ومواقعها الإعرابية ، وفيه سبعة مباحث ، وهي : مبحث المبتدأ ، ثم الخبر ، ثم اسم كان ، ثم خبر إن ، ثم الفاعل ، ثم نائب الفاعل ، ثم المرفوع بالتبعية .

**والفصل الثالث :** عن الأعلام المنصوبة ومواقعها الإعرابية ، وفيه سبعة مباحث

أيضًا ، وهى : مبحث اسم إن ، ثم المفعول الأول في باب ظن ، ثم المفعول الأول في باب أعطى ، ثم المفعول الثانى فيه ، ثم المفعول به ، ثم المستثنى ، ثم المنصوب بالتبعية .

**والفصل الرابع** : عن الأعلام المجرورة ومواقعها الإعرابية ، وفيه ثلاثة مباحث وهى : مبحث المجرور بالحرف ، ثم المجرور بالإضافة ، ثم المجرور بالتبعية .

وقد رتبت الأعلام في كل مبحث من هذه المباحث ، بحسب ترتيب حروفها الهجائية .

ومما درجت عليه في هذا البحث أنني أتكلم عن العلم من جهة منعه من الصرف عند أول موضع يجيء فيه ، ثم لا أتحدث عنه بعد ذلك من هذه الجهة اعتماداً على ما تقدم .

ومن الله تعالى أستمد العون وأستلهم الصواب والسداد ..

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

المؤلف

# الفصل الأول

## الأعلام القرآنية
## والعلل المانعة لها من الصرف

# الفصل الأول



## الأعلام القرآنية
## والعلل المانعة لها من الصرف

**تمهيـــد**

لما كان الغالب على الأعلام القرآنية الممنوعة من الصرف كونها أعلامًا أعجمية الأصل ، اقتضى ذلك إقامة الدرس حول انتقال تلك الأعلام إلى اللغة العربية ، وبيان كيفية انتقالها إليها ، واللغات الأخرى التي انتقلت منها .

ولما كان كثيرون من جهابذة العلماء ينكرون أن يكون في القرآن الكريم ألفاظ غير عربية ، اقتضى الأمر معرفة آراء اللغويين حول هذه الأعلام ، وكيف تُعد من المعرَّب الذي هو بمنزلة العربي ؟

ولما كانت هذه الأعلام الأعجمية تتعرض للتغيير بعد تعريبها ، اقتضى الأمر الحديث عما يحدث لها من التغيير ، سواء عند تعريبها ، أو بعد استقرارها في ألسنة العرب ، لفهم ما ورد فيها من قراءات متعددة في آيات القرآن الكريم .

ولما كانت الأعلام القرآنية الممنوعة من الصرف تتعدد العلل المانعة لها والتي تشارك العَلمية في هذا المنع ، كان لا بد من الحديث تفصيلاً عن تلك العلل ، ومن أجل ذلك كله جاءت مباحث هذا الفصل على الصورة الآتية :

**المبحث الأول :** انتقال الأعلام الأعجمية إلى اللغة العربية ثم إلى القرآن الكريم

**المبحث الثاني :** هل تعد الأعلام الأعجمية القرآنية من المعرب ؟

**المبحث الثالث :** ما يحدث للأعلام الأعجمية في اللغة العربية من تغيير .

**المبحث الرابع :** العلل المانعة من الصرف في الأعلام القرآنية .

# المبحث الأول

## انتقال الأعلام الأعجمية

## إلى اللغة العربية ثم إلى القرآن الكريم

إن انتقال المفردات اللغوية والمصطلحات من لغة إلى أخرى بسبب دقة اللغة المنقول منها وحاجة اللغة المنقول إليها أمر طبعيّ وشائع بين اللغات العالمية[1] .

واللغات يأخذ بعضها من بعض دائمًا ، بحكم القرابة اللغوية ، أو الجوار والمتاخمة ، أو الرحلة والانتقال ، أو الغزو والفتح ، أو الهجرة والاختلاط ، أو التجارة والمعاملة ، فيحتفظ أفراد الأسرة اللغوية الواحدة بوجوهِ شَبَهٍ ومواد مشتركة ، ويتبادل أفراد الأسر اللغوية المختلفة فيما بينها ألفاظًا وتراكيب ...

والعربية ـ كغيرها من اللغات ـ أخذت وأعطت قديمًا وحديثًا ، أخذت قديمًا عن بعض اللغات السامية كالسريانية ، أو بعض اللغات الهندوأوربية كالفارسية واليونانية ، وقد أعطت هذه جميعًا بقدر ما أخذت منها أو يزيد ، وأخذت حديثًا عن الإنجليزية والفرنسية والإيطالية ، وأعطتها ما تصرِّح معاجمها بأصله العربي ..

وقد أدخل عرب الجاهلية في لغتهم قدراً من الكلمات الأعجمية وبخاصة الفارسية ، ولم يروا في ذلك بأساً أو غضاضة [2] ، لكن هذه الكلمات صارت عربية باستعمالهم لها وإخضاعهم إياها لنظام لغتهم وإن كانت في أصلها أعجمية .

وهناك وشائج قوية وقرابة وطيدة تجمع اللغة العربية بسائر اللغات السامية ، وترجح القول بحصول التبادل اللغوي بينها ، فهي فرع من فصيلة تلك اللغات ، وهي أكثرها احتفاظًا بالقديم الذي يُرجح أنه كان مستعملاً في اللغة الأم التي انبثقت عنها هذه اللغات [3] .

وقد استقر رأى معظم الباحثين في اللغة على أن الموطن الأصلي للساميين هو القسم الجنوبي الغربي من شبه جزيرة العرب ، ويشمل بلاد نجد والحجاز واليمن وما إليها ، وهذا الرأى تسنده الأدلة وتقوم على صحته البراهين[4]، ومن ذلك ما ذكره

---

(١) التعريب وأثره فى الثقافتين العربية والفارسية ص ١٧ . (٢) المصدر السابق ص ٥

(٣) لغة القرآن الكريم ص ٣٠ ، ٣١ ، وانظر علم اللغة العام ص ١٣٧، وفقه اللغة ( وافى ص ١٦ ) .

(٤) المصدر السابق ص ٣٢ . وفقه اللغة لعلى عبد الواحد وافي ص ١١ ، ١٣ .

المؤرخون من أن سام بن نوح عليه السلام ، قد حلّ هو وأولاده بجزيرة العرب ، وكانوا يسكنون الحرم وما حوله [1] ، وأن الهجرات منذ فجر التاريخ إلى المواطن السامية الأخرى كان مصدرها شبه الجزيرة العربية ، ومن ذلك وجود صفات مشتركة بين الشعوب السامية تدل على أن أصلها شعب بدوي نشأ في الصحراء وشب متأثراً بها ، وهي تظهر في تشابه التقاليد واللغة واتحاد العقلية والمميزات الجنسية[2] .

وقد ترتب على ذلك القول بأن هناك لغة هي أصل لجميع اللغات السامية ، وكانت وسيلة للتخاطب بين من سكنوا هذه البقعة من الأرض ، وهذه اللغة الأم تفرعت إلى لهجات ، حيث اختصت كل طائفة نازحة من الجزيرة بلهجة منها ، لكن هذه اللهجات تحولت مع الزمن إلى لغات لكل منها ما يميزها عن غيرها ، وذلك بسبب دخول كل لهجة منها في صراع مع اللغات التي احتكت بها أو جاورتها ، مما تسبب في تباعدها عن أصلها الذي تفرعت عنه[3] .

ومن هنا ظهرت اللغة الأكادية التي تفرعت عنها اللغة البابلية في جنوب العراق ، واللغة الآشورية في شماله ، وذلك منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد تقريبًا .

كما ظهرت اللغة الكنعانية منذ ألفي سنة قبل الميلاد ، وانتشرت في سورية وفلسطين وبعض جزر البحر المتوسط ، وتفرعت عنها اللغة الفينيقية واللغة العبرية ، وكانت العبرية أهم لهجاتها على الإطلاق .

كما ظهرت اللغة الآرامية منذ ألف وأربعمائة سنة قبل الميلاد ، وانتشرت بالتدريج في شمال العراق وجنوبه ، وفي سورية وفلسطين ، حتى إنها في القرن السادس قبل الميلاد طمست كل اللغات التي سبقتها في تلك البقاع وحلّت محلّها ، ثم تفرعت عنها اللغة السريانية التي قضت عليها بعد ذلك اللغة العربية[4] .

وفي بلاد اليمن ـ وهي من أقدم مواطن الساميين ـ نشأت اللغة اليمنية القديمة ، وتسمى العربية الجنوبية القديمة أو القحطانية ، وأحيانا يطلق عليها الحميرية أو السبئية ، ويؤخذ من شواهد كثيرة أنها نشأت في عصور سحيقة في القدم قبل الميلاد

---

(١) انظر قصد السبيل ٢/ ١١١ ، وفقه اللغة لوافي ص ١١ ، ١٣ .

(٢) انظر فقه اللغة لوافي ص ١٣ ، ١٤ ، ولغة القرآن الكريم ص ٣٤ .

(٣) لغة القرآن الكريم ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠ ، والتطور النحوي للغة العربية ص ١٤٢ ، وفقه اللغة المقارن ص ٢٤٧ .

المسيحي[1] ، ومن أهم لهجاتها : المَعينية ، وهى لهجة المعينيين الذين أقاموا فى جنوب اليمن أقدم مملكة فى بلاد العرب فى حوالى القرن الثامن قبل الميلاد ، والسبئية وهى لهجة السبئيين الذين أنشأوا مملكة سبأ وعاصمتها مأرب ، وقد أقيمت على أنقاض مملكة المعينيين ، والحميرية القديمة ، وتنسب الى قبائل حمير فى تلك البلاد ، وقد ازدهرت منذ القرن الرابع بعد الميلاد[2] .

وفى أقدم مواطن الساميين ـ وهى بلاد الحجاز ونجد وماإليها ـ نشأت اللغة العربية ، وهى قسمان :

١ـ **العربية البائدة** ؛ وهذه كانت تتكلم بها عشائر عربية تسكن شمال الحجاز على مقربة من حدود الآراميين وفى داخل هذه الحدود ، وهى عشائر لحيان وثمود ، وقد بادت هذه قبل الإسلام ، وأقدم ما وصل إلينا من آثارها لا يتجاوز القرن الأول قبل الميلاد .

٢ـ **العربية الباقية** ، وهى التى تنصرف إليها كلمة ( العربية ) عند الإطلاق ، وقد نشأت ببلاد نجد والحجاز ، ثم انتشرت فى كثير من المناطق حولها ، وانشعبت منها اللهجات التى يُتكلم بها فى العصر الحاضر ، وأقدم ما وصل إلينا من آثارها لا يكاد يتجاوز القرن الخامس بعد الميلاد ، وهو ما يعرف بالأدب الجاهلى[3] ، وهذه اللغة توارثها القحطانيون عن بقايا البائدة ، وتلقّاها العدنانيون عنهم باتصالهم بقبيلة جرهم[4] ومن الطبعي أن تؤثر هذه اللغات التى عاشت متجاورة ومتداخلة بعضها فى بعض ، ولهذا يجد الدارس للغة العربية أوجه شبه كثيرة بينها وبين الآرامية والكنعانية والعبرية والفينيقية والبابلية والآشورية والعربية الجنوبية[5] ، وهذه الأوجه تدل على أن العربية وأخواتها الساميات ـ على ما بينها من اختلاف ـ قد انشعبت وتحدّرت من مجرى واحد[6] .

وقد فطن الخليل بن أحمد إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية فقال فى كتابه العين : « وكنعان بن سام بن نوح ينسب إليه الكنعانيون ، وكانوا يتكلّمون بلغة

---

(١) فقه اللغة لوافى ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) فقه اللغة لوافى ص ٧٥ : ٧٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٧ : ١٠٧ .

(٤) عوامل تنمية اللغة العربية ص ٤٥ .

(٥) بعض مظاهر التطور اللغوى ص ١٧ .

(٦) علم اللغة العام ص ١٣٧ .

تضارع العربية[١] . كما فطن ابن حزم الأندلسي إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية فقال في كتاب الإحكام في أصول الأحكام » : « من تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم ، وأنها لغة واحدة في الأصل[٢] .

وقد مرت اللغة العربية التى وصلت إلينا بمراحل تهذيب وصقل وتفاعل مع أخواتها الساميات ومع غيرهن من اللغات في فترات متتابعة من الزمن كان آخرها تلك الفترة التي بلغت فيها درجة من الرقى والكمال لم تصل إليها لغة سواها ، وهى الفترة التي نزل فيها القرآن الكريم بلسان عربى مبين[٣] .

وفي هذه الفترات أدخل العرب في لغتهم ألفاظاً كثيرة من لغات غيرهم من الأمم والشعوب من خلال اختلاطهم بهم[٤] ، ومن هذه الألفاظ الأعلام الأعجمية الدالة على الأنبياء والملائكة وغير ذلك ، ومع أنهم غيَّروا في كثير من هذه الأعلام بالنقص والزيادة في عدد الحروف ونحو ذلك ، إلا أنهم ميزوا تلك الأعلام الأعجمية بمنعها من الصرف ، ولم يخضعوها إخضاعًا تامـًا لنظام لغتهم ، مع أنهم أخضعوا ألفاظاً كثيرةً لهذا النظام حتى صارت مجانسة لألفاظهم وجارية على قواعدهم . وأرى أن منع العرب لهذه الأعلام الأعجمية من الصرف بمثابة تمييز لها ، وعلامة على أنها دخيلة في لغتهم ، وأنه دليل قوى على أن اللغة العربية التي وصلت إلينا ما هي إلا فرع من اللغة الأم التي تنتمى إليها اللغات السامية ، وأن اللغة العربية كانت تتبادل الألفاظ مع أخواتها الساميات ، وتجعل لبعضها علامة تدل على عجمتها ، وربما كان السبب في اختصاصهم الأعلام بتلك العلامة كونها ثقيلة في الغالب على ألسنتهم فتخففوا من ثقلها بمنعها من التنوين وجرِّها بالفتحة ، بالإضافة إلى ما غيَّروه فيها من حركاتٍ وسكناتٍ وحروفٍ ونحو ذلك .

---

(١) العين ج١ ص ٢٠٥ .

(٢) فقه اللغات السامية - مقدمة المترجم ص ٦ .

(٣) لغة القرآن الكريم ص ١٧٩ .

(٤) المصدر السابق ، ومعجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة ص ٣ ، والتطور النحوى للغة العربية ص ١٤٢ .

ويرى بعض العلماء المعاصرين[1] أن أسماء الأنبيـاء عليهم السلام دخلت اللغة العـربيـة من العبـرية ولكن بواسطة الـسريانيـة ، قـال : والدليل على ذلك صـيغ هذه الأسماء فـ « إسـماعيل وإسرائيل وإسحـاق » تبدأ في العبرية بالبـاء المكسورة ، بينما تبدأ في العربيـة بالهمزة ، وتلك هي صيـغتها بالسريانيـة ، وكذلك « إلياس ويونس » في العبـرية : إليا ويونا بدون السين ، وهما بالسـريانية بالسين ، و « فرعون» بالعبـرية بدون النون ، وبالسريانية بالنون[2] .

وإذا سلَّمنا بصـواب هذا الرأى ، فلا بد لنا أن نُنبه إلـى حقيـقة مهـمة ، وهى أن هذه الأسماء أو الأعلام ليست كلها عبـرية ولا سريانية ، فالغالب أن العلم ينتمي إلى اللغة التي ولـد فيها مُسمَّاه ، ولا مانع أن يكون العلم قد وفـد إلى العربية من العبرية أو السـريانيـة بعد أن هـاجر إليـهـا من مـوطنه الأصلي عن طـريق التبـادل اللغـوي ، وبعض أعلام الأنبياء عربي الأصل ، وقـد وقـعت التسمـية بـه في بيئـة غير عـربية ؛ لأنها تمت بطريق الوحى كمـا في « يحيى » .

□ □ □



(١) هو الدكتور ف . عبد الرحيم صاحب التحقيق الثاني لكتاب المعرَّب للجواليقي .

(٢) أنظر ص ٦٢ من المعرب ( ف ) ، والفاء علامة على أنه بتحقيق الدكتـور ف عبـد الرحيـم ، ويلحظ أن ذكر ( فرعون ) استطراد من المحقق ، إذ الحديث عن أسماء الأنبياء .

## المبحث الثاني

### هل تعد الأعلام الأعجمية القرآنية من المعرَّب ؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد لنا من تعريف المعرَّب والإلمام بحقيقة التعريب.

وحقيقة التعريب جعلها بعض العلماء عامة ، وخصَّصها آخرون ، فجمهور اللغويين يذهبون إلى أن التعريب هو نقل اللفظ من الأعجمية إلى العربية[1] ، وهو تعريف خال من القيود .

وبعض أهل اللغة يقيد التعريب بإخضاع الكلمة الأعجمية للنهج العربي ، وقد عبَّر عن ذلك الجوهري بقوله : « التعريب : أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها[2] » ، كما عبَّر عنه ابن منظور بقوله : « التعريب للاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها[3] » .

ويبدو أن سيبويه[4] يطلق التعريب على استعمال العرب للأعجمي مطلقًا ، فقد قال في باب ما أعرب من الأعجمية : « اعلم أنهم مما يغيِّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يُلحقوه » فهو ينظر إلى التعريب على أنه استعمال العربي للكلمة الأعجمية بالحروف العربية ، ويستوي في التعريب أن يُلحقها مع ذلك بالأبنية العربية كما في درهم ودينار ،أو لا يلحقها كما في خراسان وفرِند ، وقد مثل في هذا الباب بإسحاق وإسماعيل ، وذلك يدل على أن الأعلام الأعجمية من قبيل المعرَّب عنده ، وأنه ليس من شرط التَّعريب الإلحاق بالأبنية العربية .

ومن خلال هذه النظرة العامة ، يقول السيوطي في تعريف المعرَّب : هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها[5] ، ويقول بعض المعاصرين : المعرَّب : هو الكلمات التي نقلت من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، سواء وقع فيها تغيير أو لم يقع[6] .

---

(١) شفاء العليل ص ٢٣ ، والمعرب (ف) ص ١٣ ، وعوامل تنمية اللغة العربيةص ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) الصحاح ( عرب ) ، ومقدمة تاج العروس ص ٢٧. (٣) اللسان ( عرب ) .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٠٣، ٣٠٤ .

(٥) المزهر ١/ ٢٦٨ ، وانظر مقدمة المعرب (ف) ص ٩١ ، ومقدمة تاج العروس ص ٢٧ ، وتطوف لغوية ص ٢٧ .

(٦) عوامل تنمية اللغة العربية ص ١٣٣ .

وجدير بالتنويه أن المراد بالنقل والاستعمال عند الجمهور ما حدث في عصور الاحتجاج ، يقول الدكتور علي عبد الوهاب وافي : « وقد اصطلح المحدثون من الباحثين على أن العرب الفصحاء هم عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري ، وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، ويسمون هذه العصور بعصور الاحتجاج .. وأن المولَّدين هم من عدا هؤلاء ولو كانوا من أصول عربية ، ويطلق على الدخيل الأجنبي الذي استعمله فصحاء العرب اسم المعرَّب ، وعلى الذي استعمله المولّدون من ألفاظ أعجمية لم يعرفها فصحاء العرب اسم الأعجمي المولد[1] .

ويقول بعض المعاصرين مؤكداً ذلك : المعرَّب : لفظ استعاره العرب الخُلَّص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى »[2] ، ويقول آخر : « المعرَّب : ما نطق به الجاهليون ومن يحتج بلغتهم من الكلام الأعجمي »[3] .

وبناء على هذه النظرة العامة للتعريب والمعرَّب تكون الأعلام الأعجمية التي وردت في القرآن الكريم من قبيل المعرَّب ، وبها يصدق قول بعضهم : كتاب الله تعالى ليس فيه شيء من غير العربية[4] .

وقد كان أبو عبيدة يقول : « من زعم أن في القرآن لسانًا سوى العربية فقد أعظم على الله القول» [5] ، وعورض قوله هذا بأن ابن عباس ومجاهداً وعكرمة وغيرهم رووا في أحرف كثيرة من القرآن أنها من غير لسان العرب ، مثل : سجيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق ، وغير ذلك ، وهم أعلم بالتأويل منه ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هو إلى غيره ، وكلاهما مُصيب إن شاء الله .

قال الجواليقي : وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل .. ثم لفظت به العرب بألسنتها فعرَّبته ، فصار عربيًا بتعريبها إياه ، فهي عربية في الحال أعجمية الأصل »[6] .

وهذا الذي قاله شبيه بما نُقل عن أبي عبيدة في شأن المعرَّبات الواردة في القرآن الكريم ، من أنها أعجمية الأصول ولكنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها

---

(١) فقه اللغة لوافي ص ١٩٩ .
(٢) كلام العرب ص ٧٩ ، ٨٠ .
(٣) الوجيز في فقه اللغة ص ٤٤٤ .
(٤) المعرب (ف) ص ٩٢ .
(٥) مجاز القرآن ص ١٧، والصاحبي ص ٤٣ .
(٦) المعرب (ف) ص ٩٢ .

وحولَتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها ، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت بكلام العرب ، فمن قال إنها عربية فهو صادق[1] .

ومثله قول ابن عطية : « حقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية ، لكن استعملتها العرب فعربتها ؛ فهي عربية بهذا الوجه »[2] .

وقد قسَّم سيبويه العلم الأعجمي الأصل إلى قسمين : قسم لا يعتد بعجمته فيصرف ، وقسم يعتد بعجمته فيمنع من الصرف ، وذلك أنه قال[3] : « اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكَّن في الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي ، وذلك نحو اللجام والديباج ... » ثم قال بعد ذلك[4] : « وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفةً ، على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تُمكَّن في كلامهم تمكن الأول ، ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية ، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كنهشل وشعثم » ، وقد جاء كلامه هذا في باب الأسماء الأعجمية فأفاد انقسامها إلى القسمين المذكورين .

وتأسيسًا على هذا جعل الجواليقي الأعلام الأعجمية من الأسماء المعرَّبة ، فقال في مقدمة المعرَّب : [ والأسماء المعربة في الصرف وتركه على ضربين : أحدهما لا يعتد بعجمته وهو ما أدخل عليه لام التعريف نحو : الديباج والديوان . والثاني : ما يُعتد بعجمته وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف كـ « موسى » و « عيسى » ][5].

ومن خلال ما قدمناه يمكننا **تقسيم المعرَّب إلى قسمين** :

١ ـ **معرَّب متمكن** ، وهو الذي دخل في العربية من ألفاظ العجم وأُلحق بأبنيتها وجرت عليه أحكامها كالتنوين وغيره ، وعلامته أنه يحسن دخول الألف واللام عليه[6] .

٢ ـ **معرَّب غير متمكن** ، وهو الذي دخل في العربية ولم يتمكن فيها ؛ لأن العرب لم يلحقوه بأبنيتهم ولم يخضعوه لأحكامها ، وهو تلك الأعلام الأعجمية التي نطقت بها العرب بألسنتها وغيرت فيها وبدلت لتساير لهجاتها في النطق ، لكنها

---

(١) الصاحبي ص ٤٠ والمزهر ١/ ٢٦٩.
(٢) البرهان ١/ ٢٨٩ .
(٣) الكتاب ٣/ ٢٣٤ .
(٤) الكتاب ٣/ ٢٣٥ .
(٥) المعرب (ف) ص ٩٣ .
(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ص ٣١٣ .

منعتها من الصرف تنبيهًا على أصلها الأعجمي ، وعلامة هذا النوع امتناع دخول الألف واللام عليه[1] . وإنما امتنع فيه ذلك لأنه معرفة فلا معنى لتعريف آخر فيه كما قال المبرد[2] . وإذا تقرر ذلك علمنا أن الذين قيّدوا المعرَّب من علماء اللغة بأنه ما أخضع للنهج العربي ، إنما نظروا إلى المعرَّب المتمكن وحده ، ولم ينظروا إلى غير المتمكن ، مع أنه ينطبق عليه وصف التعريب ، ولو نظرنا إلى المعنى اللغوي لـ « عرَّب » و « تعرَّب » لوجدناه شاملاً للقسمين ، فقولك : عرَّبت الكلمة الأعجمية معناه : جعلتها على صفة الكلمة العربية ، وهذا صادق على غير المتمكن من جهة أن العرب كانوا يغيرون فيه بما يوافق ألسنتهم وبما يخفف من ثقله حتى يصير على مثال كلامهم ، وليس منعه من الصرف قادحاً في ذلك ، فإنهم منعوا من الصرف أعلامًا عربية خالصة مثل أحمد ويزيد وتغلب .

والفعل « تعرَّب » يفيد المطاوعة ، وهذه الأعلام بما أحدثوه فيها من تغيير في حروفها صارت مطاوعة لألسنتهم في نطقها ، وتعرَّبت بهذا المعنى ، فهي من المعرَّب .

لكن بعض العلماء يذهب إلى إخراج الأعلام الأعجمية من المعرَّبات ، وقد عبَّر عن ذلك الفيومي في المصباح بقوله : « وأما ما تلقوه علَمًا فليس بمعرَّب ، وقيل فيه أعجمي مثل إبراهيم وإسحاق »[3] .



وقال بعض العلماء في تعريف المعرَّب : « هو لفظٌ غير عَلَم استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم »[4] .

وعلى ما ذهب إليه هؤلاء تكون الأعلام الأعجمية من الدخيل لا من المعرَّب ، وقد ذكر السيوطي أن المعرَّب يُطلق عليه دخيل ، وقال : « وكثيراً ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما »[5] .

واصطلاح الدخيل مأخوذ من قول العرب : « فلان دخيل في بني فلان » إذا كان من غيرهم[6] ، وهي كلمة استعملها ابن دريد كثيراً في جمهرة اللغة ، ويراد بها ما أُدخل في كلام العرب وليس منه[7] .

---

(1) انظر شرح ملحة الإعراب ص ٣١٣ .
(2) الكامل ص ١٢٢٧ ، وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٥ .
(3) المصباح المنير ( عرب ) .
(4) انظر عوامل تنمية اللغة العربية ص ١٣٣ .
(5) المزهر ١/ ٢٦٩
(6) مقدمة المعرب (ف) ص ١٦ .
(7) لسان العرب ( دخل ) .

وهذا المصطلح يشمل عند الخفاجي[1] أربعة أنواع من الأسماء الأعجمية : وهي :

١ ـ ما لم يغير ولم يلحق بأبنية العرب نحو : خراسان .

٢ ـ ما غير وألحق نحو : خُـرَّم[2] .

٣ ـ ما غيّر ولم يلحق نحو : آجـرّ .

٤ ـ ما لم يغير ووافق أبنيتهم مثل : إسحاق .

وهذا يدل على أن الدخيل أعـم من المعـرّب وليس مرادفًا لـه ، فيطلق الدخـيل على كل ما دخل في اللغة العربية من اللغات الأعجـمية ، سواء أكان ذلك في عصر الاستشـهاد أم بعده ، وسواء خضع عند إدخـاله فيها للأصوات والأبنيـة العربية أم لم يخضع وسواء كان نكرة أو علمًا .

ولذلك سمّى الخفـاجي كتابه : شفـاء الغليل فيما في كلام الـعرب من الدخيل ، وذلك يشمل المعرّب وغـيره[3] .

وقـد آثـر معـظم العلماء إطـلاق لفظ الأعجـمي على العلم المنقـول من اللغـات الأخرى ، وذلك فـيما يبدو للإشـارة إلى منعه من الصرف للعلمـية والعجمـة إن كان ممنوعًا من الصـرف ، ثم غلـب هذا الإطلاق على كل علـم منقول من اللغـات الأخرى وإن كان مصروفًا نحو نـوح ولـوط .

والأصل في الأعجمي أنه يطلق على ما وضـعه غير العرب[4] ، ويطلق على كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غير ، « سواء أكان من لغـة الفرس ، أم الروم ، أم الحبشة ، أم الهنـد ، أم البربر ، أم الإفرنج ، أم غير ذلك كما قـال السيوطي[5] ، وذلك يشمل المعـرّب المتمكن ، والمعـرب غير المتـمكن ؛ ويشمل مـا دخل في اللغة العـربية وبقى على حـاله بدون تغيير .

ومن خلال مـا قدمناه يتـبيّن لنـا أن العـلم المنقول إلى العـربية من لغـة أخرى في عصور الفصاحة يصح أن يطلق عـليه لفـظ الأعجمي بالنظر إلى كونه ليس من وضع العرب في الأصل ، ولـلإشارة إلى منعه من الصـرف للعلميـة والعجـمة ، وأن يطلق عليه لفـظ الدخيل باعتبار أنـه أدخل في كلام العرب وليس منه ، وأن يُطلق عليه لفظ المعرّب باعتبار أن العرب نطقوا بـه وغيروا فيه بمـا يوافق ألسنتهم .

---

(١) شفاء الغليل ص ٣١ .

(٢) الخُرَّم : كسكر نبات الشجر الناعم ، وهو فارسي معرب .قصد السبيل ١/ ٤٥٣ ويقال : عيش خرّم أي : ناعم . انظر تهذيب الألفاظ ص ١٤ .

(٣) انظر مقدمة المعرب (ف) ص ١٧ (٤) شرح الفريد ص ١٦٢ . (٥) الهمع ١/ ١٠٥ .

# المبحث الثالث

## ما يحدث للأعلام الأعجمية

## في اللغة العربية من تغيير

قد تبين مما تقدم أن الأعلام الأعجمية التي دخلت في اللغة العربية في عصور الاحتجاج من قبيل المعرَّب غير المتمكن .

والغرض من هذا المبحث : هو بيان التغييرات التي تحدث لتلك الأعلام ، وهي نوعان :

**فالنوع الأول :** تغييرات تحدث للعلم عند تعريبه أو إدخاله إلى اللغة العربية ، وهي تتمثل في أمرين :

أولهما : التغيير في حروفه بالحذف أو الزيادة أو استبدال حرف بحرف ، وكذلك في حركاته وسكناته بالتقديم والتأخير ، أو تحويل الحركة إلى سكون وعكسه، وبعبارة جامعة لذلك كله : النطق به على وفق اللسان العربي واللهجات العربية .

وثانيهما : تمييزه في الإعراب عن الأعلام العربية الخالصة بمنعه من الصرف وجره بالفتحة تنزيلاً له عن رتبة العلم العربي الأصيل ، واستنكاراً له كما صرح بذلك سيبويه[1] .



وهذا النوع من التغييرات له أربعة أسباب[2] :

١ ـ أن هذه الأعلام ليست من أوضاعهم ، فلم يعبأوا بالحفاظ على بنائها الذي وردت به .

٢ ـ أنها تخالف أبنية كلامهم في وزنها أو حروفها ، فتعدّد نطقهم لها واختلف من لهجة إلى أخرى بدافع تعريبها ، وتطبيقها باللسان العربي .

٣ ـ أن بعضها مستثقل في بنائه أو نوع حروفه أو عددها ، فحاولوا تخفيفه بهذه التغييرات .

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٥ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٤٩ ، تطوف لغوية ص ٦٥ وما بعدها ، من أسرار اللغة ص ١١٠ ، ولغة القرآن الكريم ص ١٩١ .

٤ ـ أن اللغة العربية لغة منيعة ذات نظام محكم متين ، فكان لا بد من وسم هذه الأعلام الدخيلة عليها بسمة تميزها بإدخالها في ما مُنع من الصرف .

ومما ينبغي التنبيه إليه هو أن التغيير في الحروف أو الحركات والسكنات لا يتحقق في بعض هذه الأعلام نظراً للتوافق بين نطق العرب ونطق غيرهم لها كما في إسحاق ويعقوب ، فقد جاء في اللغة العربية « إسحاق » مصدراً للفعل « أسحق » بمعنى أبعد ، كما جاء « يعقوب » اسمًا لذكر الحجَل أو القبج[1] ، وهما بهذا النطق وبهذه الحروف علمان أعجميان من أسماء الأنبياء .

لكن الغالب في الأعلام الأعجمية أنها ليست من هذا القبيل ، وأنها دخلت اللغة العربية وليس في ألفاظها ما يوافقها في هيئتها . والتوافق بين لغتين في بعض الألفاظ أمرُ واقع بين اللغات جميعاً ، ولا يستطيع أحد نفي ذلك ، ولا تعتبر إحدى الكلمتين دخيلة على اللغة التي هي فيها إلا بدليل واضح[2] ، وفي حالة الأعلام الأعجمية يكون الدليل على كونها دخيلة على اللغة العربية هو منع العرب لها من الصرف ، لكن هناك أمر مهم لا ينبغي إغفاله في هذه القضية وهو أن بعض الألفاظ تنتقل من لغة إلى أخرى ، ثم تعود إلى اللغة الأصلية بشيء من التحوير بعد هجرها لها ، وهذا أمر لا يُنكره علم اللغة الحديث[3] ، وهذا يفسر لنا أن بعضًا من الأعلام الأعجمية الدخيلة في اللغة العربية أمكن ردها إلى أصول عربية ، كما يتبين ذلك من خلال تناولنا لتلك الأعلام بالدراسة .

**والنوع الثاني من التغييرات التي تحدث للأعلام الأعجمية في اللغة العربية** ، هو تلك التغييرات التي تحدث للعلم بعد تعريبه واستقراره في اللغة على ألسنة الناطقين بها ، وتتمثل في تثنيته وجمعه وتصغيره والنسبة إليه ، وهذا أمر طبعي ؛ لأن العَلَم لا يقتصر على من سُمِّيَ به في أول إطلاقه ، بل يتعداه إلى غيره ، ويسمى به آخرون ، فيحتاج المتكلمون به إلى تثنيته وجمعه ، وقد يلجأون إلى تصغيره والنسبة إليه ، ويستلزم ذلك اللجوء إلى علماء اللغة والنحو للوصول إلى ذلك

---

(١) **الحجَل** : جمع حجلة ، وهى طائر فى حجم الحمام ، **والقبج** : هو الحجل ، وقيل : حيوان طويل الرجلين قصير اليدين .

(٢) لغة القرآن الكريم ص ٢١٠ .

(٣) المصدر السابق .

بالطريق الصحيح ، وقديمًا تساءل الناس عن جمع الاستبرق وتصغيره ، وهو من المعرَّبات ، وتعجب أبو العلاء من جهل الناس بذلك الأمر ، وقال في رسالة الملائكة[1] : « كيف يستجيز من فرشه من الإستبرق أن يَمضي عليه أبدٌ وهو لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغِّره ؟ ! » ثم قال : « والنحويون يقولون في جمعه : أبارق ، وفي تصغيره : أبيرق » . وهكذا الشأن بالنسبة للأعلام الأعجمية ، وقد اقتضى ذلك من علماء العربية اللجوء إلى الافتراض والتقدير ، وقياس تلك الأعلام على ما يناسبها من الألفاظ العربية الأصيلة لتحديد ما يمكن أن يعد من حروفها أصليًا وما يمكن أن يعد زائدًا ، وقد عبَّر عن ذلك المحبي[2] بقوله : القول بالاشتقاق في آدم ليس لأنه عربي ؛ لأنه بل إذا استعمل العرب أعجميًا يلحقونه بكلامهم ويغيرون فيه اشتقاقًا لمعرفة الزائد من الأصلي .

وقد تحدث ثعلب عن طريقة العرب في تثنية الأسماء الأعجمية وجمعها فقال : الأسماء الأعجمية كإبراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعًا ، أما التثنيَة فتجيء على القياس مثل : إبراهيمان وإسماعيلان ، فإذا جمعوا حذفوا فردوها إلى أصل كلامهم فقالوا : أباره وأسامع ، وصغروا الواحد على هذا : بريه وسميع ، فردُّوها إلى أصل كلامهم[3] .

وقوله : « فردوها إلى أصل كلامهم » هو ما عبرنا عنه بقياس تلك الأعلام على ما يناسبها من الألفاظ العربية الأصيلة ، فإذا تعددت اللهجات في العَلم كان الأولى بالقياس من لهجاته ما وافق أبنية العرب وما كان الفهم له أكثر ، وفي هذا يقول المرزوقي في شرح الفصيح : « المعرّبات ، ما كان منها بناؤه موافقًا لأبنية كلام العرب يحمل عليها ، وما خالف أبنيتهم منها يراعي ما كان الفهم له أكثر فيُختار ، وربما اتفق في الاسم الواحد عدة لغات كما روى في جبريل ونحوه ، وطريق الاختيار في مثله ما ذكرتُ »[4] .

ولا ينبغي لمن اطلع على كلام علماء العربية حول الأصلي والزائد في الأعلام

---

(١) ص ٣٨ ، وانظر مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها ص ٢٠١ .

(٢) قصد السبيل ١/ ١٣٨ .

(٣) نقلا عن المزهر ١/ ٢٩٣ .

(٤) المزهر ١/ ٢٩٢ .

الأعجميـة أن يعتقد اشتقـاقها من أصول عربية ؛ لأنه من المحـال أن يشتق الأعجمي من العربي أو العربي من الأعجمي ، وإنما يُشتـق في اللغة الواحدة بعضها من بعض ؛ لأن الاشتـقاق توليـد ، ومُحـال أن تنتج النوق إلا حورانا ، وأن تلد المرأة إلا إنـسانا ، وفي هذا يقول أبو بكـر بن السـراج : « ومن اشتق الأعجمي المعـرَّب من العربي كان كمـن ادعى أن الطـير من الحـوت »[1] .

فـينبـغي أن يعلـم تمام العلم ،أن كـلام العلمـاء حـول الأصلي والـزائد في العلم الأعجمي ، أساسه الفرض والتقدير ، والقياس على ما أشبهه من كلام العرب .

❑ ❑ ❑



---

(1) المصدر السابق ١ / ٢٨٧ ، ومقدمة تاج العروس ص ٢٩ .

# المبحث الرابع

## العلل المانعة من الصرف

## فى الأعلام القرآنية

إذا بحثنا عن العلل المانعة من الصرف في هذا المجال ، وجدنا أنها خمس علل وهى :

١ - العَلمية　　　٢ - العجمة　　　٣ - التأنيث بغير الألف

٤ - وزن الفعل　　　٥ - زيادة الألف والنون .

وقد لاحظت أن أكثر الأعلام الممنوعة من الصرف وروداً فى القرآن الكريم هى تلك التي تُمنع من الصرف لكونها أعجمية ، وتبلغ ثلاثة وثلاثين علمًا ، وهى على الترتيب :

{ آدم - آزر - إبراهيم - إبليس - إدريس - إسحاق - إسرائيل - إسماعيل - إلياس - أيوب } { بابل } { جالوت - جبريل } { داود } { سليمان } { طالوت } { عمران - عيسى } { فرعون } { قارون } { لقمان } { ماروت - مأجوج - مريم - موسى - ميكال } { هاروت - هارون } { يأجوج - يحيى - يعقوب - يوسف - يونس }.

ويلى هذه الأعلام من جهة الكثرة ما منع من الصرف للعلمية والتأنيث بالتاء ملفوظةً أو مقدرةً ، وتبلغ عدتها خمسة عشر علمًا ، وهى :

{ إرم } { بكة } { ثمود } { جهنم } { سبأ - سقر - سيناء } { طوى } { لظي - ليكة } { مَدْيَن - مصر - مكة - مناة } { يثرب }

وأما الأعلام التى مُنعت للعلمية ووزن الفعل فهى ثلاثة : { أحمد } { يعوق - يغوث } .

وأقل الأعلام وروداً هو المزيد بالألف والنون فلم يرد منه إلا : { رمضان }

وفيما يلى حديث عن تلك العلل الخمس :

**العلة الأولى - العلمية :**

والمراد بها أن يكون الاسم علمًا على شخص أوبقعة أو بلدة أو قبيلة ونحو ذلك ، وهذه العلة لا تؤثر وحدها في منع الصرف ، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها ، فتشترك العلتان فى تحقيق ثقل الاسم ، ومشابهته للفعل فى الفرعية والثقل ، مما يستوجب منعه من الصرف [1] ، والعلل التى تشترك مع علة العلمية فى إيجاب منع الصرف ست وهي :

١ - وزن الفعل كما فى « أحمد ».

٢ - العدل كما فى « عمر » .

٣ - التأنيث بغير الألف كما في مكة .

٤ - التركيب كما فى « بعلبك » .

٥ - زيادة الألف والنون كما فى « رمضان » .

٦ - العجمة كما فى « إبراهيم » .

فإذا انضم إلى علمية العلم واحدةٌ من هذه العلل ، منع من الصرف ، مرتجلاً كان أو منقولاً ، وإلا صُرِف .

وقد ادعى السهيلى أن المرتجل من الأعلام كله لا ينصرف[2] ، وهذا غير صحيح ، بل منها ما يمتنع صرفه لوجود علة أخرى فيه كما فى غطفان وعمران ، ومنها ما يصرف لعدم تحقق ذلك نحو : نهشل وجنتف .

كما ادعى السهيلى أن العلم المنقول لا يمنع من الصرف إلا إذا كان نقله مما لا ينون[3] ، وهذه دعوى غير صحيحة ، فهناك من الأعلام ما يمنع من الصرف ، وهو منقول من المنون نحو : فاطمة وعائشة .

والعلل الست التي ذكرناها لم تتحقق كلها فى الأعلام القرآنية الممنوعة من الصرف ، فلا يوجد فيها علم ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجى ، ولا علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل إلا فى « طوى » على قول ضعيف ، كما سيجئ فى موضعه ، وعلى هذا تكون العلل التى يتناولها البحث خمسًا كما سبق ذكره ، وفيما يلى تكملة الحديث عنها ملخصة من كتابى : « ما لا ينصرف وموانع الصرف ».

---

(١) ما لا ينصرف وموانع الصرف ص ٨٤ . (٢) أمالى السهيلى ٢٦ : ٢٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٦ .

**العلة الثانية - العجمة :**

والمراد بها أن يكون العلم دخيلا في اللغة العربية من لغة أخرى كان علمًا فيها ، وذلك ما عبر عنه النحويون بالعجمة الشخصية ، وضابطها أن يكون الاسم علمًا في لغة العجم ، وينقل إلى العربية علما ؛ نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، وهذا النوع من العجمة يَمْنَعُ الصرف ؛ لأنه عجمة خالصة ، وللجمهور فيه شرطان :الأول : أن يكون علمًا في لغة العجم وينتقل إلى العربية في أول أحواله علما كما ذكرنا ، والثاني أن يزيد على ثلاثة أحرف حتى تكون عجمته قوية وتؤثر في منع الصرف .

وما ذكرته من اشتراط كونه علمًا في لغة العجم هو مذهب سيبويه(1) والمبرد(2) والزجاج(3) وابن السراج (4)، وعليه سار أبو علي الفارسي والجرجاني(5) وابن يعيش(6) وابن الحاجب(7) وابن مالك(8) وابن هشام(9) وكثير من المتأخرين(10) .

وفي تعليل ذلك يقول ابن الحاجب : والعلة في اشتراط العلمية مع العجمة في الأصل ، أنه إذا نقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلامهم من الإضافة والألف واللام فصار كأنه من جنس كلامهم فضعف اعتبار العجمة فيه ، بخلاف ما إذا نقل علمًا(11) .

وعلى هذا المذهب يكون ما نقل عن لسان العجم نكرة مصروفا وإن استعمل علما عندنا ، كما في « قالون » فإنه في كلامهم بمعنى الجيد ، وقد استعمل علما في العربية . فهو منصرف عند هؤلاء ، وفيه وفي نحوه يقول ابن مالك : « فإن كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف ؛ لأن العجمة غير متمحضة »(12) ويقابل هذا المذهب ما نقل عن أبي علي الشلوبين(13) وابن عصفور(14) ومن

---

(1) الكتاب ٣/ ٢٣٥ . (2) المقتضب ٣/ ٣٢٥ . (3) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٥ .

(4) الأصول ٢/ ٩٢ . (5) المقتصد ص ١٠٣١ - ١٠٣٣ . (6) شرح المفصل ١/ ٦٦ .

(7) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، والإيضاح ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

(8) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٦ : ٨٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩ .

(9) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢١٨ .

(10) انظر طريق السالك لألفية ابن مالك ص ٢٩٨ ( رسالة ) . عمدة ذوي الهمم على المحسبة ص ٩٥ ( رسالة ). شرح شذور الذهب للجوجري ص ٦٩٦ ( رسالة ). وشرح اللمع في النحو للواسطي ص ٥٧٣( رسالة . التعليقة المفيدة في العربية ص ٧٤٧ ( رسالة ). الأشموني ٣/ ٢٥٦ ، وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ص ٢٦٩ .

(11) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ . (12) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩ .

(13) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٧٩ . (14) انظر شرح الجمل ٢/ ٢٠٨ .

وافقهما من النحويين من أنهم لا يشترطون كون الاسم علمًا في لغة العجم[1] ، وإنما الشرط أن يستعمل علمًا في لغة العرب .

وإلى مذهبهم مال الرضى وجماعة من المتأخرين[2] ، وفي ذلك يقول الرضى : « وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي ألاّ يتصرف فيه تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم ، فإذا وقع أولاً فيه مع العلمية وهى منافية للام والإضافة فامتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضًا ، أعني التنوين ، رعايةً لحق العجمة حين أمكنت ، فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ، وبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه ؛ لما تقرر أن الطارىء يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الإعراب وياء النِّسب وياء التصغير، ويُخفف ما استثقل بحذف بعض الحروف وقلب بعضها ونحو ذلك ، وأما إذا لم يقع الأعجمي أولاً في كلام العرب مع العلمية قبل اللام والإضافة إذ لا مانع ، فيقبل التنوين أيضًا مع الجر مع سائر التصرفات »[3] .

وهذا المذهب الثاني نسبه أبو حيان[4] إلى الجمهور ، وأرى أنها نسبة غير دقيقة .

والراجح من المذهبين ما سار عليه سيبويه ومن وافقه ؛ لأن العجمة علة ضعيفة فلا تقوى على منع الاسم من الصرف، إلا إذا كانت متمحضة خالصة ، وذلك يتحقق بوضع الاسم علمًا في لغة العجم ، وانتقاله علمًا إلى لغة العرب ، وإلى هذا يشير السكاكي[5] بقوله : الاسم الأعجمي إذا اقترنت به العلمية منقولاً ومنقولاً عنه ، كانت عجمته أدخل في التحصن منها إذا لم تكن كذلك فتكون أقوى وأظهر .

والشرط الثاني لتأثير العجمة في منع الصرف وهو أن يزيد العلم على ثلاثة أحرف ، معناه أن ما جاء من الأعلام الأعجمية على ثلاثة أحرف ، يصرف مطلقًا أى سواء تحركَ وسطه نحو : لَمَك ، وهو اسم لأبي نوح عليه السلام ، أو سكن نحو : نوح ولوط ، وهذا مذهب سيبويه ، قال في الكتاب[6] : « كل مذكر سمى بثلاثة

---

(١) انظر الارتشاف ١/ ٤٣٨ ، والتصريح ٢/ ٢١٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٥٦

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٥٣ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٢٨ ،وشرح الفريد ص ١٦٢ .

(٣) شرح الكافية للرضى ١/ ٥٣ .

(٤) الارتشاف ١/ ٤٣٨ .

(٥) مفتاح العلوم ص ٧١ .

(٦) ٣/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

أحرف ليس فيه حرف التأنيث، فهو مصروف كائنًا ما كان، أعجميًا أو عربيًا أو مؤنثًا إلا فُعَلِ مشتقًا من الفعل أو يكون في أوله زيادة فيكون كـ «يجد ويضع» أو يكون كـ «ضُربَ» لا يشبه الأسماء» وقد تبعه على ذلك المبرد[1] والزجاج[2] وابن السراج[3]، وذكر ابن مالك[4] أن الثلاثي مُنصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب، كما ذكر أن ابن قتيبة والزمخشري غلطا في جعلهما الثلاثي الساكن العين على وجهين، وقال: لا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، مُتحتّم المنع مع الحركة؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة» قال: «وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مُطلقًا، السيرافي وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا».

كما ذكر أبو حيان[5] أن هذا مذهب أكثر النحاة، ومشى كثير من المتأخّرين على ذلك ومنهم ابن هشام[6] والمصرح[7] والأشموني[8] [9].

وفي مقابل هذا المذهب، يشترط بعض النحويين لمنع صرف العلم الأعجمي، أن يزيد على ثلاثة أحرف، أو يكون ثلاثيًا محرَّك الوسط، وقد مشى على ذلك ابن الحاجب[10]، والجامي[11]، والاسفرايني[12]، وابن هطيل[13]. وهذا المذهب نسبه أبو حيان[14] إلى عيسى بن عمر، وذكر هو وغيره[15] أنه يُجيز في الثلاثي الصرف والمنع ولو كان ساكن الوسط، وتبعه على ذلك ابن قتيبة والجرجاني.

قال ابن عقيل[16]: «وهو ضعيف، فلم يحفظ المنع إلا في مثل جور وماه مما

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٢، ٣٥٢، ٣٥٣. (٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٥.

(٣) الأصول ٢/ ٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩ وما بعدها، وانظر شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٦: ٨٥٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٩. (٦)، (٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢١٨، ٢١٩.

(٨) شرحه على الألفية ٣/ ٢٥٦.

(٩) انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٦٩٦، والتعليقة المفيدة في العربية لعمر المكي ص٧٤٧، وطريق السالك لألفية ابن مالك لشمس الدين المقرىء ص ٢٩٨، وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري ص ٢٩٩.

(١٠) الإيضاح ١/ ١٤٧، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٩، ٢٩٠. (١١) الفوائد الضيائية ١/ ٢٢٨.

(١٢) شرح الفريد ص ١٦٣. (١٣) عمدة ذوي الهمم ص ٩٥ (رسالة).

(١٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٨، والنكت الحسان ص ١٥٧.

(١٥)، (١٦) المساعد شرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٩.

انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث ، قلت : ويقال مثل ذلك في « سقر » على القول بأنه أعجمي .

**العلة الثالثة : التأنيث بغير الألف :**

والمراد بها التأنيث بالتاء ؛ ملفوظًا بها نحو : مكة ، أو مُقدرة نحو : سقر ، وإنما شرط لمنع الصرف بهذه العلة أن يكون المؤنث علمًا ليكون التأنيث لازمًا ؛ إذ لا يُعتد بالتأنيث في منع الصرف إلا إذا كان لازمًا .

والمؤنث اللفظي ـ وهو المختوم بالتاء ـ إذا كان علمًا منع من الصرف مطلقًا ؛ لأن العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير .

وأما المعنوي ـ وهو الخالي من التاء ـ فلا يؤثر تأنيثه مع العلمية إلا إذا زاد على ثلاثة أحرف نحو : يثرب ، فإن كان على ثلاثة أحرف ، وكان محرَّك الوسط نحو : سقر وإرم فالجمهور يلحقونه بالرباعي في منعه من الصرف لقيام تحرُّك وسطه مقام الحرف الرابع ، وبعض النحويين يجيز فيه أن يُصرف وأن لا يُصرف ، والراجح منعه من الصرف .

وأما الساكن الوسط نحو : « مصر » ففيه مذاهب : أصحها وعليه سيبويه والجمهور ، أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، والأجود الترك ؛ لأنه القياس والأكثر في كلامهم ، ولأنه الوارد في كتاب الله تعالى[١] .

وقيل : يجب منعه من الصرف ، وإليه ذهب الزجاج ؛ لأن السكون عنده لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين .

وقيل : إن كان اسمَ بلد وجبَ منعه من الصرف ، وإن لم يكن اسم بلد جاز صرفه ومنعه ، وهو قول الفراء ، ومثاله حِمْص وفيْد ، فهما ممنوعان من الصرف .

وقيل : إن انضم إلى علة التأنيث علة العجمة، وجب منعه من الصرف ، وإلا جاز الصرف والمنع ، وذلك نحو : حِمْص ، وماه ، وجور ، فهي ممنوعة من الصرف[٢] .

---

(١) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي ص ١٢٤ : ١٢٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

**العلة الرابعة : وزن الفعل :**

والمراد بها مجيء العلم على وزن مختص بالفعل ، أو يكون أولى بالفعل من الاسم ، ويشترط لتأثير هذه العلة بمنع الصرف ثلاثة شروط :

( أ ) أن يكون الوزن الذي جاء عليه العلم خاصًا بالفعل ؛ نحو دُئِل وخَضَّم وشَمَّر ، أو أولى بالفعل لتصدُّره بزيادة من حروف « أتين » نحو : أحمد وتغلب ويزيد ونسعد ، أعلامًا .

(ب) أن يكون ذلك الوزن لازمًا للعلم لا يتغير .

(ج) ألا يخرج هذا الوزن إلى شبه الاسم بسكون تخفيف ونحوه ، كما لو سمي بـ « ردّ » أو « قيل »[1] .

**العلة الخامسة : زيادة الألف والنون :**

والمراد بها مجيء العلم مختومًا بألف ونون زائدتين مسبوقتين بأكثر من أصلين نحو : رمضان ، وعثمان ، وإنما مُنع هذا العلم من الصرف، حملاً على الوصف المختوم بهما نحو : جوعان وعطشان ؛ لأنه يشبهه في زيادة الألف والنون وعدم لحوق التاء به ، وقد خرج عن الأصل إلى الفرعية بأمرين هما : التعريف ، والزيادة[2] .

❑ ❑ ❑



---

(١) المصدر السابق ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٩٢ .

# الفصل الثانى

## الأعلام المرفوعة الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم

وتقع في المواقع الآتية :

١ - المبتدأ .

٢ - خبر المبتدأ .

٣ - اسم كان .

٤ - خبر إن .

٥ - الفاعل .

٦ - نائب الفاعل .

٧ - المرفوع بالتبعية .

# المبتدأ

الأعلام الممنوعة من الصَّرف في هذا الموقع خمسة هي : ثمود ، وجبريل ، وجهنم ، وعزير ، ويوسف .

وإليك حديثها بالتفصيل :

ـ « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[1] وهو علم على قبيلة من العرب سميت باسم أبيها الأكبر[2] ، وقيل : ثمود : فَعول من الثمْد بفتح الميم وسكونها ، وهو الماء القليل الذي لا مادة له[3] ، وسُميت به تلك القبيلة لقلة مائها ، فهذا الاسم عربي[4] ، والمانع له من الصرف هو العلمية والتأنيث المعنوي ؛ حيث جعل علمًا للقبيلة ، وهذا هو الراجح والمشهور[5] .

وقيل : المانع له من الصرف هو العلمية والعجمة[6] ، وهذا قول لا يُلتفت إليه .

و « ثمود » في الآية رفع بالابتداء ، وخبره « فهديناهم »[7] ، و « أمَّا » حرف شرط ينوب عن أداة الشرط وفعل الشرط ، وقد تأوَّله سيبويه[8] بـ « مهما يك من شيء » ولهذا جاءت الفاء في « فهديناهم » كما تجئ في قولك : أمَّا زيد فراحل ، وأمَّا عمرو فمقيم ، وأصل الكلام : مهما يكن من شيء فزيد راحل . فقامت أمَّا مقام أداة الشرط وفعل الشرط . قال أبو البركات[9] : والأصل في الفاء أن تكون مقدمة على المبتدأ إلا أنهم أخَّروها إلى الخبر لئلاً يلي حرف الشرط فاء الجواب ، وجعل المبتدأ عوضًا مما يليه من الفعل ، والدليل على أن الفاء في تقدير التقديم قولهم : أما زيدًا فأنا ضارب ، وإن كان ما بعد الفاء لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، إلا أنهم أعملوا ها هنا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأنه في تقدير التقديم ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ ﴾[10] فنصب اليتيم والسائل بما بعد الفاء لما ذكرنا .

---

(١) فصلت / ١٧ . (٢) تهذيب اللغة ١٤/ ٩٢ ، الدر المصون ٥/ ٣٦١ ، البداية والنهاية ١/ ١٤٢ .

(٣) تهذيب اللغة ١٤/ ٩١ ، ومختار الصحاح ( ثمد ) والدر ٥/ ٣٦١ .

(٤) المقتضب ٣/ ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وتهذيب اللغة ١٤/ ٩٢ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٥٤ ، والمشكل ٢/ ٢٧١ ، والبيان ٢/ ٢٠ ، ٣٣٨ ، وتهذيب اللغة ١٤/ ٩٢

(٦) انظر المشكل ٢/ ٤٠٢. (٧) الدر ٩ / ٥٢٠ .

(٨) الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، وانظر أوضح المسالك ٤/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ . (٩) البيان ٢/ ٣٣٨ . (١٠) الضحى / ٩ ، ١٠

والقراءة بضم دال « ثمود » بلا تنوين هي قراءة جمهور القراء[1] ، وهي أفصح القراءات وأجودها .

وقد وصف الفراء[2] الرفع هنا بأنه وجه الكلام ؛ وقال : لأن « أمَّا » تحسن في الاسم ولا تكون مع الفعل .

كما ذكر الزمخشري[3] أن « ثمود » يُقرأ بالرفع والنصب ثم قال : والرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء . والقراءة بنصب « ثمود » ومنعه من الصرف ذكرها سيبويه[4] ، وهي قراءة رواها المفضل عن عاصم ، وتنسب إلى المطوِّعي والحسن البصري وغيرهما [5] ، وقد خرجت بإضمار فعل ناصب لـ « ثمود » يفسره « فهديناهم »[6]. قال أبو البركات[7] : والنصب ها هنا قوي في القياس لدخول حرف فيه معنى الشرط ؛ لأن الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به .

وقول ابن مالك[8] : وقد يليها - يعني أما - معمول مُقدَّر بعده مفسِّرٌ مشغول كقراءة بعض السلف : « وأما ثمودَ فهديناهم » ظاهره أن الفعلَ الناصب لـ « ثمود » يقدر بعد الفاء ، وقبل الفعل المشغول ، والتقدير : وأما ثمودَ فهدينا هديناهم ، وهو صريح قول ابن هشام : ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن « أمَّا » نائبة عن الفعل فكأنَّها فعل ، والفعل لا يلي الفعل[9] ، وهذا التقدير على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، والفعل مكانه قبل المنصوب به ، وإنما ارتكب خلاف الأصل في الآية ، لتعذر الأصل إذ لا يلي أمَّا فعل[10] .

وقد قدر السمين[11] الفعل الناصب : « وأما ثمود هديناهم فهديناهم » وهذا مخالف لما ذكره ابن هشام ، وتقديره الفعل الناصب « هديناهم » غير مناسب ؛ لأن هذا الفعل ينبغي أن يفرغ لنصب الظاهر ، ولا يصح أن يقدر ناصبًا لضمير .

وقد وردت في الآية قراءتان بتنوين « ثمود » إحداهما بالرفع ، وهي قراءة ابن

---

(1) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٣ .
(2) في معانيه ١/ ٢٤١ .
(3) الكشاف ٣/ ٤٤٩ .
(4) الكتاب ١/ ١٤٨ .
(5) البحر المحيط ٧/ ٤٩١ ، والدر المصون ٩/ ٥٢٠ ، والإتحاف ٢/ ٤٤٢ .
(6) تفسير أبي السعود ٨/ ٩ .
(7) البيان ٢/ ٣٣٨ .
(8) شرح التسهيل ٢/ ١٣٩ .
(9) مغني اللبيب ص ٨٢ ، ٨٣ .
(10) المصدر السابق ص ٧٩٩ .
(11) الدر المصون ٩/ ٥٢٠

وثّاب وغيره ، ورُويت عن الأعمش[١] ، والإعراب فيها كقراءة الجمهور ، وأمّا صرف « ثمود » فلتأويله بالحي أو لأنه علم على مذكر وهو جد القبيلة ؛ أو لأنه اسم جنس للقليل من الماء[٢] .

والقراءة الثانية بنصب « ثمود » وتنوينه تنسب إلى الحسن وغيره ، ورويت عن عاصم والأعمش[٣] ، وتوجيه النصب فيها كقراءة النصب فيما سبق ، وكذلك توجيه التنوين .

ومثل هذه الآية في وقوع « ثمود » مبتدأ قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾[٤] .

- « جبريل » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[٥] وهو علم على الملك الذي ينزل بالوحي ، وهو الذي نزل بالقرآن الكريم على نبينا ﷺ ، وهذا العلم أعجمي يزيد على ثلاثة أحرف ، ولهذا مُنع من الصرف للعلمية والعجمة[٦] ، وقد عرفت عجمته بنقل أئمة اللغة ذلك ، وذكر ابن يعيش[٧] أن علامة عجمته خروجه عن أبنية العرب ، وهذا إنما يظهر في لغاته الأخرى ، وأما بناء فعليل فهو موجود في اللغة نحو قنديل ، ويرى بعض المحققين أن هذا العلم منقول عن العبرية ، ومعناه فيها رجل الله ، وأنه موجود كذلك في اللغة السريانية بلفظ « جبرائيل »[٨] وهذه إحدى لغاته كما سيأتي .

وإذا ثبت كون هذا العلم أعجميًا ، فلا كلام عن اشتقاقه من العربية ؛ لأن الأسماء الأعجمية يبعد اشتقاقها من لغة العرب ، ولهذا استبعد أبو حيان[٩] وغيره[١٠] قول من ذهب إلى أنه مشتق من « جبروت الله » ، ولعل القائل بذلك

---

(١) المشكل ٢/ ٢٧١ والبحر ٧/ ٤٩١ .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٨٥ ، والكشاف ٢/ ٨٩ ، ٢٧٩ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٤/ ١٨٣ وتهذيب اللغة ١٤/ ٩٢ ، والبحر ٤/ ٣٢٧ .

(٣) المشكل ٢/ ٢٧١ والبحر ٧/ ٤٩١ .

(٤) الحاقة : ٥ .

(٥) التحريم : ٤ .

(٦) الحجة لأبي على الفارسي ٦/ ٣٠٢ ، والكشاف ١/ ٢٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٩ ، والمقتصد ٢/ ١٠٣٢ والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥١ ، والدر المصون ٢/ ١٨ ، وقصد السبيل ١/ ٣٧٠ ، وأبو السعود ١/ ١٣٤ .

(٧) شرحه للمفصل ١/ ٦٦ .

(٨) المعرب (ف) ص ٢٥٩ .

(٩) البحر المحيط ١/ ٣١٧ .

(١٠) الدر المصون ٢/ ١٨ .

يرى أن هذا العلم كان موجوداً في اللغة العربيـة ، ثم انتقـل إلى العبرية أو السريانية ، ثم عـاد إلى لغتـه الأصلية مع غـيره من المعرَّبات ، بدليل منعه من الصرف ، وقـد قيل في هذا العلم قولان آخران استبعدهما أبو حيان وغـيره :

**أولهـما** : أنه مُركب تركيبًا إضـافيًـا ، ومعنـاه عبـد الله ؛ لأن « جـبر » بمعنى عبد و « إيل » اسـم من أسـماء الله ، وأرى أن هذا القـول يحتـاج إلى علم بأصله في اللغـة التي نقل منهـا ، وقـد رده أبو حيـان[1] ، بأنه لو كـان الأمـر كذلك لكان مـصروفًـا ، ولكان صدره يجري على وجوه الإعراب وعَجُزُه يجـر بالإضافة .

**ثانيهما** : أنـه مركب تركـيب المزج كـ « حضرمـوت» وهذا ـ فيما أرى ـ يحـتاج إلى علم بأصله في لغتـه كالقول السـابق ، وقـد رده السمين[2] ، بأنـه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يبني صدره على الفتح ليس إلا ، وهذا ما لـم يحـدث .

وقـد تصَّـرفت العرب في هــذا العلم الأعجـمي على عـادتها في تغـيير الأسـمـاء الأعجمية ، حتى بلغت اللغات الواردة فيه ثلاث عشرة لغـة[3] ، منها ما وردت به القراءة ، ومنها ما لـم تـرد بـه القراءة ، واللغات التي وردت بها القراءة في هذا العلم هي :

١ ـ جـبريل : كـقنديل ، وقطمـير ، وهي لـغـة أهل الحجـاز ، وهي أشـهر لغـاته وأفصحـها[4] ، وبهـا قـرأ نافع وأبو عمرو وابن عـامر وحفص عن عاصم[5] ، وكذا قرأ بهـا يعقوب ، وأبو جعفر ، واليزيدي[6] .

٢ ـ جَبريل : كالأولى مع فـتح الجيم ،وبهـا قرأ ابن كثير ، ووافقـه ابن محيصن ، والحسن[7] ، وقـد ضُـعفت بأنه لـيس في كلام العـرب فَـعْليل ، ورد ذلك أبو حيـان وغيره[8] بأن الأعجـمي إذا عُرِّب ؛ قـد تُـلحقه العـرب بأوزانها كـ « لجام » وقـد لا تُلحقـه كـ « إبرَيْسَم » و « جَـبريل » بفتـح الجيم ، ممـا لـم يلحـق ، وقيـل : هو ملحق بـ « سَمويل » اسماً لطائر ، وهو بوزن فَعليل[9] .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣١٧ .
(٢) الدر المصون ٢/ ١٨ .
(٣) البحر المحيط ١/ ٣١٧ .
(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/ ٢١١ .
(٥) حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٠٧ ، والبحر ١/ ٣١٨ ، والدر ٢/ ١٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٢ .
(٦) حجة القراءات ص ١٠٧ ، والبحر ١/ ٣١٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٠٨ .
(٧) المصادر السابقة .
(٨) البحر ١/ ٣١٨ ، والدر المصون ٢/ ١٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٢ .
(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، وقصد السبيل ١/ ٣٧٠ .

٣ ـ جَبرئيل : كسلسبيل ، وهي لغة تميم وقيس ، وكثير من أهل نجد ، وقد وصفها الزجاج وغيره بأنها أجود اللغات[١] ، واستدل الزجاج على ذلك ؛ بأن الذي يُروى عن النبي ﷺ في صاحب الصور : « جَبْرَئيل عن يمينه ، وميكائيل عن يساره » ، وأن هذا الذي ضبطه أصحاب الحديث ، وبهذه اللغة قرأ حمزة ، والكسائي[٢] ، وخلف ، ووافقهم الأعمش[٣] .

٤ ـ جَبْرَئل : كسابقتها مع حذف الياء بوزن جحمرش ، وقد رويت القراءة بها عن عاصم[٤] ، وعن يحيى بن يعمر[٥] .

٥ ـ جَبْرَئلّ : كهذه إلا أنها مُشدَّدة اللام ، وتنسب القراءة بها إلى ابن محيصن[٦] ، ويحيى بن يعمر[٧] .

٦ ـ جَبْرائِل : بألف بعد الراء ، وبعدها همزة مكسورة ، وبدون ياء ، وتنسب القراءة بها إلى الحسن[٨] ، وعكرمة[٩] .

٧ ـ جَبرايِيل : بياءين بعد الألف من غير همزة ، وتنسب القراءة بها إلى يحيى بن يعمر ، والأعمش[١٠] .

٨ ـ جبرايِل : بكسر الجيم ، وبياء بعد الألف من غير همزة ، وتنسب القراءة بها إلى طلحة بن مصرف[١١] .

هذا ، والمختار عند أبي حيان[١٢] ، أن الكلام تم بقوله تعالى : ﴿ هو مولاه ﴾ والوقف عليه ، و « جبريل » مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، و « ظهير » خبر عن الجميع ، وهذا الإعراب بدأ به مكي[١٣] في توجيه الآية ، وأجازه أبو البقاء[١٤] والسمين[١٥] ، وإنما جاز الإخبار فيه بـ « ظهير » وهو واحد عن جبريل وما عطف عليه ؛ لأنه في معنى الجمع[١٦] ، أي ظهراء ، ولأنه على وزن المصدر كـ « صهيل »

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، وقصد السبيل ١/ ٣٧٠ .
(٢) الدر المصون ٢/ ١٩ .
(٣) البحر المحيط ١/ ٣١٨ ، والإتحاف ١/ ٤٠٩ .
(٤) البحر ١/ ٣١٨ ، والمجيد ص ٣٥٣ .
(٥) الدر المصون ٢/ ٢٠ .
(٦) الإتحاف ١/ ٤٠٩ .
(٧) الدر المصون ٢/ ٢٠ .
(٨) الإتحاف ١/ ٤٠٩ .
(٩) الدر المصون ٢/ ٢٠ ، والمجيد ص ٣٥٣ .
(١٠) المصدران السابقان .
(١١) الدر المصون ٢/ ٢٠ .
(١٢) البحر ٧/ ٤٩١ .
(١٣) المشكل ٢/ ٣٨٨ .
(١٤) التبيان ٢/ ٢٦٤ .
(١٥) الدر ١٠/ ٣٦٧ .
(١٦) التبيان ٢/ ٢٦٤ .

والمصـــدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمـــع ، فأُعطى حكم ما هـو على زنته [١] ، و « جبـريل » فـي هذا الإعراب داخل في الظـهراء لا في الولاية ، فـيكون داخـلاً في المعاونـة مرتين : مـرة بالتنصـيص عليه ، ومـرة بدخـوله في عمـوم الملائكة ، والولاية مخـتصـــة بالله عـــزّ وجـلّ ، وللآية توجيــه آخـر أجازه أبو حيـان والسـمين ، وفيـه يكون « جبـريل » معطوفـًا على اسم الله تعالى الواقـع اسمًا لإنّ نظرًا إلى مـحله وهو الرفع ، ويـكون « جـبريـل وصـالح المؤمـنين » داخلـين في الولاية لرســـول الله ﷺ ، و « الملائكة » مبتدأ و « ظهير » خبره ، وأُفـرد لأنه على وزن فعيل ، وفي هـذا التوجيه يكون « جبريل » داخلاً في الولاية بالنص ، وفي الظهراء بالعموم .

وفي هذا التـوجـيـه يكون الوقـوف على « المـؤمنين » وهو وقف كـاف ، وعليـه الأكثـر [٢] ، والعطف فـيـه على مـحل اسم إن قـبل دخـول النـاسخ ، وهذا النوع من العطف لم يتفق النحويون عـلى جوازه ، فأجازه الكوفيون وبعض البـصريين ، ومنعه جمهورهم [٣] .

وفي الآية توجيهان آخران :

**أولهما** : أن يكون « جبريل » عطفـًا على « مولاه » وهو بمعنى الوليّ ، والوقوف على « جبريل » و « صالح المؤمنين » مبتدأ ، و « الملائكة » معطوف عليه ، و « ظهير » خبر ، أي أن مولاه بمعنى متـولّيه ، وفيه ضمير مستتر مـرفوع ، وقد عطف « جبريل » على هذ الضمير ، وهـذا الوجه أجازه مكي [٤] وأبو البقـاء [٥] .

**الثاني** : أن يكون « جـبـريل وصالح المؤمنين » مـبتـدأ خبـره محذوف تـقديره : مواليه ، وهذا الوجـه أجـــازه أبو البقاء ، وأرى أنه لا حاجة إليـه ، حيث أمكن حمل الآية على أوجه لا تقدير فيهـا .

ـ « **جهنم** » في قوله تعالى : ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾ [٦] فهو علم للنـّار التي هي دار العقاب في الآخرة ، وقـد اختلف العلماء فيه إلى قولين :

---

(١) التصريح ١/ ١٥٧ .
(٢) انظر المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٣٩٧ ، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص ٣٩٧ .
(٣) مغني اللبيب ص ٦١٧ .
(٤) المشكل ٢/ ٣٨٨ .
(٥) التبيان ٢/ ٢٦٤ .
(٦) إبراهيم : ١٦ .

أولهما : أنه علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، وثانيهما : أنه علم عربي ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[١] .

فالذين ذهبوا إلى أنه علم أعجمي ، قالوا : لو كان عربيًا لكان على وزن « فَعَنَّل » لأنه يكون في تلك الحال مشتقًا من الجهامة وهي الكراهة والغلظة ، وهذا الوزن لا يوجد في كلام العرب إلا قليلاً[٢] ، وقالوا : هو علم عبراني أصله « كَهَنَّام » وقد عُرِّب بإبدال الكاف جيمًا وإسقاط الألف[٣]، أو أصله « كي هِنُّوم »[٤]، أو « جي هِنَّم » ؛ أي وادي البكاء والعذاب[٥] ، وذهب بعضهم إلى أن هذه الكلمة استعارها القرآن الكريم من اللغة العبرية ، وأدخلها إلى اللغة العربية[٦] ، وذلك يقتضي أنها لم تكن موجودة في لغة العرب قبل نزول القرآن الكريم بها ، وهو يخالف ما حكاه اللغويون .

وذهب بعض العلماء ، إلى أن هذا العلم فارسي معرب[٧] ، واختار ذلك الفيروزابادي[٨] .

وأما الذين ذهبوا إلى عربية هذا العلم فقالوا : هو مُشتق من الجهامة ، كقولهم : ركيَّة جِهِنَّامٌ : أي بعيدة القعر ، وهو قول محكي عن رؤبة[٩] ، ويُحكى بتثليث الجيم والهاء ، ويقال فيه أيضًا : جَهَنَّمٌ بفتحتين وشد النون مفتوحة ، وهو وصف للبئر بأنها بعيدة القعر[٩] ، وعلى هذا تكون نونه زائدة ووزنه « فَعَنَّل » ، وهذا هو الصحيح[١٠] ، وقيل : نونه أصلية ووزنه فعلَّل ؛ لأن فعنَّلا مفقود في كلامهم[١١] ، وهذا غير مسلم ، قال أبو حيان[١٢] : « وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن « فعنّلا » بناء مفقود في كلامهم .. والصحيح إثبات هذا البناء ، وقد جاءت منه ألفاظ ، قالوا : ضغنّط من الضغاطة ، وهي الضخامة ، وسفنّج وهجنّف للظليم ، والزونّك : القصير ، سُمي بذلك لأنه يزوك في مشيته ؛ أي يتبختر ، وعلى هذا تكون نار الآخرة

---

(١) تهذيب اللغة ٦/ ٥١٥ ، المعرب (ف) ص ٢٤٩ ، (ش) ص ١٥٥(ش: بتحقيق محمود شاكر ) .
(٢) الشهاب على البيضاوي ٢/ ٢٩٦ ، والأشباه والنظائر ٤ , ١٨٧ .
(٣) الدر المصون ٢/ ٣٥٥ . (٤) المعرب (ف) ص ٢٥٠ .
(٥) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ١٠٩، وغرائب اللغة العربية ص ٢١١ .
(٦) بعض مظاهر التطور اللغوي ص ٥٠ ، ٥١ .
(٧) الصحاح ( جهنم ) ، وقصد السبيل ١/ ٤١٣ . (٨) بصائر ذوي التمييز ٢/ ٤٠٦ .
(٩) تهذيب اللغة ٦/ ٥١٥ ، والمعرب (ف) ص ٢٤٩ ، (ش) ص ١٥٥ .
(١٠) الدر المصون ٢/ ٣٥٥ . (١١) المصدر السابق ٢/ ٣٥٦ .
(١٢) البحر ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، وانظر الدر المصون ٢/ ٣٥٦ .

مسماة بهذا الاسم على سبيل التشبيه ، لكونها بعيدة القعر » ، وقد مشى على ذلك ابن خالويه[1] ، واختاره أبو حيان وغيره[2] ، وقال بعض العلماء : لا يعكر عليه مقاربة اللفظة العبرانية لها ؛ لأن العبرانية أخت العربية ، بل لعلها فرع محرف عن العربية ، والعربية أقدم منها بدهر طويل[3] .

وقد ورد لفظ « جُهُنام » ممنوعًا من الصرف في قول الأعشى : « الطويل » .

دعوت خليلي مسحلاً ودعوا لـه جُهُنامَ جَدْعا للهجين المذمَّـم[4]

وهو ممنوع من الصرف ، لكونه علمًا لمؤنث وهو شيطانة الشاعر المقاوم للأعشى .

و « جهنم » في هذه الآية مبتدأ مؤخر ، وقوله : « من ورائه » خبر مقدم ، وهذا مذهب الجمهور في إعرابه ، ويجوز أن يكون « جهنم » فاعلاً بالجار والمجرور[5] على مذهب الأخفش في تجويزه إعمال الظرف والمجرور عمل الفعل وإن لم يعتمدا ، وقد اختار ذلك أبو حيان[6] ، والجمهور يشترطون لهذا الإعمال أن يعتمد الظرف أو المجرور على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو موصول أو ذي حال[7] .

ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿ مِن وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُم مَّا كَسَبُوا شَيْئًا ﴾[8] .

- « عزير » في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[9] في قراءة نافع وحمزة وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر بضم رائه من غير تنوين[10] ، وهو علم لنبي من أنبياء بني إسرائيل ، كان فيما بين داود وسليمان وبين زكريا ويحيى[11] .

ومما لاشك فيه أن هذا العلم أعجمي معرب منقول من العبرانية[12] ، ويقال : إن أصله فيها : عزرا [13] ، ولهذا وجه جماعة من العلماء هذه القراءة بأن « عزيرُ » فيها ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة [14] .

وفي هذا يقول ابن خالويه[15] : « والحجة لمن ترك التنوين أنه جعله اسمًا

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ٨٣ .
(٢) البحر ٢/ ١٠٩ ، تفسير البيضاوي ٢/ ٢٩٦ .
(٣) هامش المعرب (ش) ص ١٥٥ .
(٤) ديوان الأعشى ص ١٨٣ ، واللسان ( جهنم ) ، وقصد السبيل ١/ ٤١٢ .
(٥) الدر المصون ٧/ ٧٩ ، وحاشية الجمل ٢/ ٥١٩ .
(٦) البحر المحيط ٥/ ٤١٢ .
(٧) انظر شرح قواعد الإعراب ص ٧٧ .
(٨) الجاثية : ١٠ .
(٩) التوبة : ٣٠ .
(١٠) السبعة / ٣١٣ والبحر ٥/ ٣١ والدر ٦/ ٣٨ .
(١١) البداية والنهاية ٢/ ٤٩ .
(١٢) المعرب (ف) ٤٥٢ ، (ش) ٢٧٨ .
(١٣) المعرب (ف) ٤٥٣ .
(١٤) انظر تفسير أبي السعود ٤/ ٥٩ وما سيأتي .
(١٥) الحجة في القراءات السبع ص ١٧٤ .

أعجميًا وإن كان لفظه مُصغـرًا ؛ لأن من العرب من يدع صرف الثلاثي من الأعجمية مثل لوط ونوح وعاد » . ويقول الزمخشري[1] : « وعزير : اسم أعجمي كـ « عزرائيل » و « عيزار » ولعجمته وتعريفه امتنع من صرفه » . فهؤلاء رأوا أنه علم أعجمي زائد على ثلاثة أحرف فيستحق المنع من الصرف .

ويشكل على ما ذهب إليـه هؤلاء ، أن الآية قرئت في المتواتر بصـرف « عزيرٌ » ، وهي قراءة عاصم والكسائي[2] ، فمنهم من ذهب إلى أن من قرأه بالتنوين جعله علمًا عربيًا[3] ، وهو توجيـه ضعيف عندي ؛ لأن هذا العَلَم قـد ثبتت عجمتـه ، فلا يكون عجميًا في قـراءة وعربيًا في أخرى ، وإن كان في الأعلام العربية مـا يوافقه فالمراد بـه هنا العلم الأعـجمي ، فـالأقرب إلى القـبول هو قـول أبي عبـيد، وهو أنــه وإن كان أعجـميًـا إلا أنه خفـيف اللفظ ، كنوح ولوط فـصُرِف لخفـة لفظه ، وقال السـمين[4] مفسرًا كلام أبي عبيد : يعني أنه تصغير عزر فحكمه حكم مكبره ، ثم قال مضعفًا لـه : « وقد رد هذا القول على أبي عبيد بأنه ليس بتصـغير ، إنما هو أعجمي جـاء على هيئة التصغيـر في لسان العرب ، فهو كسليمـان جاء على مثال : عثيمـان وعبيدان » . وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان[5] ، وأرى أن تضعيفهما لمـا ذهب إليه غـير مسلم ؛ لأن أبـا عبيد لم يدع أن « عزيرًا » مصغر بدليل أنه يذهب إلى أنـه علم أعجمي لا عربي ، فـلا يحكم لـه بحكم العربي ، ولأنه لم يصرح بأنـه صرف لكونه مصغرًا ، وإنمـا علل صرفـه في قراءة من نونـه بخفـة لفظه ، وهذه الخفة يمكن تفـسيرها بمجيئه على هيـئة مصـغر الثـلاثي في العربيـة ، فأعطى حكم الثـلاثي الأعجمي ، وكـأنه يرى أن العلم الأعجمي يصرف إذا كان ثلاثيًا ، أو على هيئة مـصغر الثلاثي في العربية ، نظرًا لخفـة لفظه في كلتا الحالتين .

وعلى هذا تتفق القراءتان في كون « عُزير » علمًـا أعجميًا ، ويكون المـانع لـه من الصرف مـعتدًا بمجيـئه على أكثـر من ثلاثة أحرف[6] ، ويكون من صرفه غـيـر معتد بذلك لكونه على هيـئة مصغـر الثلاثي فأعطـى حكم الثلاثي الأعجـمي ، وقـد مشى على ذلك الزبيدي في تـاج العروس[7] .

---

(١) الكشاف ٢/ ١٨٥ ، والكشف ١/ ٥٠١والتِّبيان ٢/ ٦٤٠ .

(٢) السبعة / ٣١٣ ، والبحر ٥/ ٣١ ، والدر ٦/ ٣٨ .

(٣) الحجة لابن خالويه ص ١٧٤ ، والكشاف ٢/ ١٨٥ ، والدر ٦/ ٣٨ .

(٤) الدر المصون ٦/ ٣٨ . (٥) البحر المحيط ٥/ ٣١ . (٦) انظر الكشف ١/ ٥٠١ . (٧) تاج العروس ( عزر ) .

هذا .. و « عزير » في القراءة بترك التنوين مبتدأ خبره « ابن الله » . ويؤيد هذا الإعراب ثبوت الألف في « ابن » في رسم المصحف ، ولو كان نعتًا لـ « عزير » لرُسم بغير الألف ؛ لأنه متى وقع الابن صفة بين علمين غير مفصول بينه وبين موصوفه حذفت ألفه خطًا وتنوينه لفظًا ، ولا تثبت إلا ضرورة[١] ، وعلى هذا الإعراب يتوافق رسم المصحف ورسم غيره ، وقد اختاره الزمخشري[٢] وأبو حيان[٣] والسمين[٤] ، وأجازه الزجاج[٥] وأبو علي[٦] ومكي[٧] وغيرهم[٨] .

وفي إعرابه توجيهات أخرى ذكرها السمين وغيره[٩] :

**أولها** : أنه مبتدأ وابن خبره ، إلا أن تنوينه حُذف لالتقاء الساكنين ، كما حُذف التنوين من أحد في قراءة من قرأ : ﴿ قل هو الله أحدُ الله الصمد ﴾ ، وهذا مبني على أنه منُصرف في القراءتين .

وهذا التوجيه منعه الزمخشري[١٠] ، ووصفه بأنه تمحّل عنه مندوحة ، كما وصفه أبو السعود بأنه تعسف مستغنى عنه[١١] ، وممن أجازه من العلماء الزجاج ، وأبو علي الفارسي ، ومكي ، وابن الشجري .

**ثانيها** : أنه مبتدأ وابن صفة له ، وقد حذف تنوينه لوقوع « ابن » صفة له ، والخبر محذوف تقديره نبينا أو إمامنا أو رسولنا ، وهذا أيضًا مبني على أنه منصرف في القراءتين ، وقد منعه الزمخشري ووصفه بالتمحّل ، وكذا وصفه أبو السعود بالتعسف ، وممن أجازه من العلماء الزجاج وأبو علي الفارسي .

**ثالثها** : أنه خبر لمبتدأ محذوف وابن صفة له ، وتقدير المبتدأ صاحبنا أو نسيبنا أو نبينا عزير بن الله ، وقد أجازه أبو علي الفارسي وتبعه مكي وابن الشجري ، وهو مبني على أنه منُصرف في القراءتين .

---

(١) الدر المصون ٦/ ٣٨ . (٢) الكشاف ٢/ ١٨٥ .
(٣) البحر المحيط ٥/ ٣١ . (٤) الدر المصون ٦/ ٣٨ . (٥) معانيه ٢/ ٤٨٩ .
(٦) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٥٤٧ ( رسالة ) .
(٧) المشكل ١/ ٣٦٠ ، والكشف ١/ ٥٠١ . (٨) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٢ ، والتبيان ٢/ ٦٤٠ .
(٩) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي من ص ٥٤٦ : ٥٤٩ ( رسالة ) ، والمشكل ١/ ٣٦٠ ،والكشف ١/ ٥٠١ ، والبحر المحيط ٥/ ٣١ ، والدر المصون ٦/ ٣٨ .
(١٠) الكشاف ٢/ ١٨٥ . (١١) تفسيره ٤/ ٥٩ .

**رابعها** : أن يكون « ابن » بدلاً من عزير أو عطف بيان ، و « عزير » مبتدأ أو خبر ، ويقدر لـه خبـر أو مبتدأ كمـا في الوجهين الثاني والثالث ، وهذا التـوجيه أجـازه أبو البقـاء .

وأما القراءة الأخرى بالتنوين ، فلم يذكروا فيها إلا إعراب « عزير » مبتدأ و « ابن » خبـرًا لـه ، وقد مـشى على ذلك الزجاج وأبو علي الـفارسي ومكي وأبو البـقاء وأبو حيان والسمين ، وعلل أبو علي ثبوت التنوين فيها بـأن « عزير » ينصرف أعجميًا كان أو عربيًا [١] ، وقال ابن الشـجري[٢] : « التنوين في « عـزير » للصرف ؛ لأن مصـغر الثلاثي ينصرف وإن كان أعـجميًا » [٢] كما ينصـرف مكبـره ، وقال أبو البقاء[٣] : لم يحذف التنويـن ، للإيذان بأن الأول مبتـدأ ، وأن ما بعده خبـر وليس بصفـة ، وتقدم توجيه أبي عـبيدة لهذه القراءة فيـما نقله عنـه أبو حيان والسمين ، وهو شبـيه بمـا قاله أبو علي الفارسي وابن الشجري .

« **يوسف** » في قوله تـعالى : ﴿ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا ﴾[٤] وهو علم على النبي المشـهور يوسف بن يعقـوب عليهما الـسلام ، والراجح أنـه علم عبراني[٥] ، ومعناه في العبرية « يزيد » [٥] ؛ فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[٦] ، وقد ثبتت عـجمته بنقـل الأئـمة الثقـاة ، ومخالفـته للأبنية العربيـة ؛ إذ لا يوجد في كلام العرب وزن « يُفعُل » بضم الأول والثالث ، وأمـا قول العرب « يُغْفُر » فأصـلـه « يَغْفُر » بـفتح اليـاء ، وإنما ضـمت اليـاء منه إتباعًـا لضمة الفـاء ، والضمـة والكسرة والفتحة للإتباع كثير في كلامهم [٧]، وهذا المذهب سـار عليه الزمخشري وغـيره[٨] .

وقد تصـرف العرب في تعريبـهم لهذا العلم فجـاءت فيه ست لغـات ذكرها أبو البقاء[٩] وغيره ، وهي :

---

(١) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٥٤٦ .

(٢) أماليه ٢/ ١٦١ .　　(٣) التِّبيان ٢/ ٦٤٠ .

(٤) يوسف : ٤ .

(٥) المعرب (ف) ص ٦٤٤ ، وتفسير أبي السعود ٤/ ٢٥١ .

(٦) شفاء الغليل ص ٢٤٤ ، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٤٦ ،وتفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٥/ ١٥٣ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٧٩ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤٣٣ .

(٧) انظر المشكل ١/ ٤١٩ والكشاف ٢/ ٣٠١ ، والبيان ٢/ ٣٢ ، واللسان ( عفر ) .

(٨) انظر ما تقدم في هامش (٦) .

(٩) التبيان ٢/ ٧٢١ .

١ - يوسُف : بضم السين وبغير همز بعد الياء ، وهي التي أجمع السبعة القراء على القراءة بها ، وفيها دليل واضح على عجمة هذا العلم ، وهو ما ذكرناه من أنه ليس في كلام العرب : يُفعُل .

٢ - يؤسُف : بضم السين وبهمز بعد الياء .

٣ - يوسَف : بفتح السين وبغير همز ، وهي لغة حكاها الفرّاء[١] ، وذكر أبو حيان[٢] ، أن الحسن وطلحة ويحيى والأعمش وعيسى بن عمر ، يقرأون بفتح السين في جميع القرآن .

٤ - يؤسَف : بفتح السين مع الهمز .

٥ - يوسِف : بكسر السين وبغير همز ، وبهذه اللغة قرأ طلحة الحضرمي ، وتابعه علي ذلك ابن مصرف وابن ثاب[٣] .

٦ - يؤسِف : بكسر السين مع الهمز ، وهذه اللغة قرأ بها طلحة بن مصرف ، ذكر ذلك مكي[٤] وقال : جعله عربيًا على يُفْعِل من الأسف ، لكنه لم يصرفه للتعريف ووزن الفعل ، قلت : وهذا الذي ذكره مكي يعرب عن توجيه آخر لهذا العلم ، وهو أنه اسم عربي مشتق من الأسف ، وأصله فعل مضارع سمي به ، قال الفيروز ابادي : فيوسف بكسر السين ؛ يُفْعِل من آسف يوسف ، إذا أحزن وأهم وأغضب ؛ لأنه آسف أباه بفراقه ، ويوسَف بفتح السين ؛ لأن إخوته حزّنوه بفراق أبيه ، وقيل : أصله : يأسف بفتح الياء والسين : يَفْعَل من الأسف لأنه أسف في الغربة والملكة[٥] . وهذا شرح لوجهة هؤلاء القائلين بعربيته ، ولم يبين هؤلاء معنى : يوسُف بضم السين ، ولا كيف تحولت : يأسَف إلى يوسُف ، وأرى أن هذا القول ضعيف ؛ لأن القراءة المجمع عليها تشهد بعجمته كما تقدم ، ولا يصح أن يكون الاسم أعجميًا تارة وعربيًا تارة أخرى[٦] .

---

(١) شواذ ابن خالويه ص ٦٦ .

(٢) البحر ٤/ ١٧٤ .

(٣) شواذ ابن خالويه ص ٦٦ .

(٤) المشكل ١/ ٤١٨ .

(٥) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٤٦ .

(٦) انظر الكشاف ٢/ ٣٠١ ، وتفسير أبي السعود ٤/ ٢٥١ ، والبحر ٥/ ٢٩٧ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٥/ ١٥٣ .

# الخبر

الممنوع من الصرف من الأعلام في هذا الموقع ستة وهي : أحمد ، وجهنم ، وسقر ، وعيسى ، ويحيى ، ويوسف ، وإليك حديثها مفصلاً :

- « أحمد » في قوله تعالى : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [1] وهو علم على نبينا محمد بن عبد الله ﷺ ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية ولكونه على وزن غالب في الأفعال ، وهو وزن أفعَل ، وذكر العلماء[2] أنه يُحتمل أن يكون منقولاً من الفعل المضارع للمتكلم ، وأن يكون منقولاً من أفعل التفضيل ، واستظهر السمين الثاني ، وعلى هذا الثاني ذكر بعض العلماء أن أفعل التفضيل الذي نقل عنه يحتمل أن يكون من الفعل المبني للفاعل ، أي هو أكثر حامدية لله من غيره ، وأن يكون من المبني للمفعول ، أي هو أكثر محمودية من غيره ، أي كون الخلق يحمدونه أكثر من كونهم يحمدون غيره[3] ، وقد اشترط النحويون لبناء أفعل للتفضيل ألا يكون من فعل مبني للمفعول[4] ، ويرى ابن مالك[5] أن هذا الشرط يلغي إذا أمن اللبس حيث ذكر في شرح التسهيل أن بناء أفعل التفضيل من فعل المفعول ، لا يحكم بشذوذه إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل ، وعليه يكون ما ذكره هؤلاء لا قدح في صحته ؛ لأن هذا يحتمل القصدين فلا لبس فيه .

و « أحمد » في الآية خبر عن « اسمه » ، ويرى أبو علي الفارسي[6] أنه على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : اسمه قول أحمد ، وحجته في ذلك أن « أحمد » عبارة عن الشخص ، والاسم قول ، والقول لا يكون الشخص ، وخبر المبتدأ ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى ، هذا ما مشى عليه في الحجة ، وذهب في الإغفال إلى أن « أحمد » خبر عن مبتدأ محذوف ، والأصل : اسمه قولنا أحمد ، وقد حذف هذا المبتدأ للدلالة عليه ، ونظر لذلك بقول سيبويه[7] : « تقول إذا نظرت في الكتاب : هذا

---

(١) الصف : ٦

(٢) انظر البحر المحيط ٨/ ٢٦٢ ، والدر المصون ١٠/ ٣١٥ ، ومغيث الندا ص ٤٤٥ ( رسالة ) .

(٣) حاشية الجمل ٤/ ٣٣٧ .

(٤) التصريح ٢/ ١٠١ ، والأشموني ٣/ ٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٥٢ .

(٦) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ٣/ ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ .

(٧) الكتاب ٣/ ٢٦٩ .

عمرو ، إنما المعنى : هذا اسم عمرو ، وهذا ذكر عمرو » . وقد تبع أبا علي في هذا التقدير الثاني أبو البركات الأنباري[1] ، وأرى أن المعنى لا يحتاج إلى هذا التقدير ؛ لأن العلم كما يُستعمل مراداً به مسماه يُستعمل مراداً به لفظه ، والذي في الآية ليس مراداً به المسمّى ، بل المراد به لفظ العلم وهو خبر عن اسمه ، فيكون هو نفس المبتدأ في المعنى .

- « جهنم » في قوله تعالى : ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾[2] ونظائر له[3] ، والمختار إعرابه في هذه الآية خبراً عن « حسبه » وهو مصدر في موضع اسم الفاعل بمعنى كافيه[4] ، قال المصرّح : « وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة »[5] ، وإنما عبر بالاختصاص ؛ لأنه لم يتعرف بالإضافة إلى الضمير حملاً على ما هو بمعناه ، وهو اسم الفاعل .

ويجوز في « جهنم » أن يعرب مبتدأ مؤخراً، و « حسبه » خبراً مقدمًا ، ورجح ذلك المصرِّح وغيره[6] ، بأن « جهنم » معرفة بالعلمية ، و « حسب » نكرة ، والمعرفة أولى بالابتداء .

وقد أجاز بعض المعربين أن يكون « جهنم » فاعلاً بـ « حسبه » ؛ لأنه وصف بمعنى كافيه ، وهو مبتدأ و « جهنم » فاعله سد مسد الخبر[7] . وهذا إنما يجوز على مذهب من لا يرى لزوم اعتماد ذلك الوصف ونحوه على نفي أو استفهام ، وهو مذهب الكوفيين والأخفش[8] .



وأجاز بعضهم أن يكون « جهنم ) فاعلاً بـ « حسبه » على أنه اسم فعل بمعنى الماضي ، أي : كفاه جهنم ، أو بمعنى الأمر ، أي : لتكفه جهنم ، ورد ذلك أبو حيان وغيره[9] ، وقالوا : دخول حرف الجر على « حسب » ، واستعماله صفة ، وجريان حركات الإعراب عليه ، يُبطل كونه اسم فعل .

---

(١) البيان ٢/ ٤٣٥.

(٢) البقرة ٢٠٦ ومثلها في الإعراب قوله تعالى: «حسبهم جهنم يصلونها» المجادلة الآية ٨.

(٣) آل عمران الآية ١٦٢ ، ١٩٧ ، والنساء الآية ٩٣ و يس الآية ٦٣ .

(٤) البحر ٢/ ١١٧ ، والدر ٢/ ٣٥٥.

(٥) التصريح ٢/ ٥٢.

(٦) المصدر السابق، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٧٠.

(٧) البيان ١/ ١٦٨، والدر ٢/ ٣٥٥ ، وتفسير أبي السعود ١/ ٢١١.

(٨) التصريح ١/ ١٥٧، والأشموني ١/ ١٩٢.

(٩) البحر ٢/ ١١٧، وانظر الدر ٢/ ٣٥٥ ، والتصريح ٢/ ٥٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٧٠.

ـ ومثل ذلك « جهنم » في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا ﴾[1] فقد ذكر العلماء في إعرابه أوجهًا كثيرة[2] ، والمختار ـ عندي ـ منها أن يكون خبرًا عن « ذلك » ، « وجزاؤهم » بدل من « ذلك » أو عطف بيان له .

وإنما أشير إلى « جهنم » بما يشار به إلى المذكر ليناسب اسم الإشارة البدل أو عطف البيان ، ولكون التأنيث في « جهنم » مجازيًا يجوز في حقه التذكير كما في قوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾[3]، ويصح أن يعرب « جهنم » خبرًا ثانيًا عن « ذلك » ، والخبر الأول : جزاؤهم ، وهذا الإعراب لم يذكره أبو البقاء[4] ولا السمين[5] ، والمختار عند أبي البقاء أن يكون « ذلك » خبرًا لمبتدأ مقدر ، و « جزاؤهم جهنم » جملة أخرى من مبتدأ وخبر ، وقد صدَّر السمين به في توجيه الآية .

ومن المختار في توجيه قراءة الآية أيضًا أن يكون « جهنم » بدلاً أو بيانًا لـ « جزاؤهم » الواقع خبرًا عن ذلك[6] . وهناك أوجه أخرى تركت ذكرها لما فيها من تكلف الحذف والتقدير .

ـ « سقر » في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ﴾[7] ، وهو علم لجهنم دار العقاب في الآخرة ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي[8] ، وإذا كان العلم المؤنث ثلاثيًا محرك الوسط ، تنزلت حركة وسطه تنزل الحرف الرابع في نحو : زينب فيمنع من الصرف[9] ، وقد حكى ابن الشجري[10] وابن الحاجب[11] الإجماع على ذلك ، وهي دعوى غير صحيحة ، فقد حُكي عن ابن الأنباري وطائفة من النحويين أنهم جعلوا الثلاثي المحرك الوسط ذا وجهين[12] ، ولم يوجبوا فيه منع الصرف ، يقول السيوطي : « وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين ، ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الحرف الرابع »[13] .

---

(١) الكهف الآية ١٠٦.

(٢) انظر التبيان ٢/ ٨٦٣ ، والبحر ٦/ ١٦٧، والدر ٧/ ٥٥٤: ٥٥٦.

(٣) القيامة الآية ٩.

(٤) راجع التبيان ٢/ ٨٦٣.

(٥) راجع الدر المصون ٧/ ٥٥٥، ٥٥٦.

(٦) الدر ٧/ ٥٥٦.

(٧) المدثر الآية ٢٧.

(٨) انظر معاني الزجاج ٥/ ٢٤٧ ، والمشكل ٢/ ٤٢٥، والكشاف ٤/ ٤١، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٨/ ١٢٨، والبحر المحيط ٨/ ١٧٢.

(٩) انظر الارتشاف ١/ ٤٤٠ ، والتصريح ٢/ ٢١٨، والهمع ١/ ١٠٩، والأشموني ٣/ ٢٥٣.

(١٠) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦١.

(١١) الإيضاح ١/ ١٤٧.

(١٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥٠ ، والارتشاف ١/ ٤٤٠، والتصريح ٢/ ٢١٨، والهمع ١/ ١٠٩، والأشموني ٣/ ٢٥٣.

(١٣) الهمع ١/ ١٠٩.

وهذا العلم عربي مُشتق من سقرته النار، وصقرته، إذا لوَّحته، أي: غيَّرت جلدَه ولونه، وفي الجمهرة أنه بمعنى آلمت دماغه، وله معنى ثالث عند أهل اللغة، وهو أنه بمعنى: أذابته، فسُميت النار سقر؛ لأنها تُذيب الأجسام والأرواح[1]، وقد اقتصر كثير من العلماء على هذا المذهب، وهو كونه عربيًا، ومنعه من الصرف للعلمية والتأنيث[2]، وهو مذهب الجمهور.

لكن ذكر بعض العلماء[3] فيه مذهبًا آخر وهو أنه علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وسار على ذلك بعض اللغويين المعاصرين، فذكر أنه منقول عن اللغة الآرامية، ومعناه فيها جهنم أو الإحراق، أو أحرق بالنار[4]، وهذا المذهب مع ضعفه لا تنطبق عليه علة منع العلم الأعجمي من الصرف عند جمهور النحويين؛ لأن العلم الثلاثي تُلغى عجمته عندهم سواء أكان محرك الوسط أم ساكن الوسط، ولا يُمنع من الصرف إلا عند عيسى ن عمر ومن وافقه[5].

و «ما» الثانية في قوله تعالى: ﴿ وما أدْراكَ ما سَقَرُ ﴾: اسم استفهام مبتدأ و «سقر» خبره، والجملة في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني لـ «أدْرَاكَ»[6]، ويرى بعض العلماء أن «ما» الثانية في الآية خبر مقدم، وسقر مبتدأ مؤخر[7].

ـ «عيسى» في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾[8]: فهو علم على النبي المشهور، الذي أوتي الإنجيل وأُرسل إلى بني إسرائيل، وهو علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[9]، لكونه زائدًا على ثلاثة أحرف، وقد عرفت عجمته بنقل أئمة اللغة[10]، وهو منقول إما من العبرانية[11]، وإما من السريانية[12].

---

(١) راجع التهذيب والجمهرة واللسان فى مادة (سقر).
(٢) راجع ما تقدم، وابن يعيش ١/ ٦٩، والمفردات للراغب ص ٢٣٥، وهامش المعرب (ش) ص ٢٤٦، و (ف) ٣٩٥.
(٣) انظر النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٣٧٧، والمعرب (ش) ص ٢٤٦، (ف) ص ٣٩٥، وتاج العروس (سقر).
(٤) غرائب اللغة العربية ص ١٨٧. (٥) راجع التصريح ٢/ ٢١٩ وما تقدم فى هذا الكتاب ص٢٥.
(٦) حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٤٣٩. (٧) تفسير أبى السعود ٩/ ٥٨. (٨) مريم الآية ٣٤.
(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٣١، والدر المصون ١/ ٤٩٣، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ١١١.
(١٠) معانى الزجاج ١/ ٤٢٥، والصحاح (عيسى)، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ١١١.
(١١) الصحاح وتاج العروس (عيسى) وتفسير البيضاوى، ٢/ ١٩٩، وقصد السبيل ٢/ ٣٠٧.
(١٢) الصحاح وتاج العروس (عيسى)، ومعانى الزجاج ١/ ٤٢٥، والكشاف ١/ ٢٩٤، وقصد السبيل٢/ ٣٠٧، وأبو السعود ١/ ١٢٧.

ورجّح هذا بعض المعاصرين[(١)] ، وأصله في اللغة الأعجمية : يشوع أو إيشوع بهمزة مكسورة ، وبالشين المعجمة كما ضبطه الشهاب[(٢)] ، والأول قول الزجاج ، وهو الراجح[(٣)] ، ومعناه في لغة العجم : السيد أو المبارك .

وقد تكلم كثير من العلماء عن وزن هذا العلم وعن اشتقاقه ، مع علمهم بأنه أعجمي الوضع ، ونقل عن سيبويه أن : وزنه فِعْلي ، والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة كياء « معزي »[(٤)] ، قال أبو حيان : « يعني بالياء الألف ، وسماها ياء لكتابتهم إياها ياء »[(٥)] ، ويقول الزجاج[(٦)] : « عيسى اسم أعجمي عدل عن لفظ الأعجمية إلى هذا البناء ، وهو غير مصروف في المعرفة لاجتماع العجمة والتعريف فيه ، ومثال اشتقاقه من كلام العرب أن « عيسى » فِعْلى ، فالألف تصلح أن تكون للتأنيث فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ويكون اشتقاقه من شيئين : أحدهما : العَيَس ، وهو بياض الإبل ، والآخر من العوْس والعياسة إلا أنه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فأما عيسى عليه السلام فمعدول من يشوع ، كذا يقول أهل السريانية » .

وعلى هذا المنوال جاء قول الراغب : « عيسى اسم علم وإذا جعل عربيًا أمكن أن يكون من قولهم : بعيرٌ أعيس ، وناقةٌ عيساء ، وجمعهما عيس ، وهي إبل بيض يعتري بياضها ظلمة ، أو من العيس وهو ماء الفحل يقال : عاسها يعيسها »[(٧)] ، وقول الفيروزابادي : « عيسى إذا جعل عربيًا أمكن أن يكون من قولهم : إبل عيس : أي بيض »[(٨)]. وهذا الكلام لا يعني أنه عربي ، وإنما هو مبني على افتراض كونه عربيًا ، وقد عبر عن ذلك أبو حيان[(٩)] فقال : « قال بعض أصحابنا : هذه الأسماء أعجمية ، وكل أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمون في العربي ، فعيسى من هذا الباب » .

ومثله ما ذكره السمين[(١٠)] من أن النحويين يتكلمون عن وزن عيسى واشتقاقه على تقدير كونه عربي الوضع ، وهذا الذي ذكراه يلمح في كلام الزجاج وغيره ، فقد

---

(١) المعرب (ف) ص ٤٥٢.
(٢) حاشيته على البيضاوي ٢/ ١٩٩.
(٣) معاني الزجاج ١/ ٤٢٥، والمعرب (ف) ص ٤٥٢.
(٤) تاج العروس (عيس) ، والبحر ١/ ٢٩٧.
(٥) البحر المحيط ١/ ٢٩٧.
(٦) معانيه ١/ ٤٢٥ .
(٧) المفردات ص ٣٥٣.
(٨) بصائر ذوي التمييز ٤/ ١١٧.
(٩) البحر المحيط ١/ ٢٩٧.
(١٠) الدر المصون ١/ ٤٩٣.

صرح الزجاج بعد ذكر اشتقاقه بأنه خلاف العلم المعدول عن يشوع ، كما صرح غيره بأن الاشتقاق مبني على جعله عربيًا .

وقد استنكر بعض العلماء الحديث عن اشتقاق هذا العلم ، ولعل استنكارهم يتجه إلى اعتقاد كونه مشتقًا من العربية مع عجمته ، وفي هذا يقول الزمخشري[(١)] : « عيسى معرب من إيشوع ، ومشتقه من العَيَس كالرَّاقم في الماء » ، ويقول البيضاوي[(٢)] : « عيسى بالعبرية : إيشوع ، واشتقاقه من العيس وهو بياض يعلوه حمرة تكلف لا طائل تحته » ، ويقول أبو حيان[(٣)] : « من زعم أنه مشتق من العيس - وهو بياض يخالطه شقرة - فغير مصيب ؛ لأن الاشتقاق العربي لا يدخل في الأسماء الأعجمية» .

وإنما استنكر العلماء ذلك ؛ لأن بعض من ذهبوا إلى القول باشتقاقه قالوا : سُمِّي عيسى لبياض لونه ، كما قال آخرون منهم : سمي عيسى لأنه ساس نفسه بالطاعة[(٤)] ، لكونه مشتقًا من العوس وهو السياسة ، وهذا إنما يقال ويصح لو كان عربيًا .

وفي هذه الآية قراءتان سبعيتان في « قول الحق » ؛ الأولى بالنصب وهي قراءة عاصم وابن عامر ، وبها قرأ يعقوب أيضًا[(٥)] ، ونسبها السمين[(٦)] إلى حمزة ، ولم أر من نسبها إليه غيره ، والثانية بالرفع ، وهي قراءة باقي السبعة ، و « عيسى » في كلتا القراءتين خبر عن « ذلك »[(٧)] و « ابن مريم » يجوز أن يكون نعتًا لـ « عيسى » أو بدلاً منه أو عطف بيان له[(٨)] ، وأجاز أبو البقاء والسمين ، أن يكون خبرًا ثانيًا عن « ذلك »[(٩)]. و « قولَ الحق » بالنصب مفعول مطلق وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي تقدمته ؛ كأنه قيل : أحق أو أقول قول الحق ، وعلى هذا سار الزجاج وأبو علي الفارسي[(١٠)] ، وتبعهما مكي[(١١)] وأبو البقاء وأبو حيان[(١٢)] وغيرهم[(١٣)] .

وأجاز العلماء فيه وجهين آخرين[(١٤)] : أولهما : أن يكون منصوبًا بتقدير : أعني

---

(١) الكشاف ١/ ٤٣٠ ، وانظر قصد السبيل ٢/ ٣٠٧.
(٢) تفسيره ٢/ ١٩٩.
(٣) البحر ١/ ٢٩٧ ، وانظر الدر المصون ١/ ٤٩٤.
(٤) بصائر ذوى التمييز ٦/ ١١١.
(٥) السبعة ص ٤٠٩ ، والنشر ٢/ ٣١٨، والبحر ٦/ ١٨٩.
(٦) الدر المصون ٧/ ٥٩٨.
(٧) الكشاف ٣/ ١٢ ، والتبيان ٢/ ٨٧٤، والبحر ٦/ ١٨٩، والدر ٧/ ٥٩٨.
(٨) الدر ٧/ ٥٩٨.
(٩) التبيان ٢/ ٨٧٤ ، والدر ٧/ ٥٩٨.
(١٠) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٧٠٢.
(١١) الكشف ٢/ ٨٨.
(١٢) البحر ٦/ ١٨٩.
(١٣) تفسير أبي السعود ٥/ ٢٦٤
(١٤) التبيان ٢/ ٨٧٤ ، والدر ٧/ ٥٩٨ .

أو أمدح ، والثاني : أن يكون منصوبًا على الحال من « عيسى » ، والأول من الوجهين فيه تكلف التقدير ، والثاني فيه وقوع الحال معرفة ، فالراجح إعرابه مفعولاً مطلقًا .

وأما القراءة برفع « قولُ الحق » ؛ فإن أعرب « عيسى » خبرًا عن ذلك احتمل « قول الحق » فيها أن يكون خبرًا بعد خبر ، وأن يكون بدلاً من عيسى[١] على سبيل المجاز بأن يراد به كلمة الله ؛ لأن اللفظ أو القول لا يكون الذات ، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ؛ أي هو قول الحق ، وعلى هذا سار الزجاج وأبو علي الفارسي ومكي وأبو حيان وغيرهم[٢] ، والوجهان السابقان أولى بالقبول لعدم التقدير فيهما ، وقد سار عليهما الزمخشري وغيره[٣] ، وإعراب « عيسى » خبرًا عن ذلك في هذه القراءة هو الراجح، وقد اختاره أبو حيان ، وإن أعرب « عيسى » بدلاً أو عطف بيان لـ « ذلك » ، وقد أجازه أبو البقاء وغيره[٤] كان قول الحق خبرًا عن ذلك .

والمحققون على منع عطف البيان في نحو هذا ؛ لأن المبيَّن اسم إشارة ، واسم الإشارة إنما يبيَّن بمشتق معرف بأل[٥] .

- « يحيى » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ ﴾[٦] ، وهو علم على النبي يحيى بن زكريا عليهما السلام ، والمختار عند الأكثرين أنه أعجمي غير عربي ؛ لأن من وقعت فيهم التسمية بهذا الاسم لم يكونوا من الناطقين بالعربية التي نزل بها القرآن الكريم ، ولهذا استظهر كثير من العلماء منعه من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية ، ومنهم الزمخشري[٧] وأبو البقاء[٨] وأبو حيان[٩] وغيرهم[١٠] .

ولما كان هذا العلم شبيهًا بكثير من الأعلام العربية المنقولة عن الفعل المضارع مثل يزيد ويشكر وتغلب تردد بعض العلماء في القطع بعجمته ، ويدلك على هذا التردد قول الزجاج[١٠] : « يحيى » لا ينصرف عربيًا كان أو أعجميًا ؛ لأنه إن كان

---

(١) انظر الحجة لابن خالويه ص ٢٣٨.

(٢) انظر المصدر السابق ، وتفسير أبي السعود ٥/ ٢٦٤.

(٣) الكشاف ٣/ ١٢، وحاشية الجمل ٣/ ٦١.

(٤) التبيان٢/ ٨٧٤ والدر ٧/ ٥٩٨.

(٥) راجع المغني ص ٧٤٩.

(٦) مريم الآية ٧.

(٧) الكشاف ١/ ٤٢٨.

(٨) التبيان ١/ ٢٥٧.

(٩) البحر ٢/ ٤٣٣، ٦/ ١٧٤.

(١٠) راجع تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٦/ ١٤٦، والدر ٣/ ١٥٤، وحاشية الجمل ١/ ٢٦٧ ، وشفاء الغليل ص ٢٤٤.

(١١) معانيه ١/ ٤٠٩، ٤١٠.

أعجميًا فقد اجتمع فيه العجمة والتعريف ، ولو كان عربيًا لانصرف لشبهه بالفعل وأنه معرفة ، ومع أن الزمخشري يرجح عجمته إلا أنه تردد ، وقال : يحيى إن كان أعجميًا ـ وهو الظاهر ـ فمنع صرفه للتعريف والعجمة كموسى وعيسى ، وإن كان عربيًا فللتعريف ووزن الفعل . أقول : ما المانع أن يكون هذا العلم عربي الأصل ، وقد نقل من العربية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، فيكون أعجميًا بحسب ظاهر أمره ، وهو عربي في حقيقته وأصله ؟ وعلى هذا الافتراض يكون مشتقًا من الحياة[1] منقولاً من مضارع « حَيّ » المبدوء بالياء ، وقد سمّي به على حد التسمية بـ « يعمر » و « يعيش » ، والقرآن الكريم يدل على أن هذه التسمية كانت بالوحي ، وقد نقل عن قتادة أنه قال : سمي يحيى لأن الله أحياه بالإيمان[2] ، وعلى هذا يكون منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل لكونه جاء على وزن يفعَل وهو وزن غالب في الأفعال لكونه مبدوءاً بحرف المضارعة ، وإذا كان العلم على وزن غالب في الفعل وليس منقولاً من فعل منع من الصرف ، فمن باب أولى يمنع ما كان منقولاً عن الفعل مثل يزيد وتغلب ، وقد أشار أبو السعود إلى ما ذكرته بقوله : الأظهر أنه اسم أعجمي وإن كان عربيًا [3]، والآية تدل على أن تسميته كانت من قِبل خالق اللغات .

و « يحيى » في الآية خبر عن « اسمه » وموضعه رفع ، فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ويرى أبو علي الفارسي وغيره أنه على تقدير محذوف ، والتقدير : اسمه قول يحيى أو قولنا يحيى على حد ما تقدم في توجيه قوله تعالى ﴿ اسمه أحمد ﴾[4] . والذي أذهب إليه أنه لا يحتاج إلى تكلف التقدير ؛ لأن المراد بالاسم اللفظ المطلق على المسمى ، والمراد بـ « يحيى » لفظه لا مدلوله .

وقد تكلم العلماء عن جمع يحيى وتصغيره والنسبة إليه ، أما جمعه فهو : « يحيَوْن » بحذف الألف وبقاء الفتحة دليلاً عليها كما في موسون جمعًا لموسى ، وهذا مذهب البصريين ، وفرّق الكوفيون بين اعتباره أعجميًا واعتباره عربيًا فقالوا : إن كان عربيًا فجمعه كذلك لكون ألفه أصلية ، وإن كان أعجميًا جاز فيه ذلك ، وجاز ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو : يحيُون ويحيِين ، لاحتمال أن

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٩٤.

(٢) الدر المصون ٣/ ١٥٤.

(٣) تفسيره ٥/ ٢٥٥.

(٤) راجع ما تقدم ص ٤١ .

تكون ألفه أصلية أو زائدة ؛ إذ لا يُعرف له اشتقاق ، وأمَّا تصغيره ، فهو : « يُحيًا » وأما النسبة إليه فتكون على : يحييّ ، ويحيَويّ ، ويحياويّ[1] .

ـ « يوسف » في قوله تعالى : ﴿ قالُوا أئنَّك لأنت يُوسُفُ قال أنا يُوسُفُ﴾ . [ يوسف آية ٩٠ ] ، والظاهر أنه في صدر الآية خبر عن « أنت » المقترن بلام الابتداء ، والواقع مبتدأ خبره « يوسف » ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر لـ « إن » ، وفيه وجه آخر أجازه العلماء[2] ، وهو أن يكون خبراً لـ « إن » ، و « أنت » ضمير فصل على حد قول العرب : إن كان زيد لهو الفاضلَ .

قال أبو حيان[3] : « ولا يجوز أن يكون « أنت » توكيداً للضمير الذي هو اسم « إن » ؛ لحيلولة اللام بينهما .

أما « يوسف » الثاني فهو خبر عن الضمير « أنا » ، والجملة في محل نصب لأنها مقول القول .

## اسم « كان »

لم يرد في هذا الموقع من الأعلام الممنوعة من الصرف ،إلا علم واحد وهو :

ـ « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ ما كانَ إبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا ولا نَصْرَانِيًّا ﴾ . [ آل عمران آية ٦٧ ] وهو علم على نبي الله إبراهيم بن تارخ بن ناحور[4] الملقَّب بالخليل ، والمكني بأبي الأنبياء عليه السلام ، وهو علم أعجمي[5] ، عُرفت عجمته بنقل أئمة اللغة ذلك ، وبخروجه عن أوزان الأسماء العربية ، ومقاربته لألفاظ العجم[6] ، ويغلب على ظنِّي أنه بابليّ الأصل ؛ لأن كثيرين من المؤرخين على أن إبراهيم عليه السلام ولد في أرض بابل التي كان نمروذُ ملكًا عليها ، وهي في جنوب العراق[7] ،

(١) راجع الدر المصون ٣/ ١٥٤:١٥٦

(٢) البيان ٢/ ٤٤ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٤٢ ، والدر المصون ٦/ ٥٥١ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤٧٩.

(٣) البحر ٥/ ٣٤٢ ، وانظر الدر ٦/ ٥٥١.

(٤) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٢٣٣ ، والبداية والنهاية ١/ ١٥٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٣٥، والكامل ص ١٢٢٧، وشرح الكافية للرضى ١/ ٥٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ١٤٦٩، والتصريح ٢/ ٢١٩ ، والأشموني ٣/ ٢٥٦.

(٦) ابن يعيش ١/ ٦٦، والتصريح ٢/ ٢١٩.

(٧) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٢٣٣.

وقال كثير من العلماء : هو منقول من اللغة السريانية ، ومعناه قبل النقل : أب رحيم[1] ، وذهب بعض المعاصرين إلى أنه علم عبري الأصل ، وأصله في العبرية : أبراهام لغة في أبرام ، ومعناه فيها : الأب رفيع أو عال ، فعند التعريب كُسرت همزته ، وقُلبت ألفه ياء[2] ، وهذا لا يتعارض مع كونه بابلي الأصل ؛ لأن الأعلام تنتقل من لغة إلى لغة عبر التبادل اللغوي ، ولكون هذا العلم أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف ، منع من الصرف للعلمية والعجمة[3] ، وقد تصرَّفت العرب فيه عند تعريبه بالتغيير فجاءت فيه تسع لغات[4] ، أقتصر منها هنا على ما وردت به القراءة ، وهي خمس لغات[5] :

١ ـ إبراهيم بهمزة مكسورة في أوَّله ، وياء قبل آخره ، وهي اللغة المشهورة ، وبها قرأ الجمهور .

٢ـ إبراهِم كسابقتها مع حذف الياء ، وتُنسب القراءة بها إلى عبد الرحمن بن أبي بكرة .

٣ ـ إبراهام كالأولى إلا أنها بألف بعد الهاء ، وتنسب القراءة بها إلى المفضل ، وابن الزبير ، وأبي موسى الأشعري ، وهشام بن عمار عن ابن عامر .

٤ ـ إبراهَم كالثالثة مع حذف الألف ، وتُنسب القراءة بها إلى مالك بن دينار .

٥ ـ إبرَهَم كالرابعة مع حذف الألف ، وتُنسب القراءة بها إلى أبي رجاء .

وهو ممنوع من الصرف في جميع هذه اللغات ، وكذلك حكمه إذا جُمع على أباره أو أباريه أو براهم أو براهيم[6] ؛ لأنها من الجمع المتناهي ، وقد أجاز الكوفيون جمعه على براهمة ، وأجاز ثعلب جمعه على بَراه[7] ، وذكر السمين والفيروزابادي أنه يُجمع على أبارهة[8] ، وهو في تلك الجموع مُنصرف لأنها ليست على صيغة منتهى الجموع .

---

(١) انظر قصد السبيل ١/ ١٤٦، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٣٢، والدر المصون ٢/ ٩٧، وأبو السعود ١/ ١٥٥.

(٢) المعرب (ف) ص ١٠٤.

(٣) انظر بالإضافة إلى ما تقدم في هامش (٥) في الصفحة السابقة : الملخص ١/ ٦٢٥ ، شرح المقدمة الجازولية الكبيرة : ٣/ ٩٧٨ ، شرح عمدة الحافظ : ١٠٤ ، المجيد في إعراب القرآن : ٣٩٧ .

(٤) انظر ما تقدم في هامش (٥) بالصفحة السابقة .

(٥) البحر ١/ ٣٧٢، ٨/ ٤٦٠، والدر ٢/ ٩٧، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٩٨.

(٦) انظر البحر ١/ ٣٩٧.

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤٢١.

(٨) الدر المصون ٢/ ٩٨ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٣٢.

ومن تصرف العرب في هذا العلم، أنهم يصغرونه على بُرَيْه أو أُبَيْره أو بُريهيم[1]، قال في تاج العروس: «كأنهم جعلوه عربيًا وتصرفوا فيه بالتصغير، وإلا فالأعجمية لا يدخلها شيء من التصريف»[2]، وأقول: هذا أصل مسلم، لو كان الاسم الأعجمي لم يعرَّب، وأمَّا بعد تعريبه، فلا بد من أن يدخله من التصريف ما يكون العربي في حاجة إليه كالجمع والتصغير، وذلك يتطلب تقدير حروف أصول فيه بالقياس على ما يشبهه من الأبنية العربية.

و «إبراهيم» في الآية اسم لـ «كان»، والخبر: «يهوديًا».

## خبر «إن»

الممنوع من الصرف في هذا الموقع علم واحد، وهو:

«لظى» في قوله تعالى: ﴿كَلَّاۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [المعارج: ١٥، ١٦]. وهو علم للنار التي هى دار العقاب في الآخرة.

وقيل: علم للدركة الثانية من دركاتها[3]، وهو منقول من اللظى الذي هو اللهب الخالص من الدخان لشدة احتراقه، وهذا العلم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[4]؛ لأنَّه وإن كان ثلاثيًا إلا أنه محرَّك الوسط، فيقوم تحرك وسطه مقام الحرف الرابع في نحو: «زينب وسعاد»، من أمثلة المؤنث المعنوي الممنوع من الصرف[5].

وقد ذكر العلماء في إعرابه وجوهًا لها تعلق بالقراءة في «نزاعة» رفعًا أو نصبًا والرفع في «نزاعة» قراءة جمهور القراء، قال أبو حيان[6]: «وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة، والزعفراني وابن مقسم، وحفص، واليزيدي في اختياره «نزاعةً» بالنصب. وهذه القراءة يتعين فيها إعراب «لظى» خبرًا لـ «إن»»[7]، واسم إن هو الضمير

---

(١) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٣٢. (٢) التاج (برهم). (٣) البحر المحيط ٨/ ٣٣٠.

(٤) تهذيب اللغة ٨/ ٤٠٢، وإعراب ثلاثين سورة ص ٨٣، وتفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ٨/ ٢٤٤، والبحر ٨/ ٣٣٠، والدر ١٠/ ٤٥٨.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/ ١٦١ وانظر ما تقدم في سقر ص٤٤.

(٦) البحر المحيط ٨/ ٣٣٤، وانظر الدر المصون ١٠/ ٤٥٦.

(٧) البحر المحيط ٨/ ٣٣٤.

في « إنها » وهو عائد على النار الدال عليها « عذاب » في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ ﴾.[1] و « نزاعة » منصوب على الحالية ، وهو حال مبينة ، والعامل فيه « لظى » وإن كان علمًا لما فيه من معنى التلظي[2] ، أو فعل مقدر يدل عليه « لظى » ، والتقدير : تتلظى نزاعة ، أو الناصب له « تدعو »[3] في قوله تعالى : ﴿ تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٧﴾ ﴾[4] ،

وقيل « نزاعةً » منصوب على الاختصاص للتهويل ، قاله الزمخشري[5] ، وكأنه يعني القطع ، فيكون منصوبًا بفعل مقدر ، تقديره : أعني[6] .

وأما قراءة الرفع ، فالذي نختاره في توجيهها : أن يكون « لظى » خبرًا لـ « إن » كقراءة النصب ، و « نزاعة » خبر ثان لـ « إن » ، وبهذا تتفق القراءتان في المعنى ، وقد اختار هذا بعض العلماء[7] ، وأجازه آخرون[8] ، ويجوز فيه جعل « نزاعة » بدلاً من لظى[9] ، وجعله خبرًا لمبتدأ محذوف ، لكنه فيه تكلف التقدير .

ويشبه هذا الوجه إعراب « لظى » بدلاً من الضمير في « إنها » وجعل « نزاعةٌ » خبرًا لـ « إن » ، وقد بدأ الأخفش[10] توجيه الآية بهذا ،كما أجازه أبو البركات[11] ، وأبو حيان[12] ، والسمين[13] .

وفي إعراب « لظى » في قراءة الرفع توجيه ثالث اختاره مكي[14] ، وصدَّر به أبو حيان ، وأجازه الزمخشري والسمين ، وهو أن يُعرَب مبتدأ و « نزاعةٌ » خبرًا عنه ، والجملة في موضع خبر لـ « إن » ومفسِّرة لضمير القصة .

---

(١) المعارج الآية ١١.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٤ ، والدر المصون ١٠/ ٤٥٧.

(٣) التبيان ٢/ ١٢٤٠ ، والدر ١٠/ ٤٥٧.

(٤) المعارج الآية ١٧.

(٥) الكشاف ٤/ ١٥٨ ، وانظر الإتحاف ٢/ ٥٦١.

(٦) وانظر التبيان ٢/ ١٢٤٠ ، والدر ١٠/ ٤٥٧.

(٧) حاشية الجمل ٤/ ١٦٠.

(٨) البيان ٢/ ٤٦١ ، والبحر ٨/ ٣٣٤ ، والدر ١٠/ ٤٥٦.

(٩) المصادر السابقة.

(١٠) معانيه ٢/ ٥٠٨.

(١١) البيان ٢/ ٤٦١.

(١٢) البحر ٨/ ٣٣٤.

(١٣) الدر ١٠/ ٤٥٦.

(١٤) المشكل ٢/ ٤٠٧.

# الفاعل

الأعلام الواقعة في هذا الموقع ثلاثة عشر علمًا ، هي على الترتيب : آدم ، إبراهيم ، إبليس ، إسرائيل ، ثمود ، داود ، سليمان ، طالوت ، فرعون ، لقمان ، موسى ، هارون ، يوسف ، وفيما يلي تفصيل القول فيها :

ـ « آدم » في قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾[1] . وهو علم لأبي البشر عليه السلام ، سمِّي به من قبل الله جل جلاله ، وقد اختلف علماء العربية فيه ، هل يُعد عربيًا أم أعجميًا ؟ فذهب بعضهم إلى أنه علم عربي مُشتق من الأُدمة وهي السمرة ، أو من أديم الأرض ؛ لأنه خُلق من ترابها ، وهو قول للزجاج[2] ، وتبعه عليه جمع من العلماء منهم الأزهري[3] ، والراغب[4] ، والفيروزابادي[5] ، وأبو البقاء[6] ، وابن عطية[7] . ووزنه على هذا القول : أفْعَل ، وألفه مبدلة من همزة هي فاء الكلمة ، والأصل : أأدم بهمزتين ، فقلبت الهمزة الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما في آخر وآدر ، ولا يجوز عند القائلين بذلك أن يكون وزنه فاعَل ؛ لأنه لا يكون فيه حينئذ من موانع الصرف إلا التَّعريف ، وهو لا يستقل وحده بمنع الصرف ، وأما إذا كان على وزن أفعل ، فمنعه من الصرف للعلمية والوزن الغالب في الفعل ، وممن اختاروا هذا المذهب صاحب الصحاح[8] ، حيث اعتذر عن جمعه على أوادم ، وكان القياس على هذا القول أن يجمع على أآدم بوزن أفاعل لكون همزته الثانية أصلية ، فذكر أن الهمزة إذا لم يكن لها أصل معروف في الياء جعلت واوًا .

وفي مقابل هذا ذهب كثيرون من العلماء إلى أن « آدم » علم أعجمي يشبه آزر وشالخ ، وعابَر من الأعلام الأعجمية ، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة ، ومن هؤلاء الزمخشري[9] ، والبيضاوي[10] ، والشهاب الخفاجي[11] ، وأبو حيان[12] ،

---

(١) البقرة ، الآية ٣٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٨٠.

(٣) تهذيب اللغة ١٤/ ٢١٥.

(٤) المفردات ص ١٤.

(٥) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٢٢.

(٦) التبيان ١/ ٤٨.

(٧) المحرر الوجيز ١/ ١٦٨.

(٨) انظر مادة (أدم) في الصحاح، وحاشية الشهاب ٢/ ١٢٤، وقصد السبيل ١/ ١٣٧، ١٣٨.

(٩) الكشاف ١/ ٢٧٢ .

(١٠) تفسيره بحاشية الشهاب ٢/ ١٢٤، ١٢٥.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) البحر المحيط ١/ ١٣٨.

والسمين[1] ، وغيرهم[2] ، وذكر بعض الباحثين المعاصرين ، أنه منقول من العبرية ، أو السريانية[3] .

وقد ردَّ هؤلاء على من ذهبوا إلى القول بعربيَّته ، واشتقاقه من العربية ، ومن ذلك قول الزمخشري : « ما آدم إلا اسم أعجمي ، وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالغ وفالغ وأشباه ذلك » ، وقول أبي حيان : « من زعم أنه أفعل مشتق من الأدمة ، وهي كالسمرة ، أو من أديم الأرضِ وهو وجهها ، فغير صواب ؛ لأن الاشتقاق من الألفاظ العربية ، قد نص التصريفيون على أنه لا يدخل في الأسماء الأعجمية .. ومن زعم أنه فاعل من أديم الأرض فخطؤه ظاهر لعدم صرفه » .

كما رجَّح الشهاب الخفاجي القول بأنه أعجمي وقال : يشهد له جمعه على أوادم بالواو ، لا أاادم بالهمزة ، وإن اعتذر عنه الجوهري، بأن الهمزة إذا لم يكن لها أصل جُعلت واواً ، فإنه غير مسلم منه .

كما مال صاحب التحرير والتنوير[4] إلى أنه منقول من العبرانية ؛ لأن التوراة تكلَّمت على خلق آدم ، وأطالت في أحواله ، فلا يبعد أن يكون اسم أبي البشر ، قد اشتهر عند العرب من اليهود وسماع حكاياتهم ، قال : ويجوز أن يكون هذا الاسم عرف عند العرب والعبرانيين معًا من أصل اللغات السامية ، فاتفقت عليه فروعها .

والذي أميل إليه هو أن هذا العلم متوارث في اللغات منذ بدء الخليقة ، وليست لغة أَوْلى به من لغة ، وأنه مُنع من الصرف في لغة العرب ؛ لأنه ليس من أوضاعهم ، وإن صادف اشتقاقًا في لغتهم ، وذلك يرجِّح منعه من الصرف للعلمية والعجمة ، فإن قيل : إن آدم سُمِّيَ بهذا الاسم في القرآن الكريم فكيف يكون أعجميًا وقد نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ؟

فالجواب : أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب، بعد أن استقر في كلامهم ، وعلى لسانهم تسميته بهذا الاسم المتوارث عبر اللغات والأزمنة ، وحسبنا في تعريب العلم أن يَنطق به العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج كما تقدم بيانه .

---

(1) الدر المصون ١/ ٢٦٢.

(2) انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ١٩٦، وقصد السبيل ١/ ١٣٧، ١٣٨، وحاشية الجمل ١/ ٤٠ وتفسير أبي السعود ١/ ٨٤.

(3) انظر المعرب (ف) ص ١٠٣ .

(4) التحرير والتنوير ١/ ٤٠٨ .

و « آدم » في هذه الآية فاعل لـ « تلقَّى » و « كلمات » مفعول به ، ومعنى تلقّيه للكلمات : أخذها وقبولها ، أو تعلمها والعمل بها ، وكل ذلك استعمال مجازى ؛ لأن حقيقة التلقي استقبال من جاء بعد[1] .

وهذه القراءة برفع « آدم » قرأ بها السبعة إلا ابن كثير فإنه قرأ الآية بنصب « آدم » ورفع « كلمات »[2] ، ووافقه على ذلك ابن محيصن[3] ، وفي قراءتهما تكون الكلمات هي المتلقية لآدم ، ومعنى تلقِّيها له : وصولها إليه فكأنه قيل : فجاءت آدم من ربه كلمات[4] ، ولم تلحق علامة التأنيث بالفعل في هذه القراءة ؛ لأن تأنيث الفاعل غير حقيقي ، وللفصل بينه وبين الفعل[5] ، ولأن الكلمات محمولة على الكلام وبمعناه[6] .

قال العلماء[7] : وإسناد الفعل في الآية إلى كل واحد من آدم والكلمات جائز كإسناده إلى الآخر ؛ لأن تلقى من الأفعال التي يكون إسنادها إلى الفاعل في المعنى كإسنادها إلى المفعول من غير فرق ، وكل ما تلقَّاك فقد تلقيته ، كما أن كل ما تلقيته فقد تلقَّاك ، فتقول : تلقيت الحديث وتلقاني الحديث من غير فرق ، ومثله : نلت خيراً ونالني خير ، وأصبتُ خيراً وأصابني خير ، ولقيت زيداً ولقيني زيد ، وبلغني الكبر وبلغت الكبر .

- ومثل هذه الآية في وقوع « آدم » فاعلاً قوله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ﴾[8] .

- « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾[9] فهو في موقع الفاعل بـ « قال » ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ ﴾[10] وقوله : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ﴾[11] .

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٦٥ ، وحاشية الجمل ١/ ٤٣ .
(٢) السبعة ص ١٥٣ ، ومعاني الأخفش ١/ ٦٧ ، ومعاني الزجاج ١/ ٩٧ ، وحجة القراءات ص ٩٤ .
(٣) الإتحاف ١/ ٣٨٨ (٤) البحر ١/ ١٦٥، والإتحاف ١/ ٣٨٨ .
(٥) حاشية الشهاب ٢/ ١٣٩ ، وحاشية الجمل ١/ ٤٣ . (٦) الكشف ١/ ٢٣٧ .
(٧) النحو القرآني بين الزجاج وأبي على الفارسى ص ١٦١ ، ١٦٢ ، والبيان ١/ ٧٥ .
(٨) طه / ١٢١ . (٩) البقرة : ١٢٦ .
(١٠) البقرة :١٢٧ . (١١) البقرة : ١٣٢ .

ـ « إبليس » في قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾[1] : فهوعلم على الجني الذي لم يسجد لآدم مع من سجد من الملائكة ، وصار عدواً له ولذرِّيته ، والقول الراجح فيه أنه أعجمي وليس بعربي[2] ، وأنه منقول من لغة غير عربية ، وكثيرون من اللغويين لم يُعينوا تلك اللغة ، وهو الأقرب إلى الصواب ، وذهب بعض المعاصرين إلى أنه منقول من اللغة اليونانية ، ومعناه فيها : نمَّام كاذب[3] ، وقال بعضهم : أصله في اليونانية : ديابُلُس ، ومعناه : النمَّام والعدو والشيطان[4] ، والذي أذهب إليه أن هذا العلم مُتوارث في اللغات منذ بدء الخليقة ، وقد عرفه أبناء آدم ، وورثته عنهم ذراريهم ، فليست لغة أولى به من لغة ، وقد ورثته اللغات السامية من لغات متقدمة عليها ، ولهذا ذهب بعض المعاصرين إلى أن « إبليس » من الألفاظ التي دخلت العربية من أصول غير سامية[5] . ولما كان هذا العلم دخيلاً على اللغة العربية ، وليس من أوضاعها منعه العرب من الصَّرف ليكون ذلك علامة له ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، وإلى هذا ذهب الزجاج والنحاس ومكي ، والزمخشري ، وأبو البركات ، وأبو البقاء ، وابن يعيش ، وأبو حيان ، والسمين ،[6] وغيرهم[7] .

وإذا ثبت كونه أعجميًا لم يدخله الاشتقاق والتصريف العربيان ، بيد أن بعض العلماء يتناوله بالتصريف بالقياس على نظائره في العربية ، ومن ذلك قول بعضهم : وزنه فعليل أو إفعيل[8] .

وقد تقدم أن ذلك جائز على سبيل التقدير .

---

(١) سبأ : ٢٠ .

(٢) المعرب (ش) ص ٧٦ ، (ف) ص ١٢٢ ، وقصد السبيل ١/ ١٥٣ ، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ١٠٣ ، والدر المصون ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) غرائب اللغة العربية ص ٢٥١ .

(٤) المعرب (ف) ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥) فقه اللغة المقارن للسامرائي ص ١٧٨ .

(٦) معاني الزجاج ١/ ٨٢ ، واعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٢ ، والمشكل ١/ ٣٧ ، والكشاف ١/ ٢٧٢ ، والبيان ١/ ٧٤ ، والتبيان ١/ ٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦ ، والبحر المحيط ١/ ١٥١ ، والدر المصون ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٧) انظر أيضاً المحرر الوجيز ١/ ١٧٩ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٢ ، وتفسير أبي السعود ١/ ٨٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٠٥ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٢٧٢ .

(٨) المحرر الوجيز ١/ ١٧٩ .

وفي مقابل هذا ذهب جماعة منهم ثعلب وأبو عبيدة إلى أنه عربي مشتق من الإبلاس ، وهو الحزن المعترض من شدة اليأس ، أو هو السكوت من الحيرة وانقطاع الحجة[1] ؛ لأن الله ـ تعالى ـ أبلسه من رحمته وآيسه من مغفرته[2] ، وهؤلاء يعلّلون منعه من الصرف بأنه معرفة ولا نظير له في الأسماء ؛ لأنه لم يسمّ به أحد من العرب ، فصار كأنه دخيل على لسانهم فأشبه الأسماء الأعجمية فمنع من الصرف لذلك[3] . قال صاحب التحرير والتنوير : « وهو اعتذار ركيك »[4] .

وقد رُدَّ عليهم هذا التعليل ، بأنه من المقرر عند الجمهور أن الاسم إذا لم تكن عادة العرب التَّسمية به ، لم يتنزَّل ذلك منزلة العجمة خلافًا للفراء[5] . وبأن قولهم: لا نظير له في الأسماء إن أرادوا به عدم وجود نظير له في وزنه لم يكن صحيحًا ؛ لأن مثال إفعيل كثير في العربية ، كقولهم للطلع : إغريض ، وللعصفر : إحريض ، وللسنام الطويل : إطريح ، وكذلك جاء منه في اللغة : إزميل ، وإحليل ، وإكليل ، وإمليد: للنَّاعم ، وإمليس: للفلاة ، وإجفيل : للجبان ، وإصليت : للسيف الصقيل . وإن أرادوا أنه لا نظير له في هذا التركيب على هذا المثال فمثله إغريض مُنفرد بهذا التركيب على هذا المثال ، ولا خلاف في أنه لو سُمي إنسان بـ ( إغريض ) لم يكن ممنوعًا من الصرف[6] .

وقد عبر بعضُ العلماء عن هذا التعليل بشبه العجمة ، قال أبو حيان[7] : « وشبه العجمة : هو أنه وإن كان مشتقًا من الإبلاس فإنه لم يُسم به أحد من العرب فصار خاصًا بمن أطلقه الله عليه ، فكأنه دخيل في لسانهم ، وفُسِّر شبه العجمة أيضًا بأن يجيء اللفظ على نهج الألفاظ غير العربية وزنًا ونحوه[8] ، ولا شك في أن هذه العلة لا تصدق على « إبليس » لما تقدم من أمثاله من الألفاظ العربية .

ومن أجل هذا خطأ بعض العلماء هذا المذهب ، واستبعده بعضهم ، فوصفه أبو البركات[9] بأنه غير صحيح ، وعلَّل عدم صحته بأنه لو كان عربيًا لوجب أن يكون

---

(١) المفردات ص ٦٠ . (٢) بصائر ذوي التمييز ٦/ ١٠٣ .
(٣) الصحاح ( بلس ) والمفردات ص ٦٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٠٦ ،وتفسير القرطبي ١/ ٢٩٥
(٤) التحرير والتنوير ١/ ٤٢٤ . (٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٩ .
(٦) راجع أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٧ ، والتبيان ١/ ٥١ ، والبحر ١/ ١٥١ ، والدر ١/ ٢٧٦ .
(٧) البحر ١/ ١٥١ . (٨) انظر قصد السبيل ١/ ١٥٣ . (٩) البيان ١/ ٧٤ .

مُنصرفًا ؛ إذ لا تكون فيه من العلل المانعة من الصرف إلا التَّعريف وحده ، وهو لا يستقل بمنع الصرف ، وقال ابن يعيش[(١)] : « من زعم أنه من أبلس فقد غلط ؛ لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية » ، كذلك استبعده أبو حيان[(٢)] للعلة نفسها ثم قال : « وقد روى اشتقاقه من الإبلاس عن ابن عباس والسدي وما إخاله يصح» .

أقول : والقول بأنه مشتق من الإبلاس فيه ـ عندي ـ نظر ؛ لأنه لو قصد فيه إلى معنى الفاعلية لكان حقه أن يكون « مُبْلِس » أو معنى المفعولية لكان « مُبْلَس » ، ولم يعهد في اللغة أن يجيء اسم الفاعل أو اسم المفعول على إفعيل ، ولعل ذلك هو الذي جعل المحققين من العلماء يذهبون إلى أن الإبلاس ليس أصلاً لـ« إبليس » .

وهذه الآية فيها قراءتان سبعيّتان : الأولى : « صدَّق » بتشديد الدال « إبليسُ » بالرفع « ظنَّه » بالنصب ، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ، وبها قرأ خلف ، ووافقهم الأعمش وغيره[(٣)] .

و « إبليس » في هذه القراءة فاعل « صدّق » ، و « ظنّه » مفعوله ، والمعنى : حقق ظنه ، أو وجد ظنه صادقًا[(٤)] ، وقال بعض العلماء : المعنى أن ظنَّ إبليس ذهب إلى شيء فوافق فصدَّق هو ظنّه على المجاز والاتساع[(٥)] ، ومثله قولهم : كذَّبتُ ظني ونفسي ، وصدَّقتهما ، وصدَّقاني وكذباني ، وهو مجاز شائع[(٦)] .

الثانية : « صدَق » بتخفيف الدال « إبليسُ ظنَّه » كالأولى ، وهي قراءة باقي السبعة ، وقرأ بها أيضًا أبو جعفر ويعقوب ، ووافقهم ابن محيصن ، والحسن البصري واليزيدي[(٧)] .

والمختار إعراب هذه القراءة كسابقتها ؛ لأن الصِّدق أصله في الأقوال والقول مُتعدٍّ ؛ كما في الحديث « صدَق وعدَه ، ونصر عبدَه »[(٨)] . والصدق مطابقة الخبر للواقع ، فالمعنى جعل وعده مطابقًا للواقع ، وقد ظن إبليس في نفسه القدرة على إضلالهم وإغوائهم فقال ـ كما في القرآن ـ : لأضلنهم ولأغوينهم ، فلما استجابوا

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٦ .
(٢) البحر ١/ ١٥١ .
(٣) البحر ٧/ ٢٧٣ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٦ .
(٤) الكشاف ٣/ ٢٨٦ ، والبحر ٧/ ٢٧٣ .
(٥) الدر المصون ٩/ ١٧٦ .
(٦) الإتحاف ٢/ ٣٨٦ .
(٧) المصدر السابق
(٨) حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ١٩٩ .

لذلك صدق هذا الظن[1] ؛ فكأنه جعل ظنه مطابقًا للواقع ، والمعنى : حقق ظنـه .

وقـد أجاز العلماء في توجيهها أوجهًا أخـرى[2] :

**أولها** : أن يكون « ظنه » منصوبًا على الاتساع بنزع الخـافض ، والأصل : صدق في ظنـه ، فحُذف حرف الجـر ، ووصل الفعل إلى المجرور فنصبه ، وهـو توجيه مبني على شيء مسموع لا مقيس .

**ثانيها** : أن يكون منصوبًا على الظرفية بتقدير مضاف ؛ وكأن الأصل : صدق في وقت ظنـه .

**ثالثها** : أن يكون منصوبًا على المفعولية المـطلقة ، وعامله مقدر ؛ أي يظن ظنـه ، وهذا الوجه بعيد ؛ لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير .

وفي الآية قـراءتان أخريان ذكـرهما أبو حـيان وغـيره[3] ، أولاهمـا : « صدَق » بالتـخـفـيف « إبليسَ » بـالنصب « ظنُّه » بالرفع ، وهي قـراءة زيـد بن علي والزهري وجعفـر بن محمد وغيرهم ، قـال أبو حيان[4] : « أُسند الفعل إلى « ظنُّه » ؛ لأنه ظن ظنًّا فصار ظنـه في الناس صادقًا كأنه صدقَهُ ظنه ولم يكذبه » . وتقدير الآيـة : صدق ظـن إبليس إبليس[5]، والمعنى : قال لـه ظنـه الصدق حين خيله إغواءهم[6] .

والثانية : « صدَق » بالتـخفيف « إبليسُ ظنُّه » برفعهـما ، وهي تنسب إلى عـبد الوارث عن أبي عمـرو ، وقـد خُرِّجت على أن « إبليس » فـاعل « صدق » و « ظنُّه » بدل من إبليس بدل اشتمال[7] ، والمعنى : صدق عليهم ظـن إبليس[8] .

- « إسرائيل » في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾[9] فهـو لقب للنبي يعقوب عليـه السلام ، واللقب من أضرب العلم ، فهـو عـلم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمـية والعجـمة[10] ، لكونه زاد على ثلاثة أحرف ، وقـد عُرِفت عجمته

---

(1) البحر ٧/ ٢٧٣ .

(2) انظر الكشاف ٣/ ٢٨٦ ، والتبيان ٢/ ١٠٦٧ ، والدر ٩/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٦ .

(3) التبيان ٢/ ١٠٦٧ ، والبحر ٧/ ٢٧٣ ، والدر ٩/ ١٧٧ .

(4) البحر ٧/ ٢٧٣ .  (5) البيان ٢/ ٢٧٩ .  (6) الكشاف ٣/ ٢٨٦ .

(7) التبيان ٢/ ١٠٦٧ ، والبيان ٢/ ٢٧٩ ، والبحر ٧/ ٢٧٣ ، والدر ٩/ ١٧٧ .

(8) الكشاف ٣/ ٢٨٦ .  (9) آل عمران : ٩٣ .

(10) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٨٨ ، والتبيان ١/ ٥٧ ، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٤٣ ، وقصد السبيل ١/ ١٧٩ ، والمعرب (ش) ص ٦١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٢٥ .

بالنقل عن أئمة اللغة ، وذكر بعضهم أنه منقول من العبرانية[1] ، ونسبه بعضهم إلى السريانية[2] ، وينسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه مركب من كلمتين هما : « إسرا » ومعناها العبد، و « إيل » وهو من أسماء الله تعالى ، فمعناه : عبد الله ، كما يُنسب إليه أن « إسرا » معناها صفوة ، ومعناه على هذا : صفوة الله[3] ، وقيل أيضًا : « إسرا » مأخوذ من الأسر وهو القوة ، ومعناه على ذلك الذي قوّاه الله[4] ، وقيل : « إسرا » معناه الأسرة ، و « إيل » بمعنى الآل ؛ أي هو نبي وآله وأقاربه أنبياء[5] ، وقيل : « إسرا » من الأسْر ، و « إيل » اسم شيطان ، وسمي بذلك ؛ لأنه أسر شيطانًا[6] .

والذي نسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، إن صحَّ فهو يفُيد تركيب هذا العلم في لغته الأعجمية ، ولا أثر له فيه بعد تعريبه ، وأما بقية الأقوال فيلحظ فيها تكلف الاشتقاق كما وصفها بذلك الفيروزابادي[7] .

وقد حقق أحد الباحثين المعاصرين في نسبة هذا العلم إلى العبرية ، فذكر أن أصله في العبرية : يسرائيل بمعنى يحارب الله ، أو بمعنى ليحكم الله ، وذكر أنه دخل في العربية عن طريق السريانية بدليل بدئه بالهمزة[8] ، قلت : وهذا يدل على أن نسبة هذا العلم إلى اللغتين صادقة .

وقد تصرفت العرب في هذا العلم عند تعريبه ، فجاءت فيه لغات ذكر منها الأخفش[9] أربعًا بقوله : من العرب من يهمز ، ومنهم من لا يهمز ، ومنهم من يقول : إسرائل بحذف الياء التي بعد الهمزة ، ويفتح الهمزة ويكسرها ، وذكر أبو البقاء[10] مِن لغاته أيضاً ، إسرال وإسرائين ، وذكر أبو حيان[11] أن إسرال يُنطق بالإمالة في الألف وبغيرها ، وفيما يلي بيان بالقراءات الواردة بهذه اللغات[12] :

١ ـ إسرائيل : هي أفصح لغاته ، وبها قرأ الجمهور .

٢ ـ إسراييل : بقلب الهمزة ياء ، قرأ بها أبو جعفر ، وعيسى بن عمر .

---

(١) قصد السبيل ١/ ١٧٩ ، وتفسير أبي السعود ١/ ٩٤ ، وغرائب اللغة العربية ص ٢١١

(٢) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٤٣ .

(٣) البحر المحيط ١/ ١٧١، والبيضاوي ٢/ ١٤٥ ، وقصد السبيل ١/ ١٧٩ ، وتفسير أبي السعود ١/ ٩٤ .

(٤) الدر المصون ١/ ٣١٠ . (٥) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٤٣ . (٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر نفسه . (٨) المعرب (ف) ص ١٠٧ . (٩) معانيه ١/ ٧٣ .

(١٠) التبيان ١/ ٥٧ . (١١) البحر ١/ ١٧١ وانظر الدر ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

(١٢) المصدران السابقان ، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ١٥٣، ١٥٤ .

٣ ـ إسرائِل : بحذف الياء وكسر الهمزة ، قراءة مروية عن ورش .

٤ ـ إسرال : بحذف الهمزة والياء معًا ، قراءة رواها خارجة عن نافع .

٥ ـ إسرائين : كالقراءة الأولى مع إبدال اللام نونًا ، وبها قرأ الحسن والزهري وابن أبي اسحاق وغيرهم .

كما تصرَّفت العرب فيه بالجمع بعد التعريب ، وذكر العلماء[١] أنه يجمع جمع تكسير على أساريل وأسارل وأسارلة ، ومعلوم أنه في الجمعين الأوَّلين ممنوع من الصرف ؛ لكونه على صيغة الجمع المتناهي ، وأما جمعه على أسارلة فلا يمنع من الصرف ؛ لأن شرط المنع فيما كان على صيغة الجمع المتناهي أن لا تلحقه التاء في آخره .

و « إسرائيل » في الآية فاعل لـ « حرم » ، وجملته لا محل لها من الإعراب صلة لـ « ما » .

ـ « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ ألا بُعْدًا لِّمدْيَن كما بعدتْ ثمُودُ ﴿٩٥﴾ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾[٣] ونظائر له[٤] .

وقد تقدم القول في منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأنه علم لقبيلة عربية سمِّيت باسم أبيها الأكبر ، وإليها أرسل النبى صالح وهو عربي ، والجمهور من القراء على منعه من الصرف ، وينسب إلى ابن وثاب والأعمش أنهما يقرآنه بالصرف على جعله اسمًا للحي أو الأب كما تقدم ؛ لأن التعريف وحده لا يقتضي منع الصرف ، والمقصود بـ « ثمود » في هذه القراءة قوم ثمود ، فيكون الكلام على حذف المضاف للعلم به[٥] .

و « ثمود » في الآيتين وأمثالهما فاعل للفعل المتقدم ، وقد لحقت الفعل علامة التأنيث ؛ لأن « ثمود » مؤنث باعتباره علمًا للقبيلة ، أو لأنه قصد به قوم ثمود في قراءة التنوين ، وقوم اسم جمع ؛ واسم الجمع من المؤنث المجازى ،فيجوز معه تأنيث الفعل[٦] .

---

(١) البحر ١/ ٣٩٧ ، والدر ١/ ٣١٠ ، ٣١١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤٢١ .

(٢) هود : ٩٥ . (٣) الشعراء : ١٤١ .

(٤) وهي في : القمر : ٢٣ ، والحاقة : ٤ ، والشمس : ١١ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٣٠ وما بعدها (٦) انظر التصريح ١/ ٢٨٠ .

ـ « داود » في قوله تعالى: ﴿ وقتل داود جالوت ﴾[1] ، وقوله : ﴿ وظن داود أنما فتناه ﴾[2] : فهو علم على النبي المعروف الذي آتاه الله تعالى الزبور وبعثه إلى بني إسرائيل[3] ، وهو علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[4] ، وقد عرفت عجمته بنقل الأئمة ذلك[5] ، واستحق المنع من الصرف لزيادته على ثلاثة أحرف .

وذكر الدكتور « ف » عبد الرحيم أنه عبري الأصل ، ومعناه في العبرية : الحبيب ، وأصله فيها داود أو داويد ، فضمت واوه عند التعريب ، كما أنه موجود في السريانية بلفظ دَويد وداويد[6] .

وفي العربية أسماء توافق هذا العلم في وزنه مثل : عاقول[7] ، وكافور ، وهي بوزن فاعول ، وقد حذفت إحدى الواوين منه في الخط ، كما تحذف من طاوس وناوس وهاون ؛ لأن العرب يكرهون تكرير الأشباه في كلمة[8] .

وذكر الفيروزابادي[9] في معناه أقوالاً تحتمل كونه مشتقًا من العربية، وهي أن معناه : داوى جرحه بود ، أو داوى ذنبه وودّ ربه ، والقول باشتقاقه من العربية ضعيف ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، ولا علة فيه للمنع غير العلمية على هذا القول ، وهي لا تستقل بمنع الصرف، ولا يخفى أنه في الآيتين مرفوع على الفاعلية بالفعل المتقدم عليه .

ـ « سليمان » في قوله تعالى: ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴾[10] : فهو علم على النبي المعروف سليمان بن داود عليهما السلام ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل أئمة اللغة[11] ، وقد منع من الصرف للعلمية والعجمة ، وكونه زائداً

---

(١) البقرة : ٢٥١ .

(٢) سورة ص : ٢٤ .

(٣) قصد السبيل ٢/ ١٢ .

(٤) معاني الزجاج ١/ ٣٢٤ ، والبيضاوي ٢/ ٣٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٣ .

(٥) المصادر السابقة ، وانظر المفردات ص ١٧٤، والمعرب ( ش ) ص ١٩٧ ، ( ف ) ص ٣٠٩ ، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٨٣ .

(٦) المعرب (ف) ص ٣٠٩ .

(٧) هو موج البحر ، ومنعطف الوادي أو النهر .

(٨) أمالي ابن الشجري ١/ ٨٣ ، ٨٤ .

(٩) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٨٣ . (١٠) البقرة : ١٠٢ .

(١١) المعرب (ش) ص ٢٣٩ ،(ف) ص ٣٨١ ، قصد السبيل ٢/ ١٤٩ ، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٨٦ .

على ثلاثة أحرف[١] ، ونظيره من الأسماء الأعجمية : هامان ، وماهان ، وسامان[٢] ، وقد تكلمت العرب به في الجاهلية لكنهم لم يسموا به[٣] ، وصغره النابغة تصغير ترخيم على « سليم » في قوله :

وكل صموت نثلة تُبَّعيَّة ونسج سليم كلّ قضّاء ذائل[٤]

قال ابن عصفور : « يريد أبا سليم وهو داود ؛ لأنه هو الذي صنع الدروع ، وسليم تصغير سليمان صلوات الله عليه تصغير ترخيم »[٥] .

وهذا العلم عبري الأصل[٦] ، وأصله في العبرية ـ كما ذكر أحد الباحثين المعاصرين ـ سلومون ، وله أصل في اليونانية كذلك ، وأصله في السريانية : شليمو وشليمون[٧] .

وقد قيل : إنه مُشتق من السلامة ، وسُمِّي به لاستسلام أعدائه له ولسلامته من غوائلهم[٨] .

وهذا القول إن كان قائله يقصد أنه علم عربي فهو مُخالف لما ذهب إليه الجمهور ، وما نقل عن الثقات من علماء اللغة ، وإن كان يقصد أنه أعجمي ، لكنه لو قدر كونه عربيًا ، كان مشتقًا من السلامة، لتعرف أصوله من زوائده فليس بالبعيد ، وكذلك قول من قال : هو تصغير سلمان[٩] .

وذهب أبو البقاء[١٠] إلى منع « سليمان » من الصرف لثلاث علل هي : التعريف والعجمة والألف والنون الزائدتان ، ورد السبب الأخير بأن معرفة زيادة الألف والنون موقوفة على الاشتقاق والتصريف ، والاشتقاق والتصريف العربيان لا يدخلان في الأسماء الأعجمية[١١] .

---

(١) المصادر السابقة ، والبحر المحيط ١/ ٣١٩ ، والدر المصون ٢/ ٢٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٨

(٢) البحر ١/ ٣١٩ .

(٣) المعرب (ش) ص ٢٣٩ ، وقصد السبيل ٢/ ١٤٩ .

(٤) المعرب (ش) ص ٢٣٩ ، (ف) ص ٣٨١ ، والضرائر ص ١٦٨ .

والصموت : الدرع الليِّنة المس ، ونثلة : واسعة ، وقضاء : ملساء محكمة ، وذائل : سابغة طويلة .

(٥) الضرائر ص ١٦٨ .

(٦) المعرب (ش) ٢٣٩ .

(٧) المعرب (ف) ص ٣٨٢ .

(٨) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٨٦ .

(٩) أمالي ابن الشجري ١/ ٨٤ .

(١٠) التبيان ١/ ٩٨ .

(١١) انظر البحر ١/ ٣١٩ ، والدر ٢/ ٢٩ ، وحاشية الجمل ١/ ٨٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٨ .

والذي أذهب إليه أنه إذا تناول علماء التصريف العلم الأعجمي بعد تعريبه، وأخضعوه لمقاييس التصريف العربية على سبيل الفرض والتقدير والقياس، كان كلامهم في ذلك صوابا مقبولاً، ولامانع من القول به، وقد تناول العلماء كثيراً من هذه الأعلام المعرَّبة، وتكلموا في وزنها، وتقدير الأصلي والزائد فيها، كما تكلموا في تصغيرها وجمعها ونحو ذلك بلا تفريق بينها وبين الأعلام العربية، وعلى ذلك يحمل كلام أبي البقاء فيما ذهب إليه، وهو تابع لابن الشجري[1] في القول بزيادة الألف والنون في « سليمان ».

و« سليمان » في الآية مرفوع على الفاعلية، وكذلك إعرابه في قوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾[3].

ـ « طالوت » في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ ﴾[4]: فهو عند كثير من العلماء باللغة من الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، وقد مُنع من الصرف لكونه يزيد على ثلاثة أحرف[5]، ويقال: إنه لقب عبراني لشاول بن قيس من أولاد بنيامين بن يعقوب عليه السلام[6]، واللقب من أضرب العلم، ومنعه من الصرف دليل على عجمته الشخصية؛ إذ ليس فيه مما يستوجب المنع من الصرف إلا العلمية، وهي لا تستقل وحدها بمنع الصرف، ولهذا ذهب الزجاج وغيره إلى أنه علم أعجمي[7]، وفي مقابل هذا ذهب جماعة من العلماء إلى أنه علم عربي مشتق من الطول، وأن صاحبه لقِّب به لما روي في بعض الآثار من أنه كان أطول الناس في ذلك الوقت، وأصله على هذا: طوَلوت بوزن فَعَلوت[8]، ونظيره: رغبوت وملكوت، ورحموت، وجبروت ونحوها، لكن قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا المذهب يعارضه ما ثبت من أن صاحب هذا العلم بُعث ملكًا

---

(1) أماليه ١/ ٨٤.
(2) النمل: ١٦.
(3) النمل: ١٨.
(4) البقرة: ٢٤٩.
(5) انظر المعرب (ش) ص ٢٧٥، و(ف) ص ٤٤٧، والمفردات ص ٣٠٦، ٣١٢، وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٨٢، وأبو السعود ١/ ٢٤٠.
(6) حاشية الجمل ١/ ٢٠٠، والتحرير والتنوير ٢/ ٤٨٩ الكتاب الثاني.
(7) انظر معاني الزجاج ١/ ٣٢٤، والكشاف ١/ ٣٧٩، والتبيان ١/ ١٩٧، وتفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٢/ ٣٢٨، والدر المصون ٢/ ٥١٩، وما تقدم في حاشية (٥).
(8) الكشاف ١/ ٣٧٩، والبحر المحيط ٢/ ٢٤٨.

على بني اسرائيل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾[1] : فهو يدل على أنه عبراني كما ذهب إليه الزمخشري وغيره[2] ، فلا نُسلِّم بهذا المذهب ، إلا إذا قلنا إنه عبراني وافق عربيا[3] ، أو إنه نُقل من العربية عند التسمية به ثم نُقل من العبرانية إلى العربية .

وقد ذهب أصحاب هذا المذهب يلتمسون له العلَّة في منعه من الصرف ، فذهب بعضهم إلى أن فيه العلمية والعدل عن طويل[4] ، وهذا لم يثبت عند المتقدمين ، وقال بعضهم : منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة من جهة أنه ليس في أبنية العرب ما هو على هذه الصيغة[5] ، وهذه حجة ضعيفة ؛ فالأبنية العربية التي توافق أصله عندهم كثيرة نحو : رغبوت ، ورهبوت ، وملكوت ، والأبنية التي توافقه في هيئته الحالية كثيرة أيضًا نحو : ماعون ، وعاقول ، وكافور ، وقال بعضهم : لعله مُنع من الصرف لكونه بدلاً من علم أعجمي ، أو لكونه مرتبطًا بجالوت[6] ، ولم يثبت كون هذين من موانع الصرف.

وقد ذهب صاحب التحرير والتنوير إلى أن هذا العلم أعجمي عجمة طارئة وليس أعجميًا بالأصالة ، وقال في تقرير ذلك[7] : وزن فعلوت وزن نادر في العربية ، ولعلَّه من بقايا العربية القديمة السامية ، وهذا هو الذي يؤذن به منعه من الصرف ، فإن منعه من الصرف لا علَّة له إلا العلمية والعُجمة ، وجزم الراغب بأنه أعجمي ، ولم يذكر في كُتب اللغة لذلك ، ولعله عُومل معاملة الاسم الأعجمي ، لما جعل علمًا على هذا العجمي في العربية ، فعجمته عارضة ، وليس هو عجميًا بالأصالة ؛ لأنه لم يعرف هذا الاسم في لغة العبرانيين كداود وشاول ، ويجوز أن يكون منعه من الصرف لمصيره بالإبدال إلى شبه وزن فاعول ، ووزن فاعول في الأعلام أعجمي مثل هاروت وماروت وشاول وداود ، ولذلك منعوا قابوس من الصرف ولم يعتدّوا باشتقاقه من القبس : اهـ ، قلت : وهذا الذي ذكره مُستمد من كلام الزمخشري حيث قال[8] : وزعموا أنه من الطول لما وصف به من البسطة في الجسم ، ووزنه إن كان من

---

(1) البقرة : ٢٤٧ .
(2) الكشاف ١/ ٣٧٩ ، وقصد السبيل ٢/ ٢٤٨ .
(3) الكشاف ١/ ٣٧٩ .
(4) انظر حاشية الشهاب ٢/ ٣٢٨ ،والدر ٢/ ٥٢٠ .
(5) المصدران السابقان .
(6) هامش المعرب (ف) ص ٤٤٧ .
(7) تفسيره ج ٢/ ٤٨٩ ، ٤٩٠ من الكتاب الثاني .(8) الكشاف ١/ ٣٧٩ .

الطول فعلوت منه ، أصله طولوت ، إلا أن امتناع صرفه يدفع أن يكون منه إلا أن يقال هو اسم عبراني وافق عربيًا .. فهو من الطول كما لو كان عربيًا ، وكان أحد سببيه العجمة لكونه عبرانيًا .

و « طالوت » في الآية مرفوع ب « فَصَلَ » على الفاعلية كما لا يخفى .

ـ « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾[1] ونظائر له [2]، وهو فيها مرفوع بضمة مقدرة على الألف ؛ لأنه في موقع الفاعل ، والألف لا تظهر عليها حركات الإعراب .

ـ « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ﴾[3] ونظائر له[4] ، وهو لقب لمن يملك القبط ومصر ، كما أن قيصر لقب لمن يملك الروم ، وكسرى لمن يملك الفرس ، وخاقان لمن يملك الترك ، والنجاشي لمن يملك الحبشة ، وتُبَّع لمن يملك اليمن[5] ، والمراد بفرعون هنا صاحب موسى الذى أرسل إليه وإلى قومه ، وهذا اللَّقب أو العلم ليس بعربى[6] ؛ بل هو أعجمى ثبتت عجمته بنقل أئمة اللغه[7] ، وهو يزيد على ثلاثة أحرف ، فلهذا مُنع من الصرف للعلمية والعجمة[8] ، والراجح أن فرعون وقيصر وكسرى ونحوها من قبيل علم الجنس لا علم الشخص ، لكنه علم شخص في الأصل ، سُمِّى به كل من يملك ما ذكر وصفا ابتدائيًا ، ومن أدلة ذلك جمعه على فراعنة وقياصرة وأكاسرة ، ثم صار علم جنس لإطلاقه على كل من ملك ذلك ، وقد قيل : إن علم الجنس لا يجمع ؛ لأنه كالنكرة شامل للقليل والكثير لوضعه للماهية ، فلا حاجة لجمعه ، والصحيح جواز جمعه ، لكنه غير مطرد[9] .

---

(١) آل عمران : ٥٢ .

(٢) وهى في المائدة : ١١٤ ، والزخرف : ٦٣ ، والصف : ٦ ، ١٤ .

(٣) الأعراف :١٢٣ .

(٤) وهى في يونس : ٩٠ ، طه :٦٠ ، ٧٩ ، الشعراء : ٥٣ ، الزخرف : ٥١ ، الحاقة : ٩ ، المزمل : ١٦ .

(٥) انظر الكشاف ١/ ٢٧٩ ، والبحر المحيط ١/ ١٩٣ ، والدر المصون ١/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٦٩ ، وتفسير أبى السعود ١/ ٩٩ .

(٦) المعرّب (ش) ٢٩٤ ، (ف) ص ٤٧٨ ، وقصد السبيل ٢/ ٣٣٣ .

(٧) انظر إضافة إلى ما سبق : الكتاب ٣/ ٢٣٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٢٥ ، والكامل / ١٢٢٧ ، وابن يعيش ١/ ٦٦ .

(٨) انظر ما سبق في (٧) ، والبيان ١/ ٨١ ،والمشكل ١/ ٤٥ ، ٢/ ٤٦٨ .

(٩) انظر حاشية الشهاب على البيضاوى ٢/ ١٥٨ ، ٤/ ٢٠٠ .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه مُعرَّب من القبطية ، ومعناه فيها التمساح ، لكنه نقل من هذا المعنى إلى التسمية به[1] ، وقيل : أصله في اللغة المصرية القديمة : برعو ومعناه : البيت العظيم[2] ، وقيل : هو منقول من الآرامية[3]، وقيل : هو سرياني[4] .

ومن الآيات التي وقع فيها « فرعون » موقع الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ ﴾[5] ، والظاهر فيه أن « فرعونُ » فاعل لـ « يصنعُ » ، واسم كان ضمير مستتر يعود على « ما » ، وجملة « يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ »خبر لـ « كَانَ » ، والرابط لجملة الخبر بالاسم هاء محذوفة تعود على اسم كان المضمر العائد على « ما » ، والتقدير : ودمَّرنا الذي كان يصنعه فرعون وقومه ، وهذا الوجه اختاره مكي وغيره[6] ، و « ما » فيه موصولة بمعنى الذي وهو اختيار أبي البقاء[7] .

وأجاز بعض المعربين مع كونها موصولة أن تكون « كان » زائدة ، والتقدير : ودمرنا الذي يصنعه فرعون وقومه ، فتكون جملة « يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ» صلة لـ « ما » ، وهذا وجه مقبول كالسابق، وقد تحقق فيه شرطا زيادة كان ، وهو كونها بلفظ المضيِّ ، وكونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً[8] ، و « كَانَ » مع زيادتها في هذا الوجه أفادت معنى المضيِّ .وأجاز بعضهم في الآية وجهًا غريبًا ، وهو أن يكون « فرعون » اسمًا لـ « كَانَ »مؤخراً عن الخبر ، والفعل « يصنع » خبراً لـ « كَانَ » تقدم على اسمها ، وفاعله ضمير مستتر[9] ، وهذا وجه ضعيف ، وفيه تكلُّف وبعد ؛ لأن « يصنع » صالح للعمل في « فرعون » والمعنى يتطلب ذلك ، فلا يصح جعل العمل لغيره ، وتقدير تأخيره ، كما لا يصح مثلاً أن يعرب زيد من قولنا : قام زيد مبتدأ مؤخراً على تقدير تأخير الفعل ؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل في تلك الحالة ،

---

(١) البيان ١/ ٨١ ، وقصد السبيل ١/ ٣٣٣ .
(٢) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية من ٣٩٤ .
(٣) غرائب اللغة العربية ص ١٩٨ .
(٤) المعرب (ف) ص ٤٧٩ .
(٥) الأعراف : ١٣٧ .
(٦) المشكل ١/ ٣٢٨ ، والبيان ١/ ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٤/ ٢١٠ .
(٧) التبيان ١/ ٥٩٢ .
(٨) انظر التصريح ١/ ١٩١ .
(٩) انظر التبيان ١/ ٥٩٢ ، والدر المصون ٥/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

ولعدم وجـــود دليـــل على التقـديم والتأخير ، وقـد ردّ هـذا الوجه أبو البقاء بنحو ما ذكرنا ، وتعقبه السمين بـأن المانع من تقدير التأخير في « قام زيد » هو اللبس ، وهو مفقود في الآية[1] ، وأرى أن المانع هو اللبس وعدم وجود الدليل على تأخير ما حقه التقديم ، وهذا الثاني مُتحقق في الآية والمثـال ، وعليه لا يصح جعل « فرعون » اسمًا لـ « كان » مؤخرًا عن الخبر .

وقد ذكـر مكي[2] وأبو البـركات[3] أن هذا التـوجيـه بعيـد عند البصـريين ؛ لأن إعمـال الفـعـل الثاني أولى من الأول ، فـإن كان المراد من ذلك نحـو ما ذكـرناه فـهو مُسلم ، وإن كـان المراد أن الآية من باب التنازع فلا نسلم ذلـك ؛ لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العـاملين بحيث يصح أن يوجه إلى المعـمول المتنازع فيه من غـير فساد في اللفظ ولا في المعنى[4] ، وهذا الشرط لا يتحقق فيما نحن فيه .

هذا وقد وُجِّـهت الآية بتـوجيهين آخـرين بناءً على أن « مـا » موصـول حرفي لا اسـمي ، وأنَّ « كان » تحتـمل النقصـــان أو الزيادة[5] ، و « فـرعـون » فيهما فاعل لـ « يصنع » .

ـ « لقمان » في قـوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ ﴾[6] فهو علم على الحكيم المعروف الذي نزلت السورة باسمه ، وقد قيل فيه : إنه ابن أخي إبراهيم عليه السلام ، وقيل : كان ابن أخت أيوب عليه السلام ، وقيل : كان ابن خالته[7] ، والظاهرمن هذه الأقوال أنه علم أعجـمي ، ومنعه من الصرف للعلميـة والعجمة الشخـصية[8] ، وقد ثبتت عجمته بنقل الثِّقات من علماء اللغة ، وذكر الفيروزابادي أنه منقول من العبرانية أو السـريانيـة ، وحكى الاتفـاق على أنه اسم أعـجـمي ممنوع من الصـرف[9] ، وهذا المذهب اقتصر عليه أبو البقاء[10] ، واستظهره بعض العلماء[11] .

---

(١) المصدران السابقان . (٢) المشكل ١/ ٣٢٨ .
(٣) البيان ١/ ٣٧٣ .
(٤) انظر عدة السالك بهامش أوضح المسالك ٢/ ١٨٧ .
(٥) التبيان ١/ ٥٩٢ ، والدر المصون ٥/ ٤٤٠ .
(٦) لقمان : ١٣ .
(٧) الكشاف ٣/ ٢٣١ ، وقصد السبيل ٢/ ٤٢٤ . (٨) بصائر ذوى التميز ٦/ ٩٠، والدر المصون ٩/ ٦٣
(٩) بصائر ذوى التميز ٦/ ٩٠ . (١٠) التبيان ٢/ ١٠٤٤ .
(١١) الدر المصون ٩/ ٦٣ ، وحاشية الجمل ٣/ ٤٠٢ .

وليس ما حكاه الفيروزابادي من الاتفاق على عجمته مسلَّمًا له ، فقد قيل فيه : إنه علم عربي على وزن فُعْلان مشتق من اللقم مرتجلاً ؛ إذ لا يعلم له وضع في النكرات[1] ، وإنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون مثل عثمان ، وهذا القول بعيد من جهة أنه من قرابة إبراهيم أو أيوب عليهما السلام ، وهؤلاء لم تكن لغتهم العربية .

و « لقمان » في الآية مرفوع بـ « قال» على الفاعلية .

ـ « موسى » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم ﴾[2] ونظائر له[3] ، وهو علم على النبي المعروف موسى بن عمران عليهما السلام ، وهو علم أعجمي باتفاق ، وقد ثبتت عجمته بنقل الأئمة ذلك[4] ، ومنع من الصرف لكونه علمًا أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف[5] .

والذي تشير إليه الدلائل أن هذا العلم منقول من اللغة القبطية ، حيث وقعت التسمية به بين القبط في مصر ، وأصله فيها : ميسو بمعنى الطفل أو الابن ، وقيل : بل هومركب فيها من كلمتين هما « مو » بمعنى الماء ، و « أوشَه » بمعنى مُنْقَذ ، ومعناه : مُنقذ الماء[6] ، وهذا الثاني هو الأقرب إلى اللفظ المعرَّب .

وفي أصله قبل تعريبه قولان آخران : أولهما : أنه عبراني . وأصله في العبرانية « موشه » بمعنى جُذب وانتُشل ، أو بمعنى مُنْتَشَل ؛ لأنه انتشل من البحر وهو صبي في المهد[7] ، وقيل : هو مركَّب فيها من كلمتين « مو» بمعنى الماء ، و « شا » بمعنى الشجر ؛ لأنه وجد عند الماء والشجر[8] .

ثانيهما : أنه علم سرياني ، وهو ينسب إلى السيوطي[9] .

---

(١) انظر البيان ٢/ ٢٥٥ ، والمفردات ص ٤٥٣ ،والبحر ٧/ ١٨٢ ، والدر ٩/ ٦٣ .

(٢) البقرة : ٥٤ ،والشعراء :٤٥ ، والقصص : ١٥ ، ٢٩ .

(٣) انظر منها البقرة : ٦٠ ، ٩٢ ، والأعراف : ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، وطه : ٦٧ .

(٤) انظر التهذيب ١٣/ ١٢٠ ، واللسان « موسى» ، والمعرب ( ش) ص ٣٥٠ ، (ف) ص ٥٦٧، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٦١ ، والتبيان ١/ ٦٣ .

(٥) انظر الدر المصون ١/ ٣٥٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٤٤ .

(٦) الإعلام بأصول الأعلام ص ١٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، والمعرب (ف) ص ٥٦٧ ، (ش) ص ٣٥٠ .

(٨) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٦١ ، والمعرب (ش) ص٣٥٠ و (ف) ص ٥٦٧ .

(٩) الإعلام بأصول الأعلام ص ١٦٨ .

وهذا العلم لا مجال للقول في اشتقاقه ؛ لأن الاشتقاق العربي لا صلة له بالأسماء الأعجمية ، وهو يوافق كلمة عربية صريحة هي « موسى » بمعنى آلة الحلق ، وقد تُكلم العلماء في اشتقاقها ، واختلفوا في وزنها تبعًا لذلك[(١)] .

ومذهب البصريين في ذلك هو أن « موسى » الحديد بوزن « مُفْعَل » ، واشتقاقها من أوسيت بمعنى حلقت ، يقال : أوسيت رأسَه فهو موسى كأعطيته فهو معطي ، وقد اختار هذا جماعة منهم مكي[(٢)] .

ويرى السيرافي أن وزنها مُفْعَل ؛ لكنها مشتقة من أسوت الجرح بمعنى أصلحته ، وأصلها : مؤسى ، ومذهب الفراء أنها بوزن فُعْلى ، واشتقاقها من المَيْس ، وهو التَّبختر ، قال الرضي : « لأن المُزَيَّن يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، وقُلبت عنده الياء واوًا لانضمام ما قبلها »[(٣)] . كما قيل : طوبى من طاب يطيب ، وموقن من اليقين ، وكوسى من الكيس[(٤)] ، وقد اختار هذا أبو البركات[(٥)] .

والراجح من المذهبين هو المذهب الأول ؛ لأن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف آخرًا ، ولأنهم أجمعوا على صرفه نكرة ، ولو كان فُعلى لم ينصرف نكرة ؛ لأن ألفه تكون للتأنيث كألف بشرى ، وألف التأنيث وحدها تمنع الصرف في المعرفة والنكرة[(٦)] .

و « موسى » في الآية مرفوع على الفاعلية بـ « قال » ، لكنه مختوم بالألف فلا تظهر عليه علامة الإعراب ، فهو مرفوع بضمة مقدرة .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ ﴾[(٧)] فهو عَلَمٌ أعجمي مُعرّب ، وقد ثبتت عجمته بنقل أئمة اللغة[(٨)] ، ومن ذلك قول الأزهري[(٩)] :

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ .
(٢) المشكل ١/ ٤٦ ، وانظر الأشباه والنظائر ٤/ ١٨٤ ، وإعراب ثلاثين سورة ص ٦٤ ، والتبيان ١/ ٦٢ .
(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٨ .
(٤) انظر البيان ١/ ٨٢ ، والأشباه والنظائر ٤/ ١٨٥ .
(٥) البيان ١/ ٨٢ .
(٦) البحر المحيط ١/ ١٩٦ .
(٧) طه : ٩٠ .
(٨) انظر المعرب (ش) ص ٣٩٤ ، و (ف) ص ٦٢٩ ، والمفردات ص ٥٤٢ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٦٧ .
(٩) تهذيب اللغة ٦/ ٢٧٣ .

أما « هرن » فإني لا أحفظ فيه شيئًا من كلام العرب ، و « هارون» معرَّب لا اشتقاق له في اللغة العربية ، وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ولهذا مُنع من الصرف للعلمية والعجمة[1] ، وهو منقول من العبرانية[2] كما ذكر العلماء ؛ لأنه علم لأخي موسى عليهما السلام .

وقد كانت ولادته في أهل تلك اللغة ، وأصله فيها : « أهارون »[3] ، فحذفت الهمزة للتعريب ، وقيل أصله قبل التعريب آرون ثم أبدلت الهمزة هاء كما في إياك وهياك[4] .

و « هارون » في الآية فاعل لـ « قال » ، مرفوع على الفاعلية .

- ( يوسف ) في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ﴾[5] وما كان مثله في كونه أتى مرفوعًا على الفاعلية[6] ، وقد تقدم تفصيل القول في منعه من الصرف .

## نائب الفاعل

الأعلام الممنوعة من الصرف في هذا الموقع خمسة : وهي : آدم ، وإبراهيم ، وقارون ، وموسى ، ويأجوج .

وفيما يلي تفصيل القول فيها :

- « آدم » في قوله تعالى : ﴿ وَعُلِّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[7] وذلك في قراءة الحسن[8] بضم العين من « علِّم » وكسر اللام المشددة ، و « آدمُ » فيها نائب عن الفاعل .

- « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾[9] .

وقد ذكر العلماء في إعرابه أوجهًا ، أظهرها - عندي - أن يكون قائمًا مقام الفاعل للفعل « يُقال » ؛ لأن المراد به الاسم لا المسمَّى ، فالمعنى يقال له في تسميته أو ذكره أو ندائه هذا الاسم ،وهذا الوجه هو المختار عند جماعة منهم الزمخشري[10] ،

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٦٧ ، والكشاف ٣/ ١٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٠ .
(٢) المعرب (ش) ص ٣٩٤ ، (ف) ص ٦٢٩ ، والإعلام بأصول الأعلام ص ١٨٢ .
(٣) المعرب (ف) ص ٦٢٩ ، والإعلام بأصول الأعلام ص ١٨٢ .
(٤) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٦٧ .
(٥) يوسف : ٤ .
(٦) انظر يوسف : ٧٧ ، غافر : ٣٤ .
(٧) البقرة : ٣١
(٨) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٨٤ .
(٩) الأنبياء : ٦٠ .
(١٠) الكشاف ٢/ ٥٧٦ .

وابن عطية[1] والسمين[2] ، وهو مبني على جواز أن تقول : قلت زيداً بنصب ( زيداً ) على المفعولية لـقلت على معنى : قلت هذا اللفظ ، وقد أجاز ذلك بعض النحويين كالزجاجي ، والزمخشري، وابن خروف ، وابن مالك[3] ، ومنعه جماعة آخرون ؛ لأن القول عندهم يتسلط إما على مفرد يؤدي معنى جملة نحو خطبة أو كلمة أو قصيدة ، وإمّاً على مفرد مُقتطع من جملة نحو : قلت : خارج ، أى أنا خارج ، وإمّاً على مصدر لفعل القول نحو : قلت قولاً بليغًا ، وإمّاً على وصف لمصدر القول : نحو قلت : طيبًا ، أى قولاً طيبًا ، قال السمين[4] : « وفي قولهم : المفرد المقتطع من الجملة نظر ؛ لأن هذا لم يتسلط عليه القول ، إنما يتسلط على الجملة المشتملة عليه »

وفي توجيه رفع « إبراهيم » في الآية أربعة أوجه أخرى[5] : أولها : أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره هو أو هذا ، أى يقال له عند التعريف به هذا إبراهيم، أو عند السؤال عنه : هو إبراهيم ، وهذا الإعراب هو المختار عند مكي[6] وأبي البركات[7] . وفيه ـ كما لا يخفى ـ تكلف التقدير .

ثانيها : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : إبراهيم فاعل ذلك ، والجملة محكية بـ « يقال » ذكره أبو البقاء وغيره ، وفيه تكلف الحذف بلا موجب أو دليل .

ثالثها : أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومبني على الضم ، والمعنى يقال له حين يدعى : يا إبراهيم .

رابعها : أنه مرفوع بالإهمال ؛ لأنه لم يتقدمه عامل يُؤثِّر في لفظه ؛ إذ القول لا يؤثر إلا في المفرد المتضمِّن لمعنى جملة ، فبقي مهملاً ، والمهمل إذا ضُم إلى غيره ارتفع نحو قولهم : واحدٌ ، اثنان ، إذا عدوا ، وهذا وجه ذهب إليه الأعلم كما في البحر[8] .

أقول : وما ذهب إليه النحويون من أن القول لا يُؤثِّر إلا في مفرد يتضمن معنى جملة يتعارض مع حقيقة القول نفسه ؛ إذ القول يطلق على الكلمة المفردة كما يطلق

---

(1) المحرر الوجيز ١١/ ١٤٤ .
(2) الدر المصون ٨/ ١٧٥ .
(3) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤ ، والدر ٨/ ١٧٥ .
(4) الدر ٨/ ١٧٦ .
(5) التبيان ٢/ ٩٢١ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٢٤ ، والدر المصون ٨/ ١٧٥ ، ١٧٦ .
(6) المشكل ٢/ ٨٥ .
(7) البيان ٢/ ١٦١ .
(8) ٦/ ٣٢٤ .

على الكلام المركب ، فإذا روعي ذلك استوى أن يقول القائل : قلت قولاً ، وأن يقول : قلت زيداً ، ولهذا ترجح عندي جواز تأثيره فيما لا يتضمن معنى جملة .

ـ « قارون » في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ﴾[1] : فهو علم أعجمي منقول من العبرانية[2] ، ويقال إن أصله في العبرانية « قورح » ، وقد غيِّر ـ فيما يبدو ـ في العربية إلى قارون ليكون على غرار « هارون »[3] .

وقد ثبتت عجمته بنقل الأئمة الثِّقات ، وزاد على ثلاثة أحرف فَمُنع من الصرف للعلمية والعجمة .

وقيل : إنه عربي مُشتق من ( القرن ) على وزن فاعول للمبالغة ، وسمي بذلك لأنه قرن بالملك ثم بالهلك[4] ، وهذا القول ضعيف من جهة أنه يكون عليه ممنوعًا من الصرف لعلة واحدة وهي العلمية ، وقد ثبت أنه معرَّب من العبرانية ؛ لأن المسمَّى به كان من العبرانيين ، وكان معاصراً لموسى عليه السلام ، ويرى أكثر المؤرخين أنه كان ابن عم موسى[5] .

و « قارون » في الآية نائب فاعل مرفوع بالفعل « أوتي » .

ـ « موسى » في قوله تعالى : ﴿ ... كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾[6] ونظائر له[7] ، وهو في هذه الآية ونحوها مرفوع بضمة مقدرة على الألف ؛ لأنه نائب الفاعل بعد حذف الفاعل .

ـ « يأجوج » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾[8] ؛ فهو و « مأجوج » علمان لقبيلتين من ولد يافث بن نوح عليه السلام[9] ، ويقال : إنهما من جنس التتر ، ويسكنان في الجزء الشمالي من قارة آسيا[10] .

والمختار عند العلماء أنهما علمان أعجميان لم ينصرفا للعلمية والعجمة[11] ؛ إذ

---

(١) القصص : ٧٩ .
(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٢٥ ، والكامل ص ١٢٢٧ / وبصائر ذوي التمييز ٦/ ٧٣ .
(٣) الإعلام بأصول الأعلام ص ١٤٤ . (٤) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٧٣ .
(٥) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٤٤٣ ، والبداية والنهاية ١/ ٣٣٧ .
(٦) البقرة : ١٠٨ . (٧) كما في البقرة : ١٣٦ ، والحج : ٤٤ . (٨) الأنبياء : ٩٦ .
(٩) الكشاف ٢/ ٤٩٨ ، والبحر ٦/ ٣٣٩ . (١٠) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٤٨٨ .
(١١) تهذيب اللغة ١١/ ٢٣٤ ، والمعرب (ش) ص ٤٠٤ ، (ف) ص ٦٤٧ ، والكشاف ٢/ ٤٨٩ ، والتبيان ٢/ ٨٦١ ، وحاشية يس على التصريح ٢/ ٢١١ ، وتفسير الجلالين ٣/ ٤٥ ، وروح المعاني ١٦/ ٣٩ .

من المقطوع به أنهما ليستا من قبائل العرب ، فالراجح أن يكون اسم كل قبيلة منهما غير عربي .

وقد اقتصر الزجاج على القول بأنهما اسمان أعجميان(1) ، واختار ذلك أبو البقاء والزمخشري وغيرهما(2) .

وإذا كانا أعجميين فالحديث عن اشتقاقهما في العربية غير وارد ، لكن العلماء تكلموا عن اشتقاقهما ، ووزن كل منهما باعتبار أنهما عُرِّبا ونزل بهما القرآن الكريم ، فلا مانع من تطبيق المقاييس العربية عليهما ، ويكون الحديث في ذلك على سبيل الادعاء والتقدير .

وقد أجاز جماعة منهم أبو علي الفارسي ، أن يكونا عربيين ، وأن يكون منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأن كُلاًّ منهما علم لقبيلة(3) ، وهذا قول مرجوح .

وفي هذين العلمين قراءتان سبعيتان : إحداهما : يأجوج ومأجوج بالهمز فيهما ، وهي قراءة عاصم وحده(4) .

ونسبها أبو حيان(5) أيضًا إلى الأعمش ، وإلى يعقوب في رواية ، وذكر أن الهمز فيهما لغة بني أسد .

والثانية : ياجوج وماجوج بألف خالصة فيهما بلا همز ، وهي قراءة باقي السبعة ، وذكر أبو حيان أنها لغة جميع العرب ما عدا بني أسد .

وعلى القول المختار بأنهما علمان أعجميان يحتمل أن تكون الهمزة فيهما هي الأصل ، والألف بدل عنها أو العكس ؛ لأن العرب تتلاعب بالأسماءالأعجمية(6) .

فإذا ذهبنا إلى اشتقاقهما من العربية على القول بأنهما عربيان أو إلى اشتقاق مثلهما من كلام العرب على القول بأنهما أعجميان ؛ ففي ذلك وجهان للعلماء :

الأولى : أنهما مشتقان من شيء واحد ، وقد اقتصر أبو البقاء(7) على تلك الوجهة ،

---

(1) انظر النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ٢/ ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

(2) التبيان ٢/ ٨٦١ ، الكشاف ٢/ ٤٨٩ ، الإتحاف ٢/ ٢٢٥ ، حاشية الجمل ٣/ ٤٦ .

(3) المصدر المذكور في هامش (1) ، والحجة ٥/ ١٧٣ .

(4) المصدران السابقان ، والدر المصون ٧/ ٥٤٥، والإتحاف ٢/ ٢٢٥ .

(5) البحر المحيط ٦/ ٣٣٩ .

(6) الدر المصون ٧/ ٥٤٥ .

(7) التبيان ٢/ ٨٦١ .

وذكر السمين[1] فيها أربعة أقوال :

١ ـ أنهما من أجيج النار ، وهو التهابها وشدة توقدها .

٢ ـ أنهما من الأجة ، وهي الاختلاط أو شدة الحر .

٣ ـ أنهما من الأجِّ ، وهو سرعة العدو .

٤ ـ أنهما من الأجاج ، وهو الماء الملح الشديد الملوحة ، ووزنهما على ذلك يفعول ، ومفعول .

قال السمين : وهذا ظاهر على قراءة عاصم ، وأما قراءة الباقين فيحتمل أن تكون الألف بدلاً من الهمزة الساكنة ، إلا أن فيه أن من هؤلاء من ليس أصله قلب الهمزة الساكنة وهم الأكثر ، ولا ضير في ذلك ، ويُحتمل أن تكون ألفهما زائدتين ووزنهما فاعول من يج ومج .

الثانية ـ وقد أشار إليها السمين ـ أن كل واحد منهما له أصل في الاشتقاق ، والألف في كليهما زائدة ؛ فـ « يأجوج » فاعول من يجج ، وقد همز كما همز العالم فقيل : العألم .

و « مأجوج » فاعول من مجج ، وقد همز كما همز العالم ، فتكون قراءة الأكثرين جارية على الأصل فيهما[2] ، وقد ذكر أبو علي الفارسي اشتقاقهما على هذا النحو ، ثم قال : وإن جعلتهما من العجمي ، فهذه التمثيلات لا تصح فيهما ، وامتنعا من الصرف للعجمة والتعريف ، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية ، ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر[3] .

هذا .. و « يأجوج » في الآية نائب فاعل ، والعامل فيه « فتحت » ، وهو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل حتى إذا فتحت سد يأجوج ، وإنما قيل فتحت لاكتساب المضاف التأنيث من إضافته إلى اسم القبيلة[4] .

---

(١) الدر المصون ٧/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(٢) انظر معاني الأخفش ٢/ ٣٩٩ ، والمشكل ٢/ ٤٩ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٣٩ ، وحاشية الشهاب ٦/ ١٣٥ .

(٣) الحجة ٥/ ١٧٣ ، والنحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ٢/ ٦٩٧ .

(٤) انظر الكشاف ٢/ ٥٨٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٣٩ ، والدر المصون ٨/ ٢٠٣ .

# المرفوع بالتَّبعية

الأعلام الممنوعة من الصرف في هذا الموقع أربعة ، وهي : إسماعيل ، وعيسى ، ومأجوج ، ويعقوب .

وفيما يلي تفصيل القول فيها :

ـ « إسماعيل » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾[1] فهو علم على نبي الله إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، وهو علم أعجمي ، عُرفت عجمته بنقل أئمة اللغة ذلك[2] ، وبخروجه عن أوزان الأسماء العربية[3] ، وهو منقول من العبرانية ، وأصله فيها : « يشمع إيل » ؛ أي يسمع الله ، لكنه دخل اللغة العربية عن طريق السريانية فهو فيها : إشماعيل مبدوءاً بالهمزة[4] : وقد قُلِبَتْ شينه سينًا عند تعريبه[5] ، ويقال : إن معناه في السريانية : مطيع الله ؛ ولذا يكنى مَن كان اسمه إسماعيل بأبي مطيع[6] ، وقيل : معناه : عطية الله[7] .

وهذا العلم ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ لكونه زائداً على ثلاثة أحرف[8] ، وقد حكى العلماء فيه لغتين عن العرب : إحداهما : إسماعيل باللام ، والأخرى : إسماعين بالنون[9] ، وذكر الفيروزابادي أن بعض الناس تكلف وجعل له اشتقاقًا من سمع ، وتركيبًا منه ومن إيل ، وهو اسم الله عزّ وجلّ ، فإن كان وزنه إفعاليل فمعناه : أسمعه الله أمره فقام به ، والذي قال : وزنه فعاليل ؛ لأن أصله سماعيل قال : معناه : سمع من الله قوله فأطاعه[10] اهـ ، ولا يخفى أن هذا تكلف كما وصفه ؛ لأن الاشتقاق العربي لا يدخل في الأسماء الأعجمية ، كما أن هذا العلم لا يوافق الأوزان العربية ، فتعريبه إنما هو من جهة النطق به ، والتصرف فيه بالجمع ونحوه .

---

(١) البقرة : ١٢٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٥ ، والمعرب (ش) ص ٦١، ٦٢ ، (ف) ص ١٠٥ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٣٩ ، والمقتصد ٢/ ١٠٣٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٧٨ ، والهمع ١/ ١٠٤، والأشموني ٣/ ٢٥٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦ ، والتصريح ٢/ ٢١٩ .

(٤) المعرب (ف) ص ١٠٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٥ .

(٦) تاج العروس ( سمعل ) .

(٧) قصد السبيل ١/ ١٨٨ .

(٨) انظر ما سبق في هامش (٢) ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٥٣ .

(٩) المعرب (ش) ص ٦٢ .

(١٠) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٣٩ .

وقد ذكر العلماء أنه يُجمع على سماعلة وسماعل عند الكوفيين ، وعلى سماعيل عند الخليل وسيبويه ، والوجه عند المبرد جمعه على أسامع وأساميع ؛ لأن الهمزة عنده ليست زائدة [١] ، وهذه الجموع تستحق منع الصرف ؛ لأنها موازنة لمفاعل أو مفاعيل باستثناء سماعلة ، فإن التاء في آخره تجعله نظير كراهية وطواعية ونحو ذلك فلا يمنع من الصرف .

و « إسماعيل » في الآية مرفوع بالعطف على « إبراهيم » فاعل « يرفع » ، وذلك لأنهما اشتركا في رفع قواعد البيت ، وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ ربَّنا تقبَّل منَّا ﴾ مقول لقول محذوف واقع حالاً ، والتقدير : يقولان : ربَّنا تقبَّل منَّا ، ويؤيد هذا التأويل أنه قرئ بإظهار هذا الفعل المقدر [٢] .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الزمخشري وغيره [٣] ، وهو المختار عند أبي البقاء وأبي حيان والسمين [٤] ، وقد أجاز بعض المعربين أن يكون « إسماعيل » مبتدأ خبره محذوف تقديره : « يقول» وقوله تعالى ﴿ ربَّنا تقبَّل منَّا ﴾ معمول لهذا القول على تأويل أن الباني هو إبراهيم عليه السلام ، والداعي هو إسماعيل عليه السلام ، والواو الداخلة على « إسماعيل » واو الحال ، والتقدير : وإذ يرفع إبراهيم القواعد حال كون إسماعيل يقول : ربنا تقبل منا [٥] ، قال أبو حيان [٦] : و« العطف في « وإسماعيل » أظهر من أن تكون الواو واو الحال . أقول : والظاهر من سياق الآية أنهما اشتركا في البناء ، واشتركا في الدعاء ، وذلك يرجح الوجه الأول .

ـ « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [٧] . والمختار في إعرابه أنه بدل من « المسيح » الواقع خبراً لـ « اسمه » ، وقد اقتصر أبو البركات [٨] على هذا الإعراب ، وقريب منه ما أجازه أبو البقاء وغيره [٩] ، من أن يعرب بدلاً من « المسيح » أو عطف بيان له ، وقد أجاز بعض المعربين أن يكون « عيسى » خبراً ثانياً

---

(١) انظر البحر المحيط ١/ ٣٩٧ ، وحاشية الجمل ١/ ٦٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤٢١ .
(٢) الكشاف ١/ ٣١١ ، والبحر المحيط ١/ ٣٨٨ .
(٣) الكشاف ١/ ٣١١ ، وتفسير البيضاوي ٢/ ١٣٨ ، وتفسير الجلالين ١/ ١٠٧ .
(٤) انظر التبيان ١/ ١١٥ ، والبحر المحيط ١/ ٣٨٨ ، والدر المصون ٢/ ١١٤ .
(٥) التبيان ١/ ١١٥ ، والدر المصون ٢/ ١١٤ .
(٦) البحر ١/ ٣٨٨ .
(٧) آل عمران : ٤٥ .
(٨) البيان ١/ ٢٠٣ .
(٩) التبيان ١/ ٢٦٠ ، والبحر ٢/ ٤٦٠ ، والدر المصون ٣/ ١٧٣ .

لـ « اسـمـه » ومنع ذلك أبو البقاء[1] ، وعلَّل المنع بأنَّ تعدد الأخبار يُوجب تعدد المبتدأ ، والمبتدأ هنا مفرد وهو قوله « اسمه » ، ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماؤه أو أسماؤها على تأنيث الكلمة ، وقال السمين[2] معقبًا : هذا على رأي ، وأما من يُجيز ذلك فقد أعرب عيسى خبرًا ثانيًا ، قلت : المعروف في الاستعمال العربي أن الخبر قد يتعددّ والمخبر عنه متعدد حقيقة ، كما في قول طرفة : « متقارب » :

يداك يد خيرها يرتجي وأخرى لأعدائها غائظة[3]

أو حكمًا كما في قوله تعالى : ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾[4] . وقد يتعدد والمخبر عنه غير متعدد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾(٥) ، وكقول رؤبة : « رجز »

من يك ذا بت فهذا بتي مُقَيِّظ مُصَيِّف مُشَتِّي(٦)

وكقول حميد بن ثور : « طويل »

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان نائم(٧).(٨)

وفي إعراب « عيسى » في الآية وجهان آخران : أحدهما أشار إليه الزمخشري(٩) ولم يصرح به وهو أن يكون جزءاً من الخبر على أن الخبر مجموع قوله تعالى : ﴿ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ ، فيكون الكلام على حد : هذا حلو حامض ، وهذا أعسر يسر ، فيكون من تعدد الخبر لفظًا دون معنى ، وقد أجازه أبو حيان(١٠) والسمين(١١) .

والثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وقد أجازه ابن عطية(١٢) ، وهو ضعيف لما فيه من تكلف التقدير مع إمكان الاستغناء عنه .

---

(١) التبيان ١/ ٢٦٠ . (٢) الدر المصون ٣/ ١٧٤.

(٣) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٠، ٣٢٦، والأشموني ١/ ٢٢٣.

(٤) الحديد الآية ٢٠. (٥) البروج / ١٤، ١٥، ١٦.

(٦) من شواهد الكتاب ٢/ ٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٦، والأشموني ١/ ٢٢٢.

(٧) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٦، والأشموني ١/ ٢٢٢.

(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٦. (٩) الكشاف ١/ ٤٣٠.

(١٠) البحر المحيط ٢/ ٤٦٠. (١١) الدر المصون ٣/ ١٧٥، ١٧٦.

(١٢) المحرر الوجيز ٣/ ٨٨ ، وانظر الدر ٣/ ١٧٤.

ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﴾(١) ؛ فإن « عيسى » فيها في موضع رفع ، على أنه بدل أو عطف بيان للمسيح الواقع مبتدأ ، والخبر هو « رسول الله » ، وأما « ابن مريم » فهو نعت لـ « عيسى » ، وهذا الإعراب اقتصر عليه أبو البقاء وغيره(٢) .

ـ « مأجوج » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾(٣) فهو علم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة كما سبق تقريره(٤) ، وهو مرفوع بالعطف على « يأجوج » ، الواقع نائبًا للفاعل على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : سد يأجوج ومأجوج .

ـ « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾(٥) ؛ فهو علم على نبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ، وهو أبو يوسف وإخوته عليهم السلام ، ويستفاد من كلام الطبري(٦) أنه نشأ بين الكنعانيين ، فيكون هذا العلم أعجميًا كنعانيًا ، وقيل : هو اسم عبري(٧) ، وقد ثبتت عجمة هذا العلم بنقل الأئمة الثِّقات(٨) ، ولكونه يزيد على ثلاثة أحرف مُنِع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية(٩) ، وإذا كان أعجميًا فلا كلام في اشتقاقه من العربية ، وقد ذهب بعض العلماء إلى القول باشتقاقه من العقب (١٠) ، وذلك غير صحيح ؛ إذ لو كان الأمر كذلك لكان منصرفًا ؛ إذ لا يكون فيه من موانع الصرف غير العلمية .

وقد جاء في العربية لفظ « يعقوب » منصرفًا ، وهو اسم لذكر القبج أو الحجل وهو طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر(١١) ، وهذا من توافق اللفظ بين اللغتين كما حصل التوافق في « موسى » اسمًا لما يحلق به في العربية ، وعلمًا لنبي الله موسى بن عمران في العبرانية(١٢) ، وهذا التوافق ربما دلَّ

(١) النساء الآية : ١٧١.
(٢) التبيان ١/ ٤١٢، والدر المصون ٤/ ١٦٥، وحاشية الجمل ١/ ٤٥١.
(٣) الأنبياء ٩٦.
(٤) انظر ص٧٤ ، وانظر قصد السبيل ٢/ ٤٣٠.
(٥) البقرة ١٣٢.
(٦) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٣١٧.
(٧) المعرب (ف) ص ٦٤٤.
(٨) انظر المصدر السابق، والمعرب (ش) ص ٤٠٣، وشفاء الغليل ص ٢٤٤، وبصائر ذوي التميز ٦/ ٤٣.
(٩) انظر ما تقدم، والكتاب ٣/ ٣٣٥، والمقتضب ٣/ ٣٢٥ ، والكامل ص ١٢٢٧، وابن يعيش ١/ ٦٦.
(١٠) انظر بصائر ذوي التميز ٦/ ٤٣.
(١١) حياة الحيوان للدميري ١/ ٣٢٣، ٢/ ١٩٥.
(١٢) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢.

على أن هذا العلم عربي الأصل ؛ لأن التسمية به كانت من اختيار الله تعالى بالوحي ، قال تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ ﴾(١) ، وقد عاد هذا العلم إلى العربية منقولاً عن لغة أخرى فاستحق منع الصرف .

قال العلماء : ولا عبرة باتفاق الألفاظ في منع الصرف ، فلو سُمِّي إنسان بهذا الاسم وأريد به القبح أو الحجل ، لم يمنع من الصرف ؛ لأنه يكون اسماً عربيًا لم يُنقل من لغة أعجمية ، وليس فيه من موانع الصرف غير العلمية ، قال الجرجاني(٢) : « ولو كان اتفاق التركيبين يوجب التسوية بينهما لوجب أن يصرف « إسحاق » ؛ لأنه على مثال إفعال من السحق » .

هذا ، وقد جُمع « يعقوب » على يعاقيب ، وحكى فيه الكوفيون : يعاقب(٣) ، وهذان الجمعان ممنوعان من الصرف ، لكونهما على وزن الجمع المتناهي ، وأما جمعه على يعاقبة فهو منصرف ؛ لأن لحاق التاء بالجمع المتناهي تقربه من الآحاد ، وتجعل له نظيراً فيها نحو كراهية وطواعية فلا يمنع من الصرف . والمختار في توجيه الآية أن « يعقوب » مرفوع بالعطف على « إبراهيم » وداخل في حكمه ، والمعنى ووصى بها يعقوب بنيه أيضًا ، وعلى هذا اقتصر الزمخشري(٤) ، وأبو البقاء(٥) ، وغيرهما(٦) ، واختاره أبو حيان(٧) ، والسمين(٨) .



وأجاز بعض المعربين أن يكون « يعقوب » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ويعقوب قال يا بني ، فيكون قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ ﴾ مقولاً لهذا القول المحذوف الواقع خبراً(٩) ، وهذا الوجه فيه تكلف التقدير بلا حاجة إليه .

وقال الأخفش في توجيه الآية : وهو ـ والله أعلم ـ وقال يعقوب يا بني ؛ لأنه حين قال « ووصى بها » قد أخبر أنه قال لهم شيئًا ، فأجرى الأخير على معنى الأول ، وإن شئت قلت « ويعقوب » معطوف ؛ كأنك قلت : ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ثم فسر ما قال يعقوب(١٠) اهـ .

---

(١) هود : ٧١. (٢) المقتصد ٢/ ١٠٣٢.

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤١٦، ٤٢١. (٤) الكشاف ١/ ٣١٣.

(٥) التبيان ١/ ١١٨. (٦) تفسير البيضاوي ٢/ ٢٤١. (٧) البحر ١/ ٣٩٩. (٨) الدر ٢/ ١٢٥.

(٩) البحر ١/ ٣٩٩، وحاشية الجمل ١/ ١٠٩. (١٠) معاني الأخفش ١/ ١٤٩.

وظاهر كلامه أولاً أنه يُجيز أن يكون « يعقوب » فاعلاً لقول محـــذوف ، لدلالة « وصّى» عليه ، والأولى حمل الآية على الوجه الثاني فيما ذكر ، وهو المختار عندنا ؛ لخلوه من تكلف التقدير .

والذي ذكرناه في توجيه الآية ، هو في قراءة جمهور القراء برفع « يعقوب » ، وقد قرىء في الشاذ بنصبه ، ونسبت قراءة النصب إلى إسماعيل بن عبد الله المكي وعمرو بن قائد الأسواري[1] .

وخرّجها الزمخشري وغيره[2] بأن « يعقوب » معطوف على « بنيه » فيكون « يعقوب » عليه السلام ممن وصاه إبراهيم عليه السلام ، والمعنى : ووصى بها إبراهيم بنيه ونافلته يعقوب .

❑ ❑ ❑



(١) البحر ١/ ٣٩٩.

(٢) الكشاف ١/ ٣١٣، وتفسير البيضاوي ٢/ ٢٤١، والبحر ١/ ٣٩٩.

# الفصل الثالث

## الأعلام المنصوبة الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم

وتقع فى المواقع الآتية :

١ ـ اسم إن .

٢ ـ المفعول الأول في باب ظن .

٣ ـ المفعول الأول في باب أعطى .

٤ ـ المفعول الثاني في باب أعطى .

٥ ـ المفعول بـه .

٦ ـ المستثنى .

٧ ـ المنصوب بالتبعية .

# إسم إنَّ

الأعلام الممنوعة من الصرف في هذا الموقع ثمانية وهي : إبراهيم ، وإلياس ، وثمود ، وجهنم ، وفرعون ، وقارون ، ويأجوج ، ويونس ، وإليك الحديث عنها :

ـ « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[1] ونظائر له[2] ، حيث وقع فيها اسمًا لـ « إنَّ » المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ ﴿٨٣﴾ ﴾[3] بيد أن الخبر فيه تقدم على الاسم لاقتران الاسم بلام الابتداء ، وشرط اقترانه بتلك اللام أن يفصل من إن ،إما بالخبر كما في هذه الآية ، وإما بمعموله ؛ نحو : إن فيك لزيدًا راغب[4] .

ـ « إلياس » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾[5] فهو علم على نبي من أنبياء بني إسرائيل[6] ، أرسل إلى قوم كانوا ببعلبك[7] ، وهو إلياس بن ياسين سبط هارون بن عمران أخي موسى عليهم السلام[8] وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل أئمة اللغة[9] ، ومُنع من الصرف للعلمية والعجمة ، لكونه يزيد على ثلاثة أحرف[10] . وهو منقول إلى العربية من السريانية ؛ لأنه موجود فيها بهذه الصيغة ، لكن أصله عبري ، وأصله في العبرانية : إيلياه[11] .

والصحيح أنه لا مجال للعربية فيه ، كما قال الفيروزابادي[12] ، لكن هذا العلم موجود في العربية بلفظه وحروفه بلا نقل ولا تعريب ، وقد ثبت في نسب النبي ﷺ ، وهذا مما وافق فيه العلم المعرّب علمًا عربيًا ، ومن أجل هذا تكلم العلماء في اشتقاق « إلياس » وأصله ووزنه ، وحاصل ما ورد من ذلك ثلاثة أقوال[13] : أولها : أنه فِعيال من الألس وهو الخديعة واختلاط العقل .

---

(١) البقرة الآية ١٤٠.
(٢) التوبة الآية ١١٤، هود الآية ٧٥، النحل : ٢٠.
(٣) الصافات الآية ٨٣.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦.
(٥) الصافات الآية ١٢٣.
(٦) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٤٦١.
(٧) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٧٨.
(٨) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٤٦١.
(٩) شفاء الغليل ص٩ والمعرب (ش) ص ٦١ ، (ف) ص ١٠٢ ، وقصد السبيل ١/ ١٢٢، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٧٨.
(١٠) تفسير البيضاوي ٧/ ٢٨٣ والبحر المحيط ٧/ ٣٧٣، والدر المصون ٩/ ٣٢٦، وحاشية الجمل ٧/ ٢٨٣.
(١١) المعرّب (ف) ص ١٠٢، وانظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤١٥.
(١٢) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٧٨.
(١٣) قصد السبيل ١/ ١٢٢، ١٢٣.

**والثاني** : أنه إفعال من قولهم : رجل ألْيس ، أي : شجاع لا يفر .

**والثالث** : أنه سُمِّيَ باليأس ضد الرجاء ، ولامه للتعريف ، وهمزته همزة وصل ، وعلى هذا القول لم يحصل التوافق بينه وبين المعرَّب ، وقد مال إليه ابن دريد[1] ، وتبعه السهيلي[2] .

وفي « إلياس » في الآية قراءتان سبعيتان : الأولى بهمزة قطع مكسورة ، وهي قراءة العامة[3] ، والثانية بوصل الهمزة ، فيكون النطق في الوصل بلام ساكنة بعد « إنَّ » ، وفي الابتداء بهمزة مفتوحة ، وهي قراءة ابن ذكوان[3] ، وبها قرأ ابن محيصن والحسن[4] ، وعكرمة والأعرج وأبو رجاء[5] . قال السمين[6] : ووجه القراءتين أنه اسم أعجمي تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة ، ووصلتها أخرى ، وقالوا فيه إلياسين كجبرائين ، وقيل : تحتمل قراءة الوصل ،أن يكون اسمه ياسا ثم دخلت عليه أل المعرفة كما دخلت على اليسع . ا هـ وهذا القول الأخير ضعيف لما فيه من تخالف القراءتين ، والأولى توافقهما .

هذا ، وذكر أبو حيان وغيره[7] أن الآية في حرف أبيّ ومصحفه : ﴿ وإن إيليس ﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة المكسورة ، ولعل هذه لغة أخرى في هذا العلم الأعجمي .

و « إلياس » في الآية منصوب بـ « إنَّ » المؤكدة في كلتا القراءتين .

ـ « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾[8] فإنه ممنوع من الصرف في قراءة حمزة وحفص[9] ، ويوافقهما في ذلك يعقوب والحسن[10] ، وتقدم الحديث عن منعه من الصرف ، وملخصه أن من منعه من الصرف جعله اسمًا للقبيلة ، ومن صرفه جعله اسمًا للحى[11] .

---

(1) الاشتقاق ص ٣٠.
(2) الروض الأنف ١/ ١٠
(3) الدر المصون ٩/ ٣٢٦.
(4) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤١٤.
(5) البحر المحيط ٧/ ٣٧٣.
(6) الدر ٩/ ٣٢٦، وانظر الإتحاف ٢/ ٤١٥.
(7) البحر ٧/ ٣٧٣، والدر ٩/ ٣٢٦، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ٢٨٣.
(8) هود الآية ٦٨.
(9) حجة القراءات لابن زنجلة ص ٣٤٤، والبحر ٥/ ٢٤٠ ، والدر ٦/ ٣٥٠.
(10) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٢٩.
(11) انظر معاني الأخفش ٢/ ٣٥٤ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٩، وتهذيب اللغة ١٤/ ٩٢، والبيان ٢ / ٢٠ ، والدر المصون ٦/ ٣٥١

- « جهنم » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾[1] ونظائر له[2] ، فهو واقع فيها اسمًا لـ « انَّ » المؤكدة منصوبًا بها .

- « فرعون» فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ ﴾[3] وما كان مثله[4] ، وقد وقع فيه اسمًا لـ « إنَّ » منصوبا بها .

- « قارون » فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾[5] فهو واقع فيه اسما لـ « إنَّ » منصوبًا بها

- « يأجوج » فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾[6] ، فهو واقع فيه اسمًا لـ « إن » منصوبًا بها .

- « يونس » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾[7] فهو علم لنبى الله يونس بن متَّى عليه السلام ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة الثِّقات[8] ، وممنوع من الصرف لكونه علمًا أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف[9] ، وقد ذكر أحد العلماء المعاصرين أنه عبري الأصل لكنه دخل في العربية عن طريق اليونانية ، وأن أصله في العبرية : يونا بمعنى الحمام ، وفي اليونانية يونس بفتح النون ، وقد ضُمت النون عند تعريبه إتباعًا لضمة الياء[10] .

ولكون هذا العلم أعجميًا تلاعبت به العرب فنطقوا به مثلث النون ، وحكى أبو البقاء وغيره[11] فيه تثليث النون مع همز الواو ، فتكون اللغات الواردة فيه ستًا كما في « يوسف » ، وقد وردت القراءة بغير الهمز بلغاته الثلاث ، وأفصحها ما قرأ به جمهور القراء وهى « يونُس » بضم النون ، وهى لغة حجازية[12] .

---

(١) التوبة : ٤٩ . والعنكبوت : ٥٤ .
(٢) الحجر : ٤٣ ، والإسراء : ٦٣ ، وطه : ٧٤ ، والنبأ : ٢١ .
(٣) يونس : ٨٣ .
(٤) القصص : ٤ ، ٨ .
(٥) القصص : ٧٦ .
(٦) الكهف : ٩٤.
(٧) الصافات :١٣٩ .
(٨) المعرب (ش) ص ٤٠٣ (ف) ص ٦٤٤ ، وشفاء الغليل ص ٢٤٤ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٥٣ .
(٩) المصادر السابقة ، والكشاف ٢/ ٣٠١ ، والبيان ١/ ٤٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٨ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٩٧ ، والدر المصون ٤/ ١٥٧ .
(١٠) المعرب (ف) ، ٦٤٤ ، والإعلام بأصول الأعلام ص ٢٠٥ .
(١١) التبيان ١/ ٤٠٩ ، والبحر ٣/ ٣٩٧ ، والدر ٤/ ١٥٧ .
(١٢) الدر المصون ٤/ ١٥٧ .

وأمَّا « يونِس » بكسر النون فذكر مكي[1] ، أنها قراءة تروى عن عاصم والأعمش ، وذكر أبو حيان[2] والسمين[3] ، أنها قراءة نافع في رواية ابن جماز عنه .

وأما « يونَس » بفتح النون فهى قراءة تنسب إلى النخعي وابن وثاب(٤) ، والفتح لغة لبعض عقيل[5] .

قال السمين[6] : ولا أعلم أنه قُرِىء بشيء من لغات الهمز .

وتوجيه هذه القراءات هو أن هذا العلم أعجمي ، وقد تلاعب به العرب في نطقهم ، فنطقوه بتثليث النون ، وقد ذهب بعض العلماء إلى جعل « يونس » مشتقًا من الإيناس بمعنى الإبصار ؛ لأنه أبصر رشده في العبادة ، أو من الأنس ضد الوحشة لأنسه بطاعة الله[7] ، وعلى ذلك أجاز مكي[8] ، وأبو البركات[9] أن يكون في قراءة كسر النون وفتحها ممنوعًا من الصرف للعلمية ووزن الفعل المبني للفاعل في الكسر والمبني لما لم يسم فاعله في الفتح ، وأرى أن هذا الوجه ضعيف لثبوت عجمة ذلك الاسم ، وقراءة الجمهور تشهد بعجمته ؛ لأنه ليس في العربية مضارع على وزن ( يُفْعُل ) ولا يقبل أن يتحول الاسم من العجمية إلى العربية باختلاف القراءات فيه .

و « يونس » في هذه الآية منصوب لوقوعه اسمًا لـ « إنَّ » المؤكدة .

## المفعول الأول في باب ظنَّ

الممنوع في الصرف من الأعلام في هذا الموقع علمان هما : إبراهيم ، وجهنَّم ، وإليك تفصيل ذلك :

ـ « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴿١٢٥﴾ ﴾[10] فإنه منصوب بـ « اتخذ » وهو من أفعال التصيير الدالة على التحويل[11] التي تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين فهو من باب ظنَّ[12] .

و « إبراهيم » هو المفعول الأول ، و « خليلاً » مفعوله الثاني .

---

(١) المشكل ١/ ٣٩٢ .
(٢) البحر ٣/ ٣٩٧ .
(٣) الدر ٤/ ١٥٧ .
(٤) البحر ٣/ ٣٩٧ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) الدر ٤ / ١٥٧ .
(٧) انظر بصائر ذوى التميز ٦/ ٥٣ .
(٨) المشكل ١/ ٤٢١ .
(٩) البيان ١/ ٤٢١ .
(١٠) النساء : ١٢٥ .
(١١) انظر الأشموني ٢/ ٢٤ .
(١٢) البسيط شرح الجمل ص ٤٣٤ .

وقـد أجاز بعض المعـربين تعدية « اتخـذ » في الآية إلى مفعـول واحـد وهو « إبراهيم » ، وجـعل « خليـلاً » منصـوبًا على الحـاليـة [1] ، والوجـه الأولى أقـوى وأوضح معنى .

ـ « جهنـم » في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾[2] قال السمين[3] : جعل هنا تصييرية ، أي أنها تنصب مفعـولين ، فيكون « جهنَّم » هو مفعولها الأول ، « وله » مفعولها الثاني ، أي صيَّرنا جهنم ملكًا له .

# المفعول الأول
## في باب أعطى وما جرى مجراه

والمراد به ما يتعدَّى إلى مـفعـولين ليس أصلهمـا المبتـدأ والخبر ؛ نحـو : أعطيت الفقير درهمًا ، وكسوته ثوبًا ، والأعلام الممنوعة من الصرف في هذا الموقع هي : آدم ، إبراهيم ، ثمود ، داود ، سليمان ، عيسى ، فرعون ، لقمان ، موسى ، وهذا بيانها :

ـ « آدم » في قـوله تعـالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[4] فهو مفعـول أول لـ « عَلَّم » ، والأسماء مفعوله الثاني وأصل « علّم » هنا : عَلِم العـرفانيـة ، وهي التي تتعلق بنفس الشيء وذاته ، وهي تتعدى إلى مفعول واحـد نحو : علمت زيداً ، أي : عرفت ذاته[5]، فلما ضعفت عينها اكتسبت بالتـضعيف التعدية إلى مفعول آخر ، وقد جـاءت الآية على الأصل عند تعدد المفـعـول في غيـر باب أعلم ، وهو تقديم مـا هو فاعل في المعنى أولا[6] .

ـ « إبراهيم » في قـوله تعـالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ

(١) انظر الدر المصون ٤/ ٩٨ ، وحاشية الجمل ١/ ٤٢٨ .
(٢) الإسراء :١٨ .
(٣) الدر المصون ٧/ ٣٣١ .
(٤) البقرة :٣١ .
(٥) انظر التذكرة لأبي حيان ص ٦١٥ ، وانظرحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٣٣ .
(٦) انظر الهمع ٣/ ٦ ، والأشموني ١/ ٣٤٧ .
(٧) الأنعام : ٧٥ .

﴾[٧] فهو مفعول أول لـ « نُرِيَ » وهو مضارع «أرى » الذي أصله رأى ، ثم زيدت عليه همزة التعدية فصار يتعدي إلى مفعولين ، قال أبو حيان [١] : نُرِي بمعنى أريناه ، وهي حكاية حال ماضية ، وهي متعدية إلى اثنين ، فالظاهر أنها بصرية .

وكذلك « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾[٢] فإن الفعل « آتى » يتعدى إلى مفعولين ، و « إبراهيم » مفعوله الأول ، والضمير المتصل به وهو « ها » مفعوله الثاني ، والنحويون على أن المفعول الثاني إذا كان ضميراً وجب تقديمه متصلاً بالفعل ، ولا يجوز تأخيره ؛ نحو : الدرهم أعطيته زيداً[٣] ، والأصل في الآية : آتينا إبراهيم حجتنا ، قال أبو حيان[٤] : ويرى السهيلي أن إبراهيم مفعول ثان ، والضمير مفعول أول ، قلت : فيكون تقديره : آتينا الحجة إبراهيم ، والمعنى فيه منعكس ، فالظاهر هو الأول ، وهو مذهب الجمهور ، وهو أن تجعل الأول ما كان عاقلاً والثاني غيره ، ولا تبالي بتقديم ولا تأخير[٥] .

ومثل ذلك « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ ﴾[٦] .

ـ « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾[٧] في قراءة الجمهور بمنعه من الصرف[٨] ، فهو المفعول الأول لـ « آتينا » و « الناقة » مفعوله الثاني .

ـ « داود » في قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾[٩] وما كان مثله[١٠] ، فهو مفعول أول لـ « آتينا » .

ـ « سليمان » في قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾[١١] فهو مفعول أول لـ «فَهَّمنا » ، و « فَهِم » بغير تضعيف يتعدى إلى مفعول واحد ، وبالتضعيف يتعدى إلى مفعولين ، وفي مثله يجعل المفعول الأول ما كان عاقلاً ، وهو « سليمان » ، والضمير في « فَهَّمناها » للحكومة أو الفتوى ، وهو المفعول الثاني ، والأصل : فَهَّمنا سليمان الحكومة أو الفتوى[١٢] ، وكذلك الإعراب في قراءة عكرمة : « فَأَفْهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ » [١٣] بتعدية الفعل بالهمزة ، وتقديم المفعول الثاني في الحالتين واجب ؛ لأنه ضمير متصل .

---

(١) البحر المحيط ٤/ ١٦٥ .
(٢) الأنعام : ٨٣ .
(٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ١٨٤ .
(٤) البحر ٤/ ١٧٢ .
(٥) الدر المصون ٥/ ٢٥ .
(٦) الأنبياء : ٥١ .
(٧) الإسراء : ٥٩
(٨) البحر ٦/ ٥٣ .
(٩) النساء : ١٦٣ ، والإسراء : ٥٥ .
(١٠) النمل : ١٥ ، سبأ : ١٠ .
(١١) الأنبياء : ٧٩ .
(١٢) البحر المحيط ٦/ ٣٣٠ ، والدر المصون ٨/ ١٨٥ .
(١٣) المصدران السابقان .

- « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ ﴾[1] فهو مفعول أول لآتينا في موضع نصب .

- « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً ﴾[2] فهو مفعول أول لـ « آتينا » ، وكذلك « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾[3] ، فهـو مثـل « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ ﴾[4] وهو مفعـول أول لـ « نُرِى » من أراه بمعنى جعله يبصر[5] ، وهذا التوجيه مبني على قراءة غير الأخوين ، وأما هما فقد قرآ : « يَرَى » مضارع رأى « فرعونُ وهامانُ » بالرفع على الفاعلين ، وكذلك قرأ خلف ، ووافقهم الحسن والأعمش[6] ، وعلى هذه القراءة يكون لفعل الرؤية مفعول واحد وهو « ما كانوا يحذرون » .

- « لقمان » في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ﴾[7] فهو مفعول أول لـ « آتينا » .

- « موسى » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[8] فإنه مفعول أول لـ « واعدنا » و « أربعين » مفعوله الثاني على تقدير مضاف ؛ أي : تمام أربعين ليلة[9] ، قال أبو البقاء[10] : « وليس أربعين ظرفًا ، إذ ليس المعنى : في أربعين ». اهـ ، والمفاعلة هنا ليست واقعة من اثنين كما هو الأصل فيها ؛ وإنما هي كقولك : سافرت ، وعاقبت اللص ، وقاتله الله ، وعافاه الله ؛ لأن الله تعالى وعد موسى ولم يكن منه وعد لله تعالى ، والمواعدة مفاعلة من الجانبين ، وتقتضي أمرًا واحدًا مشتركًا بين الفاعل والمفعول الأول مثل : واعدت زيدًا القتال ، أو أمرين لكل واحد منهما تعلق بالطرفين مثل : وأعدته الإكرام وواعدني القبول ، ولا يصح الاقتصار على : واعدته الإكرام ؛ لأن المواعدة تقتضي التعدد من الوعد[11] .

---

(1) البقرة : ٢٥٣ . (2) يونس : ٨٨ . (3) القصص : ٦ . (4) الأنعام : ٧٥ ، انظر ص ٨٨
(5) انظر البيان ٢/ ٢٢٩ ، والدر المصون ٨/ ٦٥١ ، وحاشية الجمل ٣/ ٣٣٤ .
(6) انظر السبعة ص ٤٩٢ ، والبحر ٧/ ١٠٥ ،والدر ٨/ ٦٥١ ، وحاشية الجمل ٣/ ٣٣٤ .
(7) لقمان : ١٢ . (8) البقرة : ٥١ .
(9) البيان ١/ ٨١ ، ٨٢ ، والتبيان ١/ ٦٢ ، والبحر ١/ ٣٦ .
(10) التبيان ١/ ٦٢ ، ومثله في البحر المحيط ١/ ٣٦ .
(11) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢/ ١٦٠ .

وقيل : المفاعلة هنا على أصلها ؛ لأن الوعد كان من الله تعالى ، والوفاء والقبول من موسى بمثابة الوعد منه ، أو لأن الله تعالى وعد موسى الوحي ، وموسى وعد الله المجيء للميقات ، أو لأن الله تعالى أمر موسى أن يعد بالوفاء ففعل[(1)] .

ومثل ذلك « موسى » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾[(2)] ، و « موسى » فيه مفعول أول لـ « آتينا » .

## المفعول الثاني
## في باب أعطى وما جرى مجراه

الممنوع من الصرف من الأعلام في هذا الموقع ثلاثة ، وهي : سقر ، وسلسبيل ، ومريم ، وفيما يلي تفصيل القول فيها :

ـ « سقر » في قوله تعالى : ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾[(3)] فهو مفعول ثان لـ « أصليه » بمعنى أُدْخِلُهُ ، يقال : أصلاه النار وصلّاه إياها وفيها وعليها : أدخله إياها وأثواه فيها[(4)] ، والثلاثي منه : صلى فلان النارَ يصلى صليًا أي احترق ، ويقال أيضًا : صليتُ الرجل نارًا إذا أدخلته النار وجعلته يصلاها[(5)] ، وعلى هذا يكون صلي وأصلى : بمعنى ، وقيل : صلّى بمعنى الإدخال ، وأصلي بمعنى الإلقاء[(6)] .

ـ « سلسبيل » في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴾[(7)] وذلك في قراءة طلحة « سلسبيل » بغير ألف وبدون تنوين[(8)] ، والجمهور على أن هذا اللفظ عربي لا أعجمي ، وقال الجواليقي[(9)] : هو اسم أعجمي نكرة ، فلذلك انصرف ، وقيل : هو اسم معرفة ، إلا أنه أجرى ؛ لأنه رأس آية ا هـ .

وقال الشيخ أحمد شاكر تعقيبًا على ذلك : لم أر أحدًا نقل أنّ السلسبيل اسم أعجمي ، إلا هذا المؤلف ، وتبعه الشهاب في شفاء الغليل[(10)] ، وقال الدكتور ف عبد

---

(1) المصدر السابق ، وانظر التبيان ١/ ٦٢ .
(2) البقرة : ٥٣
(3) المدثر : ٢٦ .
(4) القاموس المحيط باب الواو والياء فصل الصاد .
(5) الصحاح ( صلى ) .
(6) المصدر السابق .
(7) الإنسان : ١٨ .
(8) الكشاف ٤/ ١٩٨ ، ومختصر شواذ القرآن ص ١٦٦ ، والبحر ٨/ ٣٩٨ ، والدر ١٠/ ٦١٣ .
(9) المعرب (ش) ص ٢٣٧ ، (ف) ص ٣٨٠ .
(10) المعرب (ش) ص ٢٣٧ هامش رقم (٦) .

الرحيم مُعقبًا على كلام الجواليقي : لم يقل أحد قبل المؤلف بعجمة الكلمة ؛ إنما ذكره أبو حاتم الرازي صاحب الزينة من ضمن الكلمات التي أحدثها الإسلام[(١)] . وأقول : الجواليقي مسبوق في هذا القول ، وقد تبع فيه صاحب مشكل إعراب القرآن[(٢)] ، وهو مكي بن أبي طالب ، ونص عبارته في المشكل[(٣)] : ( وسلسبيلا ) مفعول ثان ، وهو اسم أعجمى نكرة فلذلك انصرف » .

وامتناع صرف ( سلسبيل ) في هذه القراءة للعلمية والتأنيث ؛ لأنه اسم لعين بعينها في الجنة[(٤)] ، وهذا لا ينافي كونه وصفًا في الأصل لما كان في غاية السلاسة[(٥)] ، فتكون العين سميت به لسلاسة انحدار شربها في الحلق وسهولة مساغه[(٦)] .

وقد قرأ جمهور القراء في هذا الموضع ( سلسبيلاً ) بالألف والتنوين ، وللعلماء في توجيهها أقوال[(٧)] : **أولها** : أنه نوِّن ليكون موافقًا رءوس الآيات المنونة ، إذ كان التوفيق بينها أخف على اللسان وأسهل على القارىء ، وإلى هذا ذهب الأخفش وغيره .

**والثاني** : أنه نُوِّن على لغة بني أسد ، فإنهم يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل لأن الأصل في الأسماء الصرف ، وهو شيء حكاه الكسائي والفراء وحكما بجوازه في الشعر ، وأجاز بعض البصريين صرف جميع ما لا ينصرف في الشعر إلا أن يكون آخره ألفًا ، ونُقل عن الأخفش أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، وحكى الزجاجي مثل ذلك[(٨)] .

وقد جمع أبو حيان[(٩)] بين هذين القولين فقال : وجه قراءة الجمهور بالتنوين المناسَبة للفواصل ، كما قال ذلك بعضهم في « سلاسلا » و « قواريرا » ويحسن ذلك أنه لغة لبعض العرب أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب .

**والثالث** : أنه صرف لكونه اسمًا لـ « ماء » وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول : هذه واسط بالصرف . ذكره ابن هشام في المغني[(١٠)] .

---

(١) المعرب (ف) ص ٣٨٠ . (٢) انظر المشكل ٢/ ٤٣٩ .
(٣) المشكل ٢/ ٤٣٩ (٤) الدر ١٠/ ٦١٣ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٦١ (٦) انظر تهذيب اللغة ١٣ / ١٥٦ ، والكشاف ٤/ ١٩٨ .
(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٠ ، ٥٢١ ، والمشكل ٢/ ٧٨٥ ، والبحر ٧/ ٣٩٨ ، والدر ١٠/ ٦١٣ ومغني اللبيب ص ٧٢٠ .
(٨) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ص ٤١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤ ، ٢٥ .
(٩) البحر المحيط ٧/ ٣٩٨ . (١٠) انظر ص ٧٢٠ .

**والرابع** : أن العين سميّت بذلك لا على جهة العلمية بل على جهة الإطلاق المجرد ، ذكره السمين[1] وهو غير ظاهر .

**والخامس** : أن « سلسبيل » صفةٌ للعين لا علمٌ لها ولهذا صرف ، وإليه ذهب بعض نحو .. لي البصرة والكوفة[2] ورجحه الطبري[3] وقال : إنما عنى بقوله « تسمى » توصف ، أقول : لعله يرى أن « تسمى » جملة معترضة بين الوصف وهو سلسبيلا ، والموصوف وهو « عينا » ويشكل على ذلك أن سلسبيل وصف للمذكر ، فقد ذكر اللغويون أنه يقال : شراب سلسبيل ، إذا كان سهل المدخل في الحلق ، فالأولى القول بعلمية ذلك الاسم .

ـ « مريم » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[4] فهو علم على أم نبي الله عيسى عليهما السلام ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بأقوال الأئمة الثقات[5] ، ومُنع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية لكونه زائدًا على ثلاثة أحرف[6] ، وهو عبري الأصل[7] ، ومعناه في العبرانية : خادمة الله ، وقيل أمة الله ، وقيل : المحررة[8] ، والميم فيه مكسورة فُتحت عند التعريب ، وقيل : مَرْيَم في اللسان السرياني صفة بمعنى الخادم[9] ، مع كونه في السريانية بفتح الميم[10] ، ولهذا يرجح بعض العلماء أن يكون قد دخل العربية من السريانية[11] .

وهذا العلم مما وافقت فيه الأعجمية اللسان العربي ، إذ استعمل في العربية مرادًا به المرأة التي تحب حديث الرجال ولا تفجر[12] ، قال الزمخشري وغيره[13] : المريم بالعربية من النساء كالزير من الرجال .

---

(١) الدر المصون ١٠/ ٦١٣ .

(٢) انظر معاني الأخفش ٢/ ٥٢٠ ، ٥٢١ ، وتفسير الطبري ١٢/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٣) تفسيره ١٢/ ٣٦٩ .

(٤) آل عمران : ٣٦ .

(٥) المعرب (ش) ص ٣٦٥ ، والمفردات ص ٤٦٧ ، والاشتقاق ص ٣٤٧ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ١٠٩ ، وقصد السبيل ٢/ ٤٦٢ .

(٦) انظر ما سبق ، والتبيان ١/ ٨٨ ، والبيان ٢/ ٣٤٥ .

(٧) انظر المعرب (ف) ص ٥٨٦ ، والبيضاوى بحاشية الشهاب ٢/ ١٩٩ ، وأبو السعود ١/ ١٢٦ .

(٨) بصائر ذوى التمييز ٦/ ١٠٩ .

(٩) البحر ١/ ٢٩٧ ، والدر ١/ ٤٩٤ ، وحاشية الجمل ١/ ٧٥ وقصد السبيل ٢/ ٤٦٢ .

(١٠) الإعلام بأصول الأعلام ص ١٦٤ .

(١١) المعرب (ف) ص ٥٨٧ .

(١٢) القاموس المحيط باب الميم فصل الراء .

(١٣) الكشاف ١/ ٢٩٤ ، والبحر ١/ ٢٩٧ ، وأبو السعود ١/ ١٢٧

ويه فسر قول رؤبة :

قلت لزيرٍ لم تصلْهُ مريمُه[١]

والزير : هو الذي يُكثر خلطة النساء وزيارتهنَّ ، وكذلك المريم : المرأة التي تُكثر مخالطة الرجال وتحب حديثهم .

والمعتمد عند العلماء في هذا الاسم العربي أنه على وزن مَفْعَل ، واشتقاقه من رام يريم بمعنى برح وفارق[٢] ، وقد جاء بتصحيح الياء شذوذًا كـ « مَدْيَن » وقياسه : مرام بقلب الياء ألفًا كمنال من النيْل ، لكنه أتى على الأصل كقولهم : استحوذ[٣] ، وإنما جعلوه على هذا الوزن مع خروجه على القياس؛ لأن « فَعْيَلاً » لم يثبت في الأبنية كما ثبت نحو : عِثير ، وعُليب[٤] .

قال ابن دريد[٥] : وليس في كلام العرب فَعْيَل بفتح الفاء والياء ، وأقول : لم يتَّفق العلماء على أن فعيلاً لا وجود له في الأبنية العربية ، بل أثبته بعضهم كالزجاج[٦] ، وجعله وزنًا لـ « ضهيأ » وهو اسم للمرأة التي لا تحيض ، والرملة التي لا تنبت ، ومثل له بعض العلماء بـ « ضهيد » وهو اسم للرجل الصلب ، لكن هذا الاسم وصف بأنه مصنوع ، فهو بناء نادر كما قال الرضى[٧] .

ولثبوت « مريم » في اللسان العربي ، واشتقاقه من مادة العربية ذهب بعض العلماء إلى منعه من الصرف للعلمية والتأنيث[٨] ، وذلك لا ينافي تعليل منعه من الصرف بالعلمية والعجمة ، فيكون منعه لثلاث علل وهى أنه علم ، وأنه لمؤنث ، وأنه أعجمي .

و « مريم » في الآية مفعول ثان لـ « سمّى » وهذا الفعل يتعدى إلى مفعول ثان تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، تقول : سمَّيت ابني بزيد ، وسميت ابني زيدًا[٩] .

---

(١) ديوان رؤية ص ١٤٩ . (٢) الصحاح « ريم » .

(٣) انظر المشكل ٢/ ٢٨٤ ، والكشاف ١/ ٢٩٤ ، والبحر ٢/ ٤٣٢ .

(٤) العثير بكسر العين : الغبار ، وعُليب : بضم العين : موضع بتهامة .

(٥) الاشتقاق ص ٣٤٧ . (٦) شرح الشافية للرضى ٢/ ٣٣٨ .

(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٣٩ ، وانظر البحر ١/ ٢٩٧ ، والشهاب على البيضاوى ٢/ ١٩٩ .

(٨) البيان ٢/ ٣٥٤ . (٩) التبيان ١/ ١٣١ ، والبحر ٢/ ٤٤٠ ، والدر ٣/ ١٣٨ .

# المفعول به

الأعلام الممنوعة من الصرف في هذا الموقع خمسة عشر علمًا، وهذا بيانها:

ـ «آدم» في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا ﴾[1]، وهو في الآية منصوب بـ «اصطفى»، والاصطفاء واقع عليه، وعلى المعطوفين عليه عند الجمهور، وذهب الفراء إلى إعرابه مفعولاً به على حذف مضاف، والتقدير: إن الله اصطفى دين آدم[2]، وهذا مبني على ما رُوِي عن ابن عباس رضي الله عنهما من أنه قال: المراد اصطفى دينهم على سائر الأديان[3]، وهذا التوجيه لا يختلف عن السابق من جهة الإعراب؛ لأن المضاف إذا حذف قام المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه، ونقل عن التبريزي أنه قال عن تقدير المضاف: هذا ضعيف؛ لأنه لو كان ثم مضاف محذوف لكان «ونوحٍ» مجروراً لأن آدم محله الجر بالإضافة[4]، قال أبو حيان[5]: وهذا الذي قاله التبريزي ليس بشيء ولولا تسطيره في الكتب ما ذكرته؛ لأنه لا يلزم أن يجر المضاف إليه إذا حُذف المضاف فيلزم جر ما عطف عليه، بل يعرب المضاف إليه بإعراب المضاف المحذوف، ألا ترى إلى قوله: ﴿ واسأل القرية ﴾[6]؛ أقول: عبارة أبي حيان في الردّ على التبريزي أحسن من قول السمين في ذلك: هذه سقطة فاحشة من التبريزي[7].

والذي أراه أن تقدير المضاف هنا ضعيف من جهة أخرى، خلاف ما ذكره التبريزي، وهي أنه إذا كان المحذوف فضلة اشترط لحذفه ألاّ يكون في حذفه ضرر معنوي[8]، والضرر هنا موجود على تقدير حذفه، وهو عدم فهم هذا المعنى المراد من العبارة، وتأدية العبارة خلافه، وذلك إلباس ينبغي الفرار منه، على أن اصطفاء الدين المذكور ثابت ومتقرر في آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾[9] وقوله: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[10]، والمراد هنا ـ والله أعلم ـ تقرير اصطفاء آدم ومن عطفوا عليه.

---

(1) آل عمران الآية ٣٣.

(2) معاني الفراء ١/ ٢٠٧، وانظر البحر ٢/ ٤٤٠، والدر ٣/ ١٢٧.

(3) البحر ٢/ ٤٤٠.

(4) المصدر السابق، والدر ٢/ ٤٤٠.

(5) البحر ٢/ ٤٤٠.

(6) يوسف الآية ٨٢.

(7) الدر ٣/ ١٢٧.

(8) انظر مغني اللبيب ص ٧٨٧.

(9) آل عمران الآية ١٩.

(10) آل عمران الآية ٨٥.

- « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ﴾[1] فإن فاعل « ابتلى » هو « ربه » و « إبراهيم » مفعول به[2] ، وقد قدم المفعول هنا على الفاعل للاهتمام والعناية بمن وقع الابتلاء عليه[3] ، وذهب جمهور النحويين إلى أن تقديم المفعول في الآية ونحوها واجب ، فلا يصح تأخيره ؛ لأنه لو أخر فقيل : ابتلى ربه إبراهيم لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وذلك لا يجوز[4] ، على أنه جاء في كلام العرب : زان نوره الشجرَ ، وقال النابغة أو أبو الأسود :

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل[5]

وقال حسان بن ثابت :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدًا من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مطعما[6]

وقال أبو جندب بن مرة :

ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومه زهيرًا على ما جر من كل جانب[7]

وقد ذكر ابن مالك ستَّة شواهد لذلك ، وذهب إلى جوازه[8] ، وذكر المصرح[9] أن ذلك مذهب الأخفش وابن جني من البصريين ، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين ، والراجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام من أن الصحيح جواز ذلك في الشعر وحدَه ؛ لأنه محل ضرورة ، قال المصرح : وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه[10] .

وما ذكرناه في الآية قراءة جمهور القراء ، وقد قرأها ابن عباس وأبو حنيفة وغيرهما « إبراهيمُ » بالرفع « ربَّه » بالنصب[11] ، وفيها يكون « إبراهيم » مرفوعًا بـ « ابتلى » والمعنى - كما قال الزمخشري - إنه دعاه بكلمات من الدعاء فِعْلَ المختبر ،

(1) البقرة الآية ١٢٤.
(2) انظر معاني الأخفش ١/ ١٤٦.
(3) انظر المحرر الوجيز ١/ ٤١٠، والدر المصون ٢/ ٩٧.
(4) شرح قطر الندى ص ٢٥٧، والتصريح ١/ ٢٨٣.
(5) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١، والتصريح ١/ ٢٨٣، والأشموني ٢/ ٥٩.
(6) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١، والأشموني ٢/ ٥٨.
(7) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١.
(8) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١.
(9) التصريح ١/ ٢٨٣.
(10) التصريح ١/ ٢٨٣.
(11) الكشاف ١/ ٣٠٨، والبحر ١/ ٣٧٤، والدر ٢/ ٩٨.

هل يجيبه إليهن أم لا[1] ؟ قال السمين[2] : فسمَّى دعاؤه ابتلاء مجازًا ؛ لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير .

ولهذه الآية نظائر وقع فيها « إبراهيم » مفعولاً به ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ﴾[3] ، ويرى بعض المعربين أنه فيها مفعول به على حذف مضاف تقديره : قصة إبراهيم أو خبر إبراهيم[4] ، وهو تأويل جيد ؛ لأن الذي يذكر في الكتاب إنما هو القصة أو الخبر المتعلقان بالعلم .

- « إدريس » في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ ﴾[5] وهو علم على سبط شيث ، وجد أبي نوح عليهما السلام[6] ، وهو أول من أعطى النبوة بعد آدم وشيث[7] ، وذلك يقطع بأنه علم أعجمي ، وأن منعه من الصرف للعلمية والعجمة وكونه زائدًا على ثلاثة أحرف كما يشترط في منع الأعجمي من الصرف[8] ، وقد شهد منعه من الصرف بعجمته لكون العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف ، كما شهد بعجمته كثير من علماء العربية[9] .

وقد قال بعض العلماء : إنه علم عبراني[10] ، وقال آخرون : هو سرياني[11] ، وقال صاحب كتاب الإعلام بأصول الأعلام في تعليقه على المعرَّب : « لا يوجد له أصل في العبرية ، ولا في السريانية »[12] قلت : والذي يُفترض في هذا العلم أنه وافد إلى اللغة العربية من لغة أخرى تسبق كلاً من العبرية والسريانية ، ولهذا منعه العرب من الصرف ؛ لأنه ليس من أوضاعهم وإن كان على مثال أبنيتهم لوجود بناء إفعيل في اللغة العربية ، وإذا تعذر تحديد هذه اللغة التي وفد منها ، فليس من المستساغ

---

(1) الكشاف ١/ ٣٠٨.
(2) الدر ٢/ ٩٨.
(3) مريم الآية ٤١.
(4) انظر حاشية الجمل ٣/ ٦٤.
(5) مريم الآية ٥٦.
(6) الشهاب على البيضاوى ١/ ١٦٦.
(7) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ١٧٢.
(8) الشهاب على البيضاوى ١/ ١٦٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٨، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٥١.
(9) المصادر السابقة، وتاج العروس (درس) والمعرب (ش) ص ٦١ و (ف) ص ١٠٣، وقصد السبيل ١/ ١٦٢، والبحر ٦/ ٢٠٠.
(10) انظر تاج العروس (درس).
(11) انظر المصدر السابق ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٥١، وقصد السبيل ١/ ١٦٢.
(12) المعرب (ف) ص ١٠٣.

القول بأنه عربي للتخلص من ذلك ، وقد قيل : إنه عربي مشتق من الدرس والدراسة بمعنى القراءة ، وإنه سمي بذلك لكثرة ما درس من كتب الله عز وجل[1] ، وأنكر الزمخشري وغيره[2] ذلك القول ، وقال الشهاب[3] : جريان الاشتقاق في غير العربي مما لم يقل به أحد ، ولا يمنع ذلك وصفه بأنه أول من خط بالقلم ، ونظر في علم النجوم والحساب ، كما ذكر بعض المفسرين ، وقال أبو حيان[4] : إدريس : اسم أعجمي مُنع من الصرف للعلمية والعجمة ، ولا جائز أن يكون إفعيلاً من الدرس كما قال بعضهم ؛ لأنه كان يجب صرفه إذ ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية .

وبعض العلماء يذهبون مذهبًا وسطًا في هذا العلم ، عبر عنه صاحب التحرير والتنوير بقوله : وجه تسميته في القرآن بإدريس ؛ أنه اشتق له اسم من الدرس على وزن مناسب للأعلام الأعجمية ، ولذلك مُنِع من الصرف مع كون حروفه من مادة عربية ، كما مُنِع إبليس من الصرف ، وكما مُنع طالوت من الصرف[5] . وقد فسر ذلك بعضهم بأنه ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأنه وإن كان عربي الأصل فهو ترجمة لعلم أعجمي[6] ، وهو قول جدير بالقبول لو كان شبه العجمة بهذه الصفة ، مانعا من الصرف ، والذي أجازه سيبويه إنما هو شبه العجمة في البناء والوزن كما في حاميم وطاسين[7] . هذا ، و « إدريس » في الآية مفعول به قائم مقام مضاف محذوف ، والأصل : قصة إدريس أو خبر إدريس .

- « إسحاق » في قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[8] فهو علم على نبي الله إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل أئمة اللغة[9] ، كما يشهد منعه من الصرف بعجمته ، حيث يكون ممنوعًا من الصرف ، لكونه علمًا أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف[10] ، وقد ذكر بعض العلماء أنه علم سرياني[11] ، ويرى الدكتور / ف عبد الرحيم في تحقيقه للمعرَّب أنه علم عبراني ،

---

(1) انظر بصائر ذوى التمييز ٦/ ٥١. (2) الكشاف ١/ ٢٧٢، والقاموس (درس).
(3) حاشيته على البيضاوى ١/ ١٦٦. (4) البحر المحيط ٦/ ٢٠٠.
(5) التحرير والتنوير ١٦/ ١٣١. (6) المعرب (ف) ص ١٠٣. (7) انظر الكتاب ٣/ ٢٥٧.
(8) هذا جزء من آية تقع في: الأنعام الآية ٨٤ ، ومريم الآية ٤٩، والأنبياء الآية ٧٢، والعنكبوت الآية ٢٧.
(9) المعرب (ش) ص ٦٢ (ف) ص ١٠٦، قصد السبيل ١/ ١٧٨، بصائر ذوى التمييز٦/ ٢.
(10) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٣٢٥، والكامل ١٢٢٧، وابن يعيش ١/ ٦٦، والبحر ١/ ٣٩٧، وهمع الهوامع ١/ ١٠٤، والأشمونى على الألفية ٣/ ٢٥٦. (11) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٤٢.

وأصله في العبرانية : يصحاق بمعنى يضحك أو يبتسم ، وأنه دخل العربية عن طريق السريانية بدليل بدئه بالهمزة بدل الياء[1] .

وهذا العلم مما وافقت فيه الأعجمية اللسان العربي[2] ؛ لأن إسحاقًا في العربية مصدر لأسحق الضرع إذا ذهب لبنه ، ومعنى : أسحق : صار سَحْقًا ، والسحق في الأصل : الثوب البالي[3] ، والإسحاق أيضًا : الإبعاد مصدر أسحقه السفر : أبعده[4] ، وهذا التوافق لا أثر له على منع الأعجمي من الصرف ، فإذا سمى شخص بإسحاق مع قصد التبرك باسم النبى مُنع من الصرف . وإلا صُرف .

وبسبب هذا التوافق ذهب بعض العلماء إلى أن هذا العلم عربي[5] ، وهو قول لا يعرج عليه ؛ لأنه لو كان عربيًا لصرف لعدم وجود علة أخرى مع العلمية ، نعم يمكن أن يقال : إنه أعجمي منقول من العربية ؛ لأن التسمية به لم تكن من عند من ولد لهم ؛ وإنما كانت باختيار الله تعالى لهم ، ثم عاد هذا العلم إلى العربية التي نقل منها فمنع من الصرف لكونه وافدًا من لغة أعجمية .

وقد تصرفت العرب في هذا العلم فجمعته على أساحيق ، وأساحق ، وأساحقة[6] ، والأولان ممنوعان من الصرف ، لكونهما على وزن الجمع المتناهي ، والأخير منصرف ؛ لأن لحاق التاء به تجعل له نظيرًا في الآحاد ؛ نحو : كراهية .

و « إسحاق » في الآية منصوب على المفعولية بـ « وهبنا » .

ـ « إسماعيل » في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[7] وما كان مثله ، حيث وقع فيه مفعولاً به .

ومن نظائره قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ﴾[8] إلا أنه هنا مفعول به على تقدير مضاف محذوف ، أي قصة إسماعيل أو خبر إسماعيل .

ـ « جهنم » في قوله تعالى : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[9] وما كان مثله ، حيث وقع فيه مفعولاً به .

---

(١) المعرب (ف) ص ١٠٦. (٢) قصد السبيل ١/ ١٧٨. (٣) بصائر ذوى التميز ٣/ ٢٠١.

(٤) الصحاح باب القاف فصل السين، والمعرب (ش) ص ٦٢.

(٥) انظر قصد السبيل ١/ ١٧٨.

(٦) البحر ١/ ٣٩٧ ، وانظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤٢١.

(٧) إبراهيم الآية ٣٩. (٨) مريم الآية ٥٤. (٩) الأعراف الآية ١٨.

ومن نظائره قوله تعالى : ﴿ وعرضْنا جهنَّم يومئذٍ لِلْكافرِين عرْضًا ﴾[1] قال أبو حيان[2] : وعرضنا هنا بمعنى أبرزنا ، وقيل اللام في « للكافرين » بمعنى على . أقول : ويكون معنى عرضنا في هذا القول الثاني : أمررْنا ، ويتعدى في هذا المعنى بـ « على »[3] .

- « جالوت » في قوله تعالى : ﴿ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾[4] فهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة الثقات[5] .

وقد قيل : إنه علم لملك من ملوك العمالقة ، وإن البربر من نسله[6] ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[7] ، لكونه تزيد حروفه على ثلاثة ، وذكر بعض العلماء أنه منقول من العبرانية[8] . كداود وطالوت . وهو منصوب على المفعولية في الآية ، وناصبه « قتل » .

- « سليمان » في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ ﴾[9] وما كان مثله[10] ، فهو منصوب على المفعولية .

- « طالوت » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾[11] فهو منصوب على المفعولية .

- « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾[12] وما كان مثله[13] ، فهو منصوب على المفعولية .

- « مريم » في قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾[14] فهو منصوب على المفعولية بـ « يكفل » ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ ﴾[15] إلا أنه هنا مفعول به على تقدير مضاف ؛ أي : اذكر خبر مريم أو قصة مريم .

---

(١) الكهف الآية ١٠٠.
(٢) البحر المحيط ٦/ ١٦٥.
(٣) انظر الصحاح (عرض).
(٤) البقرة الآية ٢٥١.
(٥) انظر المعرب (ش) ص ١٥٢، (ف) ص ٢٤٥، والمفردات ص ٩٥، وقصد السبيل ١/ ٣٦٤.
(٦) قصد السبيل ١/ ٣٦٤، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٠.
(٧) انظر البحر ١/ ٣٩٧ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٤٢١ .
(٨) انظر المعرب (ف) ص ٢٤٥.
(٩) النمل الآية ٣٦.
(١٠) انظر سورة ص الآية ٣٠، ٣٤.
(١١) البقرة الآية ٢٤٧.
(١٢) الأعراف الآية ١١٣.
(١٣) الشعراء الآية ١٦.
(١٤) آل عمران : ٤٤
(١٥) مريم : ١٦

ـ « مصر » في قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾[1] في قراءة غير الجمهور بمنعه من الصرف، وهي قراءة الحسن والأعمش[2] ، فإن« مصر » في هذه القراءة يتعين أن يكون المراد به تلك البلدة المعروفة من قديم ، والتي عاش فيها بعض الأنبياء كـ « يوسف » و « موسى » عليهما السلام[3] .

وهذا العلم يجوز فيه الصرف وتركه ؛ لأنه علم ثلاثي ساكن الوسط ، فإن أريد به البلد أو القطر صرف لكونه علمًا لمذكر ، وإن أريد به البلدة أو المدينة جاز فيه الصرف لكونه ساكن الوسط كهند ودعد وجاز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد تقدم ذكر المذاهب في ذلك[4] ، يقول الأخفش : ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو نحو : هند وجُمل ، فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه[5] .

ونقل أبو حيان في التذكرة [6] عن الأخفش في الأوسط ،أن من العرب من لا يصرف شيئًا من المؤنث قل أو كثر .

فـ « مصر » في هذه القراءة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والمراد به البلدة أو المدينة[7] ، وقيل : إن « مصر » كلمة معربة عن « مصرائيم » أو مصرايم ، وهو اسم لابن نوح أول من اختطها[8] ، وعلى هذا يكون منعه من الصرف للعجمة أيضًا ، وقد مشى أبو حيان[9] على أن « مصر » ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة والتأنيث ، وتقدم أن الجمهور لا يعتدون بعجمة الثلاثي وبخاصة إذا كان ساكن الوسط[10] .

وقراءة الجمهور « اهبطوا مصراً » بالتنوين فيها ثلاثة توجيهات[11] : **الأول** : أن المراد بهذا اللفظ بلد من البلدان لا مصر بعينها ، والمصر في الأصل : الحد الفاصل بين الشيئين ، فسمى البلد العظيم مصراً لاشتماله على المصور ، وهي الحدود .

---

(١) البقرة : ٦١ .

(٢) الإتحاف ١/ ٣٩٥ ، والبحر ١/ ٢٣٤ ، والدر ١/ ٣٩٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٧٥ .

(٣) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٤٩٩ . (٤) انظر ص ٢٤ وما بعدها

(٥) معانيه ١/ ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ . (٦) ص ٣٣٣

(٧) معاني الزجاج ١/ ١١٦ ، واعراب القراءات الشواذ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٨) الكشاف ١/ ٢٨٥ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٢/ ١٦٨ ، والدر ١/ ٣٩٥ ، وقصد السبيل ٢/ ٤٧٤ .

(٩) البحر ١/ ٢٣٤ . (١٠) انظر ص ٢٥

(١١) انظر معاني الزجاج ١/ ١١٥ ، والبيان ١/ ٨٧ ، والتبيان ١/ ٣٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ص ١٦٨ والإتحاف ١/ ٣٩٥ .

**والثاني** : أن المراد « مصر » بعينها ، وقد نُون ؛ لأن المراد به البلد لا المدينة .

**والثالث** : أن المراد « مصر » بعينها ، وقد نون لخفته بسكون وسطه مع كونه مؤنثًا ، فهو على حد هند ودعد .

وقد ذكر المنتجب الهمذاني هذه الثلاثة ، ثم ذكر أن الجمهور يعضدهم الرسم لكونه في المصحف بالألف ، قال : وتركُ صرفه جائز ، وبه قرأ بعض القراء[١] .

أقول : ومما يضعِّف القراءة بترك الصرف هنا ، ما ذكره العلماء من أن بني إسرائيل لم يؤمَروا بهبوط مصر فرعون ؛ لأنهم خرجوا من مصر ، وأُمروا بالهبوط إلى الأرض المقدسة لقتال الجبارين ، فأبوا فعذِّبوا بالتيه أربعين سنة ، فماتوا جميعًا في التيه ، وبقي أبناؤهم فامتثلوا أمر الله ، وهبطوا إلى الشام ، وقاتلوا الجبارين ، ثم عادوا إلى بيت المقدس ، ولم يصرح أحد من المؤرِّخين والمفسِّرين أنهم هبطوا من التيه إلى مصر ، وفي القرآن الكريم ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ ﴾[٤] أي لا ترجعوا إلى مصر ، فلم يرجعوا إليها وإن ملكوها[٣] .

ـ « **موسى** » في قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾[٤] وما كان مثله[٥] ، فإنه في موقع المفعول به .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[٦] في قراءة الجمهور برفع لفظ الجلالة ، فإنه يكون في موقع المفعول به لـ « كلّم » . وقد قرأ النخعي وابن وثاب « اللهَ » بالنصب[٧] ، وعلى قراءتهما يكون « موسى » في موضع رفع على أنه فاعل « كلّم » ، ولفظ الجلالة مفعول به مقدم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ ﴾[٨] فهو في موضع نصب على أنه مفعول به لـ « اذكر » ، لكنه قائم مقام مضاف محذوف ، تقديره : قصة موسى أو خبر موسى .

ـ « **يحيى** » في قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ ﴾[٩] فهو في موضع نصب على المفعولية لـ « وهبنا » .

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٣٠١ ، ٣٠٢ .
(٢) المائدة : ٢١ .
(٣) انظر البحر ١/ ٢٣٤ ، والشهاب على البيضاوي ٢/ ١٦٨ .
(٤) النساء : ١٥٣ .
(٥) الأعراف : ١٠٣ ، ١٢٧ ، هود : ٩٦ ، الأحزاب : ٦٩ .
(٦) النساء : ١٦٤ .
(٧) شواذ بن خالويه ٣٦ ، والبحر ٣/ ٣٩٨ ، والدر المصون ٤/ ١٦١ .
(٨) مريم : ٥١ .
(٩) الأنبياء : ٩٠

ـ « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ أمْ كُنتُمْ شُهداء إذْ حضر يعْقُوب الْموْتُ ﴾[١] فهو مفعول به قدم على الفاعل وهو الموت للاعتناء والاهتمام ، والأصل : إذ حضر الموتُ يعقوبَ ، وهذا على قراءة الجمهور ، وقد قرىء في الشاذ بعكس ذلك ، والمعنيان متقاربان[٢] ، فيكون فيها يعقوب فاعلاً لا مفعولاً .

ـ « يوسف » في قوله تعالى : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ ﴾[٣] وما كان مثله[٤] ، فهو منصوب على المفعولية .

## المفعول فيه

لم يقع في هذا الموقع من الأعلام الممنوعة من الصرف إلا علم واحد وهو :

« مصر » في قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾[٥] وقد أجمع القراء على قراءته بمنع الصرف ، كما أجمع العلماء على أن المراد به مصر بعينها ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كما تقدم ، وهو في الآية منصوب على الظرفية ؛ لأن « دخل » فعل لازم ، بدليل ملازمة « في » له مع غير الأمكنة نحو : دخلت في الأمر ، وفي مذهب فلان ، وقد يستعمل مع الأمكنة نحو : دخلت في البلد ، وهذا الفعل ينصب على الظرفية كل مكان دخل عليه ، مبهمًا كان أو لا[٦] .

وهذا مذهب كثير من النحويين ؛ وينسب إلى سيبويه[٧] ، والصحيح أن مذهب سيبويه ـ في هذا ونحوه ـ كونه منصوبًا على نزع الخافض[٨] .

---

(١) البقرة : ١٣٣ .

(٢) التبيان ١/ ٦٤ ، ٦٥ ،والبحر المحيط ١/ ٤٠١ ، ٤٠٢ ، والدر المصون ٢/ ١٢٩ .

(٣) يوسف : ٩ .

(٤) يوسف : ١٧ ، ٥١ ، ٨٥ .

(٥) يوسف : ٩٩

(٦) شرح الكافية للرضى ١/ ١٨٦ .

(٧) المصدر السابق ، والتذكرة لأبي حيان ص ٢٤٠ ، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٨ .

(٨) انظر الكتاب ١/ ١٦٣ ، ٤/ ١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٣ ، ٦٨٤ .

# المستثنى

لم يقع في هذا الموقع من الأعلام الممنوعة من الصرف إلا علم واحد وهو :

« إبليس » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾[1] وما كان مثله[2] ، وهو هنا منصوب لكونه مستثنى ، والكلام هنا موجب ؛ لكونه لم يتقدمه نفى ولا شبه نفى ، وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى ، وإذا كان الكلام موجبًا في الاستثناء وجب نصبُ المستثنى ،سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعًا ، وأحسن ما قيل في ضابط الاستثناء المتصل والمنقطع ، أن المتصل أن يحكم على ما بعد إلا ـ وهو بعض مما قبلها ـ بنقيض ما حُكم به على ما قبلها ، فإن فُقد أحد القيدين كان منقطعًا[3] ، فالمنقطع هو ما تحقق فيه واحد من أمرين :

١ ـ ألاّ يكون ما بعد إلا بعضًا مما قبلها .

٢ ـ ألاّ يكون حكم ما بعد إلا مناقضًا لحكم ما قبلها .

فالأول نحو : قام القوم إلا حمارًا ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَىٰ ﴾[4] فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوق أهل الجنة لها الذي هو نقيض عدم ذوقهم للموت الثابت في صدر الآية ، وشرط الاستثناء المنقطع أمران :

١ ـ أن يكون المستثنى فيه مناسبًا للمستثنى منه ، فلا يصح : قام القوم إلا ثعبانًا أو ذئبًا .

٢ ـ وألاّ يسبق في الكلام ما هو نص في خروجه، فلا يجوز نحو : صهلت الخيل إلا الإبل[5] .

وقد اختلف العلماء في نوع الاستثناء في هذه الآية ونحوها ، من حيث الاتصال

---

(١) جزء من آية تكرر فى : البقرة : ٣٤ ، الإسراء : ٦١ ، الكهف : ٥٠ ، طه : ١١٦ .

(٢) الأعراف : ١١ ، والحجر : ٣٠ ، ٣١ ، وسورة ص : ٧٣، ٧٤ .

(٣) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٤) الدخان : ٥٦ .

(٥) حاشية الصبان ٢/ ١٤٣ .

أو الانقطاع ، فمنهم من صرَّح بأن الاستثناء فيها متصل ، واختار ذلك . ومن هؤلاء الزمخشري ، وابن عطية ، والقرطبي ، وأبو حيان ، والسمين ، وابن هشام ، وأبو السعود[1] .

ومنهم من صرح بأنه منقطع واختار ذلك ومنهم مكي ، وابن الشجري ، وأبو البركات ، وأبو البقاء ، والشهاب الخفاجي ، والمنتجب الهمذاني[2] ، ويفهم من كلام الزجاج ، وأبي جعفر النحاس أنهما يذهبان هذا المذهب[3] .

وقد أبان الزجاج عن سبب اختلاف العلماء في ذلك بقوله[4] : « قال قوم : إن إبليس كان من الملائكة ، فاستثنى منهم في السجود ، وقال قوم من أهل اللغة : لم يكن إبليس من الملائكة ، والدليل على ذلك قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾[5] فقيل لهؤلاء : فكيف جاز أن يستثني منهم ؟ فقالوا : إن الملائكة وإياه أُمروا بالسجود ، قالوا : ودليلنا على أنه أُمر معهم قوله ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ فلم يأبَ إلا وهو مأمور ، وهذا القول هو الذي نختاره ؛ لأن إبليس كان من الجن كما قال عزَّ وجلَّ .

وأصحاب القول الأول فيما ذكره الزجاج مستندهم ما روى عن ابن عباس وغيره من أن إبليس كان من أشراف الملائكة وأكرمهم قبيلة ، وكان خازنًا على الجنان ، وملكًا على سماء الدنيا والأرض ، وكان اسمه عزازيل ، وأن من الملائكة قبيلة تسمى الجن ، وكان إبليس منها[6] ، ولهذا ذهبوا إلى أن الاستثناء متصل ؛ لكون المستثنى - وهو إبليس - بعض المستثنى منه وهم الملائكة ومن جنسهم ، ومن العلماء من يذهب إلى أن الاستثناء متصل ولا يعتمد على هذا المروي ، ويذهب إلى أن إبليس لم يكن من الملائكة بل كان من الجن ، كما نطق بذلك القرآن الكريم ، وإنما عُدَّ من المستثنى منهم على سبيل التغليب ، وقد عبر عن ذلك الزمخشري[7] بقوله :

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٥٥ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ١/ ٢٩٤ ، والبحر المحيط ١/ ١٥٣ ، والدر المصون ١/ ٢٧٣ ، والمغني ص ٩٠١ ، وتفسير أبي السعود١/ ٨٧ .
(٢) المشكل ٢/ ٧ ، ٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٧ ، والبيان ١/ ٧٤ ، والتبيان ١/ ٥١ ٢/ ٨٥١ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٥/ ٢٩٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٢٧٢ .
(٣) انظر معاني الزجاج ١/ ١١٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٢ .
(٤) معانيه ١/ ١١٣ .
(٥) الكهف : ٥٠ .
(٦) انظر هذه الروايات في تاريخ الأمم والملوك ١/ ٨١ ، ٨٢ ، والبداية والنهاية ١/ ٥٩ ، ٦٠ .
(٧) الكشاف ٢/ ٥٥٥ .

إن قلت : إبليس كان جنِّياً فمن أين تناوله الأمر وهو للملائكة خاصة ؟ قلت : كان في صحبتهم ، وكان يعبد الله تعالى عبادتهم ، فلما أمروا بالسجود لآدم والتواضع له كرامةً ، كان الجني الذى في صحبتهم أجدر بأن يتواضع ... فإن قلت : فكيف صح استثناؤه وهو جني من الملائكة ؟ قلت : عمل على حكم التغليب في إطلاق اسم الملائكة عليهم وعليه ، فأخرج الاستثناء على ذلك كقولك : خرجوا إلا فلانة ، لامرأة بين الرجال . اهـ ، وقد نقل عنه ذلك ابن هشام(١) باختصار .

وأصحاب القول الثاني فيما ذكره الزجاج يذهبون إلى أن الاستثناء منقطع ؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه ، ولا من جنسه ، ومستندهم ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ كان من الجن ﴾ وما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال : « خُلقت الملائكة من نور ، وخلق إبليس من مارج من نار ، وخلق آدم مما وُصف لكم » وقد قال الحسن البصري : ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط ، وإنه لأصل الجن ، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر . رواه ابن جرير بإسناد صحيح عنه(٢) .

كما رُوى عن شهر بن حوشب ، أن إبليس كان من الجن الذين كانوا في الأرض وقاتلتهم الملائكة فسبَوْه صغيراً ، وتعبَّد ، وخُوطب معهم ، وحكى هذا القول أيضًا عن ابن مسعود(٣) .

ومن الأدلة على صحة هذا القول ورجحانه :

١ - أنه قد ثبت بنص القرآن أيضًا أن « إبليس » له ذرية ونسل حيث قال تعالى : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي ﴾(٤) والملائكة لا يتوالدون ولا يتناسلون .

٢ - أنه قد ثبت عصيان إبليس لله تعالى ومخالفته لأمره ، والملائكة لا يقع منهم ذلك ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾(٥) .

٣ - أنه قد ثبت وصف « إبليس » بالكفر والفسق لقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾(٦) وقوله : ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾(٧) والملائكة لا يجوز عليهم كفر ولا فسق كالرسل من البشر لقوله تعالى في وصفهم : ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾(٨) .

---

(١) المغني ص ٩٠١ . (٢) انظر مختصر تفسير ابن كثير ٣/ ٧٩ .
(٣) انظر المحرر الوجيز ١/ ١٧٨ . (٤) الكهف : ٥٠ . (٥) التحريم : ٦ .
(٦) البقرة : ٣٤ . (٧) الكهف : ٥٠ . (٨) فاطر : ١

والواضح أن القائلين بكون « إبليس » من الملائكة، مخالفون لظاهر نصوص القرآن والسنة الصحيحة، ولما عليه أهل السنة والجماعة في صفات الملائكة، كما أن الآيات صريحة في صفات الملائكة التي تنافي وصف إبليس وما وقع منه، وصريحة في أنه كان من الجن، ولسنا بحاجة إلى تكلف التأويل، وليس كل ما رُوى عن ابن عباس صحيحًا مقطوعًا بصحَّته، وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾[1]: جعل كونه من الجن سببًا في فسقه؛ لأن الملائكة معصومون البتة، لا يجوز عليهم ما يجوز على الجن والإنس كما قال: ﴿ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾[2] وهذا الكلام المعترض تعمد من الله تعالى لصيانة الملائكة عن وقوع شبهة في عصمتهم، فما أبعد البون بين ما تعمده الله، وبين قول من ضاده، وزعم أنه كان ملكًا ورئيسًا على الملائكة فعصى فلُعن ومُسخ شيطانًا، ثم وركه علي ابن عباس[3]. اهـ.

## المنصوب بالتبعية
## أ ـ المعطوف عطف النسق



الأعلام المنصوبة لعطفها على منصوب هي:

ـ « إبراهيم » في قوله تعالى: ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾[4] والظاهر أنه معطوف على « نوحًا » في قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾[5] وهو اختيار أبي حيان[6].

وقد أجاز العلماء فيه وجهين آخرين[7]: أولهما: أن يكون منصوبًا بالعطف على الهاء في ( أنجيناه ) من قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[8] أي وأنجينا إبراهيم.

---

(1) الكهف: ٥٠. (2) الأنبياء: ٢٧. (3) الكشاف ٢ / ٤٨٨.
(4) العنكبوت: ١٦. (5) العنكبوت: ١٤.
(6) البحر ٧/ ١٤٥، وانظر الدر المصون ٩/ ١٤.
(7) انظر المصدرين السابقين، والمشكل ٢/ ١٦٨، والكشاف ٣/ ٢٠٠، والبيان ٢/ ٢٤١.
(8) العنكبوت: ١٥.

والثاني : أن يكون منصوبًا بإضمار « اذكر » . وهذا الوجه فيه تكلف التقدير .

ونصب « إبراهيم » هنا قراءة الجمهور ، وقرأ النخعي وأبو جعفر وأبو حيوة وأبو حنيفة برفعه[1] ، وخرجت قراءتهم على أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : ومن المرسلين إبراهيم[2] ، وهو من عطف القصة على القصة[3] .

- « إسحاق » في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[4] وهو عطف على المفعول به وهو « إسماعيل » الواقع مفعولاً به لـ « وهب » .

- « إسماعيل » و « إسحاق » و « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[5] وهي معطوفة على اسم إن .

ومثل ذلك « إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ﴾[6] وهي منصوبة بالعطف على « داود » في قوله تعالى : ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾[7] وذكر العلماء في نصب « داود » في الآية وجهين : أولهما : أشار إليه الأخفش[8] بقوله : « يعني ووهبنا له من ذريته داود وسليمان » فهو معطوف عنده على إسحاق في قوله تعالى في صدر الآية : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[9] .

والثاني : أنه معطوف على « نوحًا » في قوله تعالى : ﴿ ونوحًا هدينا من قبلُ ﴾ ، والناصب له هدينا ، ذكر ذلك السمين[10] ، و « زكريا » وما عُطف عليه في قوله تعالى : ﴿ وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس .. ﴾ معطوف على « نوحًا » ، وكذا « إسماعيل » وما عطف عليه في قوله تعالى ﴿ وإسماعيلَ واليسَع ويونُسَ ولوطًا ﴾ فجملة أسماء الأنبياء الأربعة عشر التي بعد نوح منصوبة بفعل الهداية الذي نصب « نوحًا »[11] ، وعلى هذا يمكن تفسير قول أبي البركات[12] : « داود وسليمان» منصوبان بـ « هدينا » . أقول : ومثل ( داود وسليمان ) ما عطف عليهما من الأعلام .

(1) البحر ٧/ ١٤٥ ، والدر ٩/ ١٤ .
(2) المصدران السابقان والكشاف ٣/ ٢٠٠ .
(3) حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ٩٥ .
(4) إبراهيم : ٣٩
(5) البقرة : ١٤٠ .
(6) الأنعام :٨٦ .
(7) الأنعام : ٨٤ .
(8) معانيه ٢/ ٢٨١ .
(9) الأنعام : ٨٤ .
(10) الدر المصون ٥/ ٢٨ .
(11) حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ٥٨ .
(12) البيان ١/ ٣٣٠ .

ـ « اليسع » في قوله تعالى : ﴿ وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا ﴾[1] فهو منصوب بالعطف على ما تقدمه كما بيناه ، والراجح أن هذا العلم أعجمي معرب[2] منقول من اللغة العبرية ، فهو علم على نبي بعث في بني إسرائيل[3] . وقد عرفت عجمته بنقل الثقات من أئمة اللغة ، وزاد على ثلاثة أحرف ، فاستحق المنع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية ، ولعل أصله ـ كما قيل ـ أليشاع فتصرفت فيه العرب بقلب شينه سينًا وحذف ألفه ، وزاد بعضهم لامًا أخرى في أوله فصار : « اللَّيْسَع » بلام مشددة وياء ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ الأخوان حمزة والكسائي ، ووافقهما خلف والأعمش[4] ، والقراءة الأولى قراءة الجمهور .

وقد قيل : إن هذا العلَم عربي منقول من فعل مضارع وهو « يسع » مضارع وَسِع ، وقد سمي به مجردًا من الضمير ، وزيدت فيه الألف واللام ، وقيل : إن الألف واللام فيه للتعريف كأنه قُدر تنكيره[5] ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن تقدير التنكير هنا غير وارد .

وهذا القول لا يصدق على قراءة الأخوين : اللَّيْسَع ، إذ لا بد فيها من القول بالعجمة فيكون علمًا أعجميًا موافقًا في وزنه لنحو : الضيغم والصيرف من الأسماء العربية ، وقد قال الفراء[6] في قراءة الأخوين بالتشديد : هي أشبه بأسماء العجم ، وإنما تعيَّنَ حمله على العجمة ؛ لأنه بتقدير زيادة الألف واللام فيه يكون « ليسع » ، وليس لهذه المادة اشتقاق في العربية ، وهذا مما يرجح القول بعجمته في قراءة الجمهور .

ـ « أيوب » في قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ ﴾[7] فهو منصوب بالعطف على « لوطًا » في قوله تعالى : ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[8] و « لوطًا » منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره « آتيناه » ، وقيل : منصوب بإضمار اذكر[9] ، وقيل في « أيوب » أيضًا : إنه منصوب بإضمار اذكر[10] ، وهو الأنسب إذا نصب « لوطًا » على الاشتغال.

---

(١) الأنعام : ٨٦ .
(٢) المعرب (ش) ص ٣٤٧ ، ٤٠٣ ، (ف) ص ٥٦٣، والمحكم ٢/ ١٦١ .
(٣) انظر تاريخ الأمم والملوك ١/ ٤٦٤ .
(٤) البحر المحيط ٤/ ١٧٤، والدر ٥/ ٢٨ ، والإتحاف ٢/ ٢١ .
(٥) الدر ٥/ ٢٨ ، ٢٩ .
(٦) معانيه ١/ ٣٤٢ .
(٧) الأنبياء : ٨٣ .
(٨) الأنبياء : ٧٤ .
(٩) التبيان ٢/ ٩٢٢ ، ٩٢٣ .
(١٠) تفسير الجلالين ٣/ ١٤٠ ، وتفسير أبي السعود ٦/ ٨١

و « أيوب » علم أعجمي[1] ثبتت عجمته بنقل الأئمة ، ومُنع من الصرف لكونه علمًا أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف[2] وهو علم على نبي من ذرية إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ، وكان يعيش ببلاد الروم[3] ، ولذا قال بعض العلماء : كان روميًا من ولد عيص بن إسحاق على الصحيح[4] .

وهذا العلم عبري الأصل ، وأصله في العبرية « إيوب » بهمزة مكسورة ، ومعناه : التقي[5] .

وقد تكلم أبو علي الفارسي عن همزته من جهة أصالتها ، وعن وزنه ، واشتقاقه ، مع تصريحه بأنه أعجمي[6] ، وهذا يؤكد ما قررناه من أن هذا الحديث وما كان مثله على سبيل التقدير والقياس[7] .

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه عربي مشتق من آب يئوب أوبا وإيابا فهو آيب وأواب ، ومعناه الرجَّاع إلى الله في كل حال أو الرجاع إلى الحق في جميع أحواله ، وممن ذهبوا إلى ذلك صاحب التحرير والتنوير[8] ، ورجح ذلك صاحب الإعلام بأصول الأعلام وقال : مما يستأنس به أن الله تعالى وصفه بـ « أواب » ثم ذكر في تعليل منعه من الصرف أنه وإن كان عربي الأصل إلا أنه وصل إلى العرب عن طريق اللغة العبرية مع أسماء الأنبياء الآخرين ، فعومل معاملتها[9] .

وقد أجاز أبو علي الفارسي فيه أن يكون على وزن فيعول أو فعُّول وقال : إن جعلته فيعولاً كان قياسه ـ لو كان عربيًا ـ أن يكون من الأوب ، ويمكن أن يكون « فعُّولاً » مثل سفُّود وكلُّوب وإن لم يعلم في الأمثلة هذا ؛ لأنه لا ينكر أن يجيء العجمي على مثال لا يكون في العربي ، ولا يكون من الأوب وقد قلبت الواو فيه إلى الياء[10] .

---

(1) المعرَّب (ش) ص ٦١ ، وبصائر ذوى التمييز ٦/ ٥٩ ، وقصد السبيل ١/ ٢٣٢ .
(2) بصائر ذوى التمييز ٦/ ٥٩ .
(3) تاريخ الأمم والملوك ١/ ٣٢٢ ، والبداية والنهاية ١/ ١٣٩ ، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٥٣ .
(4) قصد السبيل ١/ ٢٣٢ .
(5) المعرب (ف) ص ١٠٧ .
(6) المسائل الحلبيات ص ٣٦٦ ، والمعرب (ش) ص ٦٢ ، ٦٣ .
(7) انظر ص ١٩
(8) انظر تفسيره ٧/ ٣٣٩ .
(9) ص ٥٦ من كتابه المذكور .
(10) انظر المعرب (ش)ص ٦٢ ، ٦٣ .

- « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ وعاداً وثمود وأصحاب الرس ﴾[1] فهو منصوب بالعطف على « عاداً » و « عاداً » منصوب بالعطف على الضمير المنصوب في « جعلناهم » من قوله تعالى : ﴿ وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية وأعتدنا للظالمين عذاباً أليماً ﴿٣٧﴾ ﴾[2]. ويجوز أن يكون « عاداً » معطوفاً على « قوم نوح » على تقدير : عاقبنا قوم نوح وعاداً وثمود ، وقد استظهر ذلك أبو حيان[3] ، وأجاز بعضهم عطف « عاداً » على « الظالمين » من باب العطف على المعنى ؛ لأن المعنى : وعدنا الظالمين بالعذاب[4] .

ومثل ذلك « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ وعاداً وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم ﴾[5]، فهو منصوب بالعطف على « عاداً » وفي توجيه نصبه ثلاثة أوجه[6] :

أولها : أنه معطوف على الهاء والميم في ﴿ فكذبوه فأخذتهم الرجفة ﴾[7] .

**والثاني** : أنه منصوب بالعطف على « الذين »، في قوله تعالى : ﴿ ولقد فتنا الذين من قبلهم ﴾[8] وقد وصف أبو حيان[9] هذا الوجه بالبعد .

**والثالث** : أنه منصوب بإضمار اذكر أو أهلكنا ؛ لدلالة ﴿ فأخذتهم الرجفة ﴾ عليه ، وهذا الوجه هو المختار عند أبي البقاء[10] ، وقد أضمر أبو حيان « أهلكنا » تبعًا للزمخشري[11] .

والقراءة بمنع صرف « ثمود » في هذه الآية قراءة حمزة وحفص ، وقراءة الباقين بتنوينه[12] .

ومثل ذلك « ثمود » في قوله تعالى : ﴿ وأنه أهلك عاداً الأولى ﴿٥٠﴾ وثمود فما أبقى ﴿٥١﴾ ﴾[13] فهو منصوب بالعطف على « عاداً »[14] ؛ لأن ما بعده وهو « أبقى » لا يعمل فيه ؛ لأن « ما » النافية لها صدر الكلام ، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها[15] ،

---

(١) الفرقان : ٣٨ . (٢) الفرقان : ٣٧ .

(٣) البحر ٦/ ٤٩٨ ، وانظر الكشاف ٣/ ٩٢ .

(٤) الكشاف ٣/ ٩٢ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٦/ ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، وتفسير أبي السعود ٦/ ٢١٨ .

(٥) العنكبوت :٣٨ .

(٦) انظر المشكل ٢/ ١٧٢ ، والبيان ٢/ ٢٤٤ ، والتبيان ٢/ ١٠٣٣ ، والبحر ٧/ ١٥١ .

(٧) العنكبوت : ٣٧ . (٨) العنكبوت : ٣ . (٩) البحر ٧/ ١٥١ .

(١٠) التبيان ٢/ ١٠٣٣ . (١١) الكشاف ٣/ ٢٠٦ ، والبحر ٧/ ١٥١ . (١٢) البحر ٧/ ١٥١ .

(١٣) النجم : ٥٠ ، ٥١ . (١٤) التبيان ٢/ ١١٩١ ، والدر المصون ١٠/ ١١٣ .

(١٥) البيان ٢/ ٤٠١ ، والتبيان ٢/ ١١٩١ ، وتفسير البيضاوي ٨/ ١١٨ ، وانظر الدر ١٠/ ١١٣ .

والفاء أيضًا مانعة من ذلك العمل ؛ لأن معمول ما بعدها لا يتقدم عليها ، وقيل : هو منصوب بأهلكنا مقدر دل عليه « فما أبقى »[1] .

و « ثمود » في الآية ممنوع من الصرف في قراءة حمزة وعاصم ، ووافقهما يعقوب ، والباقون يقرأون بالتنوين[2] .

- « داود » و « سليمان » في قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾[3] فهما معطوفان على « نوحًا » في قوله تعالى : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ ﴾[4] وهو منصوب بالعطف على « لوطًا » في قوله تعالى : ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[5] والعامل في الجميع « آتينا » مقدر يفسره ما بعد « ولوطًا » ، والتقدير : وآتينا لوطًا ونوحًا وداود وسليمان حكمًا وعلمًا ، وهذا اختيار ابن عطية[6] وأجازه السمين[7] .

واختار أبو حيان[8] أن يكون « دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ » منصوبين بإضمار اذكر ، أي اذكر قصتهما وحالهما إذ يحكمان في الحرث .

- « قارون » وما عطف عليه في قوله تعالى : ﴿ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾[9] فهي منصوبة بالعطف على « عادًا » في قوله تعالى : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ ﴾[10] وقد تقدم بيان وجه انتصابه ، وعطفها على « عادًا » هو اختيار أبي البركات[11] وأجازه مكي[12] وأبو البقاء[13] وأبو حيان[14] والسمين[15] . وفي نصبها وجهان آخران[16] : أولهما : أنها معطوفة على الهاء والميم في ﴿ فصدهم عن السبيل ﴾ . ثانيهما : أنها منصوبة بفعل مقدر تقديره : واذكر قارون وفرعون وهامان أو وأهلكنا قارون وفرعون وهامان .

- « مأجوج » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾[17] فهو معطوف على اسم إن .

---

(١) التبيان ٢/ ١١١ ، وحاشية الشهاب ٨/ ١١٨ . (٢) الإتحاف ٢/ ٥٠٣ .
(٣) الأنبياء : ٧٨ . (٤) الأنبياء :٧٦ . (٥) الأنبياء :٧٤ .
(٦) المحرر الوجيز ١١/ ١٤٩ ، والبحر ٦/ ٣٣٠ . (٧) الدر ٨/ ١٨٤ ، وحاشية الجمل ٣/ ١٣٧ .
(٨) البحر ٦/ ٣٣٠ . (٩) العنكبوت : ٣٩ . (١٠) العنكبوت : ٣٨ .
(١١) البيان ٢/ ٢٤٥ . (١٢) المشكل ٢/ ١٧٣ . (١٣) التبيان ٢/ ١٠٣٣ .
(١٤) البحر المحيط ٧/ ١٥٢ . (١٥) الدر المصون ٩/ ٢١ .
(١٦) انظر البحر ٧/ ١٥٢ ، والدر ٩/ ٢١ . (١٧) الكهف :٩٤ .

ـ « مريم » في قوله تعالى : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾[(1)] فهو منصوب بالعطف على « امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ » في قوله :﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾[(2)] وهذا يفهم من قول الأخفش[(3)] : وضرب الله امرأة فرعون ومريم مثلاً ، وقد اختاره السمين وغيره[(4)] ، و « امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ » في الآية مفعول أول لـ « ضرب » مؤخر ، و « مثلاً » مفعوله الثاني مقدم ، والكلام على حذف مضاف ، والأصل : ضرب الله حال امرأة فرعون مثلاً ، أي جعله مثلاً للذين آمنوا[(5)] ، وقيل : « مثلاً » مفعول بـ « ضرب »، و « امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ » بدل منه على حذف مضاف ، والأصل : ضرب الله مثلاً للذين آمنوا مثلَ امرأة فرعون[(6)] .

وقد أجاز أبو البقاء[(7)] أن يكون العطف على تقدير : ومثل مريم ، فيكون الأصل عنده : وضرب الله مثلاً للذين آمنوا مثل امرأة فرعون ومثل مريم ، وأجاز أيضًا نصب مريم بتقدير : اذكر ، قال السمين : وهذا لا حاجة إليه مع ظهور المعنى الذي ذكرته .

وأجاز مكي[(8)] نصب « مريم » بالعطف على مثلاً ، وهو غير واضح إلا أن يريد به ما جوَّزه أبو البقاء .

ـ « مناة » في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ ﴾[(9)] وهو علم على صخرة كانت منصوبة على ساحل البحر الأحمر بين مكة والمدينة ، وكانت تعبد في الجاهلية ، وكانت لهذيل وخزاعة ، وقيل لثقيف[(10)] ، وهذا العلم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وفيه قراءتان[(11)] : الأولى وهي قراءة الجمهور ( مناة ) بدون همز ، ووزنها فَعَلَة ، وأصلها مَنَيَة لاشتقاقها من منى يمنى إذا صبَّ ؛ لأن دماء النسائك كانت تُصب عندها وتراق ، وقيل اشتقاقها من مناه إذا قطعه ؛ لأنهم كانوا يذبحون عندها القرابين ، والذبح قطع الحلقوم والودجين ،

---

(1) التحريم : ١٢ . (2) التحريم : ١١ . (3) معانيه ٢/ ٥٠٣ .
(4) البيان ٢/ ٤٤٩ ، وتفسير البيضاوي ٨/ ٢١٤ ، والدر المصون ١٠/ ٣٧٥ ، وتفسير الجلالين ٤/ ٣٧٢ .
(5) البيان ٢/ ٤٤٩ . (6) المصدر السابق . (7) التبيان ٢/ ١٢٣١ .
(8) المشكل ٢/ ٣٩٠ . (9) النجم : ١٩ ، ٢٠ .
(10) الصحاح ( منى ) ، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ٣٦٨ ، والإتحاف ٢/ ٥٠١ ، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٥٠٧ .
(11) النشر ٢/ ٣٧٩ ، والبحر ٨/ ١٦١ ، والدر ١٠/ ٩٢ ، ٩٣ .

ويجوز أن يكون أصلها : منوة فقلبت الواو ألفًا ، وقد أجاز الوجهين أبو البقاء ، وتبعه السمين[1] .

والثانية قراءة ابن كثير ، ووافقه ابن محيصن[2] : ( مناءةَ ) بهمزة مفتوحة بعد الألف ، ووزنها مفعلة ، واشتقاقها من النوء وهو المطر ، لأنهم كانوا يستمطرون عندها الأنواء تبركًا بها ، فألفها منقلبة عن واو قطعًا ، وأصلها منوأة ، وميمها زائدة[3] .

و « مناة » منصوب بالعطف على « اللات » الواقع مفعولاً أول لقوله « أفرأيتم » [4] .

- « هارون » في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾[5] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ﴾[6] فهو في الآيتين معطوف على منصوب .

- « هامان » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾[7] فهو علم على وزير فرعون الذي أرسل إليه موسى وهارون عليهما السلام ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة الثِّقات[8] ، ويترجَّح أنه معرَّب عن القبطية كـ « فرعون »[9] ، وهو يزيد عن ثلاثة أحرف ، ولهذا مُنع من الصرف للعلمية والعجمة ، وقد قيل : إنه عربي بوزن فعلان من هومت ، أو من هام يهيم ، ومنع ذلك الجواليقي ، وقال : ألا ترى أنك لو جعلت الألف زائدة والنون أصلاً في هامان مثل ساباط لم ينصرف أيضًا[10] .



و « هامان » في الآية منصوب بالعطف على اسم إن .

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾[11] ، فهو منصوب فيه بالعطف على منصوب .

- « يحيى وعيسى وإلياس » في قوله تعالى : ﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[12] فهي منصوبة بالعطف على منصوب تقدم .

---

(1) التبيان ٢/ ١١٨٨ ، والدر ١٠/ ٩٣ . (2) الإتحاف ٢/ ٥٠١ . (3) الدر ١٠/ ٩٣ .

(4) الكشاف ٤/ ٣٠ ، وحجة القراءات ص ٦٨٥ ، والبيضاوي ٨/ ١٣ ، والدر ١٠/ ٩٤ ، وحاشية الجمل ٤/ ٢٢٩ .

(5) يونس : ٧٥ . (6) الأنبياء : ٤٨ . (7) القصص : ٨ .

(8) المعرب (ش) ص ٣٩٨ . (9) انظر المعرب (ف) ص ٦٣٧ .

(10) المعرب (ش) ص ٣٩٨ . (11) العنكبوت : ٣٩ .

(12) الأنعام : ٨٥ .

- « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلاً هدينا ﴾[1] وما كان مثله[2] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ووصّى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ﴾[3] في قراءة إسماعيل بن عبد الله ، وعمرو بن فائد بنصب « يعقوب » فيكون معطوفًا على « بنيه »[4] .

ومثله « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ فبشّرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾[5] ، وفيه قراءتان سبعيتان[6] :

**الأولى** : بفتح بائه ، وهي قراءة حفص وابن عامر وحمزة ، ووافقهم المطوعي وزيد بن علي .

**والثانية** : بضم الباء ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي ، وغيرهم .

وأحسنُ ما قيل في توجيه القراءة الأولى أن « يعقوبَ » منصوب بفعل محذوف مفهوم من السياق ، والتقدير : ووهبنا لها من وراء اسحاق يعقوب ، وقد دلّ على الفعل المحذوف قوله تعالى : ﴿ فبشرناها ﴾ ؛ لأن البشارة في معنى الهبة ، والحذف للعلم بالمحذوف كثير في كلام العرب .

وهذا التوجيه مشى عليه كثيرون[7] ، واختاره أبو علي[8] وابن جني[9] ، واستظهره أبو حيان[10] لخلوه مما يضعفه ، وغاية ما قيل فيه إن « يعقوب » عليه غير داخل في البشارة ، ودفع هذا القول بأن ذكر هبة الولد قبل وجوده بشارة معنى[11] .

وقد ذكروا لتوجيه « يعقوبَ » بفتح الباء وجوهًا أخرى :

**أولها** : أنه منصوب عطفًا على « بإسحاق » على توهم نصبه وتقديره منصوبا ؛ لأنه في معنى ووهبنا لها إسحاق ، وذلك كما توهم الشاعر دخول الباء في خبر ليس ، فعطف عليه بالجر في قوله :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيينٍ غرابُها

---

(1) الأنعام : ٨٤ . (2) مريم : ٤٩ ، والأنبياء : ٧٢ . (3) البقرة : ١٣٢ .
(4) الدر المصون ٢/ ١٢٥ . (5) هود : ٧١ .
(6) انظر حجة القراءات لابن زنجلة ص ٣٤٧ ، والكشف ١/ ٥٣٤ ، والبحر ٥/ ٢٤٤ ، والإتحاف ٢/ ٢٣١ .
(7) انظر الدر المصون ٤/ ١١ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤١٠ ، وحاشية الشهاب ٥/ ١١٥ .
(8) الحجة ٤/ ٣٦٥ . (9) الخصائص ٢/ ٣٩٧ .
(10) البحر ٥/ ٢٤٤ . (11) حاشية الشهاب ٥/ ١١٥ .

وقد عبر الزجاج[1] عنه بقوله « أو محمول على المعنى ، والمعنى . وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب » وتابعه عليه الزمخشري[2] ، كما مشى عليه ابن هشام[3] فجعل الآية شاهداً من شواهد العطف على المعنى ، كما سار عليه صاحب الإتحاف[4] .

قال أبو حيان[5] : والعطف على التَّوهم شاذ لا ينقاس ، فلا ينبغي أن يخرج عليه كلام الله تعالى . قلت : قد بيَّن ابن هشام في المغني أن هذا النوع من العطف اعتمد عليه سيبويه والخليل والفارسي وغيرهم في تخريج بعض القراءات[6] ، مما يدل على قبوله ، وعدم شذوذه ، وفي تخريج الآية عليه يكون « يعقوب » داخلاً في البشارة ؛ ففيه مزية على الوجه السابق .

**ثانيها** : أنه منصوب عطفًا على موضع « بإسحاق » ؛ لأنه في محل نصب ، فهو كقولك : مررت بزيد وعمراً .

وقول عقيبة الأسدي :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فنصب الحديد بالعطف على موضع « بالجبال » وهو النصب . وهذا الوجه أجازه الزجاج[7] ، واستبعده أبو علي وغيره[8] ؛ لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، ويضعِّف هذا الوجه أيضاً ، أن العطف على المحل إنما يتأتى إذا أمكن ، وجاز ظهور المحل في فصيح الكلام[9] كما في المثال والبيت المذكورين ، والفعل « بَشَّر » لا تسقط باؤه من المبشر به في فصيح الكلام .

**ثالثها** : أن « يعقوب » مجرور بالفتحة لعدم صرفه ، وهو معطوف على « إسحاق » ، وهذا الوجه يُفهم من قول الأخفش[10] : « وقد فتح على : ويعقوب من وراء إسحاق ، ولكنه لا ينصرف » . والفراء[11] يمنع هذا الوجه ، وهذا يفهم من قوله :

---

(١) معانيه ٣/ ٦٢ . (٢) الكشاف ٢/ ٢٨١ . (٣) المغنى ص ٦٢٢ .
(٤) ٢/ ١٣١ . (٥) البحر ٥/ ٢٤٤ . (٦) انظر المغنى ص ٦٢٠ وما بعدها .
(٧) معانيه ٣/ ٦٢ . (٨) الحجة ٤/ ٣٦٥ ، والمشكل ١/ ٤٠٩ ، ٤١٠ .
(٩) المغنى ص ٦١٦ . (١٠) معانيه ٢/ ٣٥٥ . (١١) معانيه ١/ ١٩٧ .

« الوجه رفع « يعقوب » ، ومن نصب نوى به النصب ، ولم يجز الخفض إلا بإعادة الباء : ومن وراء اسحاق بيعقوب » ، وقد أجازه مكي وغيره[1] .

والنقد الموجه لهذا الإعراب أن فيه فصلاً بين الجار والمجرور بالظرف ، وهو قبيح[2] ، وبيان ذلك أن الواو على هذا الإعراب قائمة مقام حرف الجر ، وقد فُصل بينها وبين يعقوب بقوله «مِن وَرَاءِ» ، ولما كان حق المجرور أن يكون ملاصقًا للجار كان حقه أن يلاصق ما قام مقامه ، وهنا فُصل بينهما بالجار والمجرور « مِن وَرَاءِ » وهو يسمَّى ظرفًا ، والفصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف لا يجوز إلا في الضرورة ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما حكاه الكسائي من الفصل بينهما بالقسم في الاختيار في قولهم : اشتريته بوالله درهم[3] ، كما أن هذا الوجه فيه فصل بين العاطف والمعطوف على المجرور ، كمررت بزيد واليوم عمرو ، وهو غير جائز[4] ؛ لأن الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف لا يجوز في الفصيح إذا كان المعطوف فعلاً أو اسمًا مجرورًا[5] .

وقد خطَّأ الزجاج هذا التوجيه ، وذكر هذين الوجهين بإيجاز حيث قال : « مَن زعم أن يعقوب في موضع جر ، فخطأ زعمه ذلك ؛ لأن الجار لا يفصل بينه وبين المجرور ، ولا بينه - يعني المعطوف - وبين الواو العاطفة »[6] .

ونقل أبو علي عن الأخفش أن هذا التوجيه أقوى في المعنى لكنه ضعيف ؛ لما فيه من الفصل بين الجار والمجرور بالظرف ، ثم ذكر أن سيبويه نص على قبح مثله[7] .

وقد أجاز ابن مالك في الآية وجهًا يمكن حمل عبارة الأخفش المتقدمة عليه ، وهو أن يكون جر « يعقوب » بباء محذوفة[8] .

وأمَّا القراءة برفع « يعقوب » فالمختار فيها إعراب « يعقوب » مبتدأ مؤخرًا خبره الجار والمجرور « مِن وَرَاءِ » ، والجملة في موضع نصب على الحال من « إسحاق » ، وبهذا يدخل يعقوب في البشارة ، والتقدير : فبشرناها بإسحاق ، ويعقوب مولود من بعده ، أي بشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب ، وهذا التوجيه اقتصر عليه الأخفش ،

---

(١) الكشف ١/ ٥٣٥ ، والإتحاف ٢/ ١٣١ .
(٢) انظر الخصائص ٢/ ٣٩٥ ، والمشكل ١/ ٤٠٩ ، ٤١٠ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤١٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤ . (٤) المغنى ص ٦٢٢ . (٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٤ .
(٦) معانيه ٣/ ٦٢ . (٧) الحجة ٤/ ٣٦٥ . (٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٤ .

والزمخشري ، وأجازه الزجاج وأبو علي الفارسي ، وأبو البقاء ، وأبو حيان ، وغيرهم[(١)] ، وقد أجازه مكي[(٢)] لكنه جعل الجملة في موضع نصب على الحال المقدرة من المضمر المنصوب في « فبشرناها » ، والظاهر هو ما ذكرته ، وأجاز بعض العلماء أن تكون هذه الجملة مستأنفة ، وفي **توجيه رفع يعقوب** أقوال أخرى[(٣)] :

**أولها** : أنه مرفوع بالفعل الذي يعمل في «مِن وَرَاءِ » كأنه قيل : وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب ، وهذا التوجيه ذكره الزجاج وأجازه ، كما أجازه مكي وغيره.

**ثانيها** : أنه مرفوع بالجار والمجرور « مِن وَرَاءِ » بناء على مذهب الأخفش في إجازته ارتفاع الاسم الظاهر بالظرف أو الجار والمجرور المتقدم عليه وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، وهذا التوجيه ذكره أبو علي وأجازه ، كما أجازه مكي وغيره.

**ثالثها** : أنه مرفوع على القطع بإضمار فعل تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوبُ ، وهذا ذكره مكي[(٤)] ، وعليه يكون « يعقوب » غير داخل في البشارة ، وقد ضعَّفه أبو حيان[(٥)] بقوله : لا حاجة إلى تكلف القطع ، والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة .

ـ « **يغوث ويعوق** » في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[(٦)] فهما علمان لصنمين معلومين اتخذهما قوم نوح مع ودٍّ وسواع ونسر آلهةً من دون الله[(٧)] . وهذه الأصنام لها نظائر عبدت في الجاهلية قبل الإسلام ، وسميت في العربية بأسمائها تلك ؛ فـ « ودٌّ » صنم اتخذته قبيلة كليب بدومة الجندل ، وسواع اتخذته قبيلة هذيل بن مدركة في واد من أودية ينبع ، بالقرب من المدينة « يثرب » ، ويعوق : اتخذته قبيلة همدان في خيوان من أرض اليمن على بعد ليلتين من مكة ، ويغوث : اتخذته قبيلة مذحج وأهل جرش ، ونسر كان لحمير[(٨)] .

---

(١) انظر معاني الأخفش ٢/ ٣٥٥ ، والكشاف ٢/ ٣٢١ ، ومعاني الزجاج٣/ ٦٢ ، والحجة ٤/ ٣٦٤ ، والبيان ٢/ ٢٢ ، والتبيان ٢/ ٧٠٦ ، والبحر ٥/ ٢٤٤ .

(٢) المشكل ١/ ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٣) انظر المشكل ١/ ٤٠٩ ، ٤١٠ ، والبيان ٢/ ٢٢ ، والتبيان ٢/ ٧٠٦ ، والبحر ٥/ ٢٤٤ ، والدر المصون ٦/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٤) المشكل ١/ ٤١٠ .

(٥) البحر ٥/ ٢٤٤ .

(٦) نوح: ٢٣ .

(٧) النهاية ٥/ ٢٩٩ .

(٨) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٢٥٨ ، ٥٢٤ ، ٥٦٨ ، ٥٩٤ ، وكتاب الأصنام من ص ٥٥ إلى ٥٧ .

ومما لا شك فيه أن هذه الأصنام كانت موجودة بأسمائها تلك فى زمن نوح عليه السلام ، ووجودها بتلك الأسماء بين عرب الجاهلية ، يدل على أن العربية ضاربة فى القدم إلى ذلك العهد ولعل ذلك مما يُرجِّح مذهب من يرى من علماء اللغة أن اللغة الأم التى تفرعت عنها اللغات السامية هى اللغة العربية[1] .

وللعلماء فى تعليل منع « يغوث ويعوق » من الصرف ثلاثة مذاهب :

**أولها** : أنهما منعا للعلمية والعجمة ، وقد اختار ذلك البيضاوى[2] ، ويشكل على هذا المذهب أن « سواعا » أعجمى مثلهما ، ومع ذلك اتفق القراء على صرفه مع كونه يزيد على ثلاثة أحرف ويستحق منع الصرف .

**والثانى** : أنهما مُنعا للعلمية والوزن الغالب فى الفعل ؛ لأنهما على وزن يقوم ويقول ، وقد مشى على ذلك الفراء ، والزجاج ، ومكى ، وأبو البركات ، وأبو البقاء ، وغيرهم[3] ، وهذا المذهب يناسب صرف « سواعا » ؛ لأنه ليس على وزن الفعل ، لكنه قائم على أنهما اسمان عربيان ، أولهما مشتق من الغوث ، والثانى من العوق ، وقد تقدم أنها أصنام سُميِّت فى عهد نوح عليه السلام ، لكنها توافق فى أسمائها أصناماً كانت تُعبد عند عرب الجاهلية ، والأسماء العربية مُنع فيها يغوث ويعوق للعلمية ووزن الفعل ، فعلى هذا يكون الاسمان الأعجميان محمولين على العربيين ، وقد قال ابن الحاجب فى الإيضاح : الاسم الأعجمى إذا وافق لفظه عربيا أو قُصد إليه بالتسمية فلا اعتداد بالعجمة[4] ، وظاهرُ هذه العبارة أنه إذا وافق الأعجمي عربيًا ممنوعًا من الصرف ، لم يُعتد بالعجمة فى تعليل منعه من الصرف ، بل يُعلَّلُ منعه بغير العجمة ، كما فى هذين الاسمين ، وكما فى « يحيى » ، فإذا كان ذلك مراداً له فهو قول وجيه .

**والثالث** : تجويز القول بمنعهما للعلمية والعجمة ، أو للعلمية ووزن الفعل ، وقد مشى على ذلك الزمخشرى وأبو حيان والسمين[5] ، يقول أبو حيان : قرأ الجمهور :

---

(١) لغة القرآن الكريم ص ٣٤ ، ٣٥ . (٢) تفسيره بحاشية الشهاب ٨/ ٢٥٣ .

(٣) معانى الفراء ٣/ ١٨٩ ، ومعانى الزجاج ٥/ ٢٣١ ، والمشكل ٢/ ٤١٢ ، والتبيان ٢/ ١٢٤٢ ، والبيان ٢/ ٤٦٥ ، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٥٣ .

(٤) الإيضاح شرح المفصل ١/ ١٤٧ . (٥) الكشاف ٤/ ١٦٤ ، والبحر ٨/ ٣٣٧ ، والدر المصون ١٠/ ٤٧٤ .

« ولا يغوث ويعوق » بغير تنوين ، فإن كانا عربيين : فمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وإن كانا عجميين فللعجمة والعلمية[1] .

والذى أذهب إليه وأختاره من ذلك هو المذهب الثانى ، وخلاصته أنهما وإن كانا أعجميين ، إلا أنهما وافقا علمين عربيين ممنوعين من الصرف فعوملا معاملتهما فى منع الصرف ، كما أن وداً وسواعا ونسرا ، لما وافقت أعلاماً عربية مصروفة صرفت .

هذا وقد قرأ المطوعىّ ، والأعمش، بالصرف « يغوثًا ويعوقًا » [2] ، وللعلماء فى ذلك توجيهان :

الأول : أن هذا من باب صرف ما لا ينصرف للتناسب ، وقد عبر عنه الزمخشرى بقوله : لعله - أى القارئ - قصد الازدواج ، فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات « وداً وسواعًا ونسراً » [3] .

وقال أبو حيان : صرفه لمناسبة ما قبله وما بعده من المنونّ إذ قبله وداً وسواعًا وبعده نسراً[4] .

الثانى : أن ذلك جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقًا ، وهى لغةٌ حكاها الكسائى[5] وغيره ، وضعف ذلك الشهاب ، بأن هذه اللغة غير فصيحة؛ فلا ينبغى التخريج عليها[6] .



## (ب) البدل وعطف البيان

الأعلام الممنوعة من الصرف فى هذين الموقعين هى :

- « إبراهيم » وما عُطف عليه فى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ﴾[7] فهو بدل من « عبادنا » أو عطف بيان له ، والجميع داخلون فى العبودية والذكر .

(١) البحر ٨/ ٣٣٧ .
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٤، والإتحاف ٢/ ٥٦٤ .
(٣) الكشاف ٤/ ١٦٤ .
(٤) البحر المحيط ٨/ ٣٤٢ .
(٥) المصدر السابق ، والدر ١٠/ ٤٧٥ .
(٦) حاشيته على البيضاوى ٨/ ٢٥٣ .
(٧) سورة ص : ٤٥ .

وهذا التوجيه يوافق قراءة الجماعة ، إلا ابن كثير فإنه قرأ ( عبدَنا ) بالإفراد ، وفي قراءته وجهان[1] :

**أولهما :** أن إبراهيم وحده لمزيد شرفه واختصاصه بالمنزلة الرفيعة بدل من « عبدَنا » أو عطف بيان له ، وما بعده معطوف على « عبدنا » فيكون « إبراهيم » داخلا في العبودية والذكر ، واسحاق ويعقوب داخلين في الذكر لا غير ، وهما داخلان في العبودية في غير هذه الآية ، وهذا التوجيه اقتصر عليه أبو حيان[2] .

**ثانيهما :** أن « عبدَنا » بمعنى عبيدنا فهو جنس في معنى الجمع ، ووُضع موضع الجمع ، فيكون الإعراب والمعنى كما في القراءة الأولى .

ـ « أيوب » في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ ﴾[3] فهو عطف بيان لـ « عبدَنا » أو بدل منه[4] .

ـ « جهنّم » في قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ﴾[5] فإنه بدل من « دار البوار » أو عطف بيان[6] له ، وهذا مبني على أن الإحلال في الآخرة ، وهو الراجح .

وقيل : الإحلال في الدنيا ، ودار البوار هي قليب بدر وغيره من المواضع التي قُتلوا فيها ، وعلى هذا يُعرب « جهنم » مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور ، ويكون منصوباً على الاشتغال ، والتقدير : يصلون جهنم يصلونها[7] ، وهو نصب مرجوح من جهة أنه لم يتقدم ما يرجح النصب ، ولا ما يجعله مساويًا للرفع ، وقد قرأ برفع « جهنم » ابن أبي عبلة[8] ، فإذا حملت الآية على الاشتغال كان راجحًا ، وليس من المقبول حمل قراءة الجماعة على وجه مرجوح ، فلهذا كان الإعراب الأول هو الراجح ، ويمكن حمل قراءة ابن أبي عبلة على أن « جهنمُ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : مأواهم أو مهادهم ونحوه[9] .

---

(١) انظر المشكل ٢/ ٢٥٠ ، والكشاف ٣/ ٣٧٧ ، والتبيان ٢/ ١١٠٢ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٦١٣ ، وتفسير البيضاوي ٧/ ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٠١ .

(٣) سورة ص : ٤١ .

(٤) الكشاف ٣/ ٣٧٦ ، والبيضاوي ٣١٤ ، والبحر ٧/ ٤٠٠ .

(٥) سورة إبراهيم : ٢٨ ، ٢٩ .

(٦) الكشاف ٢/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، والبيان ١/ ٥٨٢ ، والتبيان ٢/ ٧٦٩ ، والبيضاوي ٥/ ٢٦٦ ، والدر ٧/ ١٠٢ .

(٧) التبيان ٢/ ٧٦٩ ، والبحر ٥/ ٤٢٤ .

(٨) البحر ٥, ٤٢٤ .

(٩) المصدر السابق .

ومثله « جهنَّم » في قوله تعالى : ﴿ وإنَّ للطَّاغِين لَشرَّ مآبٍ ۝ جهنَّم يصْلَونها ﴾[1] فإنه بدل من « شر مآب »[2] الواقع اسمًا لإن ، أو عطف بيان له[3] ، ولهذا نُصب ، وقد أجاز فيه أبو البقاء وغيره النصب على الاشتغال ؛ والتقدير : يصلون جهنَّم يَصلونها ، ويقال فيه ما قيل في سابقه[4] .

ـ « داود » في قوله تعالى : ﴿ واذْكُرْ عَبْدَنَا داوُدَ ﴾[5] فإنه بدل من « عبدنا »[6] أو عطف بيان له .

ـ « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[7] فإنه في موضع نصب على أنه بدل من « المسيح » أو عطف بيان له[8] .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ ووَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾[9] ، والراجح في توجيه الآية أن « أخاه » مفعول به لـ « وهبنا » وعلامة نصبه الألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وقد استظهر ذلك أبو حيان وغيره[10] ، و « هارون » عطف بيان لـ « أخاه » أوبدل منه[11]، وفي هذا التوجيه تكون « منْ » تعليلية ؛ أي من أجل رحمتنا[12] .

وقال بعض العلماء : « أخاه » بدل من « منْ » في قوله « من رحمتنا » ؛ لأن « منْ » للتبعيض ، والتقدير : ووهبنا له بعض رحمتنا أخاه هارون ، وهذا قول ضعيف لا يعرج عليه ، لأن كون « منْ » اسما لما فيها من معنى التبعيض خلاف الظاهر ، وإبدال الاسم من الحرف لا نظير له ، ولهذا قال أبو حيان[13] : « الذي يظهر أن « أخاه » مفعول بقوله : « ووهبنا » ولا ترادف « من » بعضا فتبدل منها » .

وقيل : « أخاه » بدل من شئ مقدر ، والتقدير : ووهبنا له شيئًا من رحمتنا أخاه ، وهذا ضعيف أيضا ؛ لأن الإبدال من المحذوف ليس موجودا في كلام العرب .

---

(1) سورة ص : ٥٥ ، ٥٦ .
(2) التبيان ٢/ ١١٠٤ ، والدر المصون ٩/ ٣٨٧ .
(3) الدر ٩/ ٣٨٧ .
(4) التبيان ٢/ ١١٠٤ ، والدر ٩/ ٣٨٧ ، وحاشية الشهاب ٧/ ٣١٧ .
(5) سورة ص : ١٧ .
(6) التبيان ٢/ ١٠٩٨ .
(7) النساء : ١٥٧ .
(8) البيان ١/ ٢٧٣ ، والتبيان ١/ ٤٠٥ .
(9) مريم : ٥٣ .
(10) البحر ٦/ ١٩٩، وحاشية الشهاب ٦/ ١٦٥ .
(11) المصدران السابقان ، والكشاف ٢/ ٥١٣ ، والتبيان ٢/ ٨٧٦ .
(12) الدر المصون ٧/ ٦٠٧ .
(13) البحر ٦/ ١٩٩ .

هذا ، وقد أجاز بعض العلماء[1] ، أن يكون « هارون » منصوبا بإضمار أعني ، وهذا الوجه لا يحتاج إليه فمتى أمكن حمل الآية على وجه لاتقدير فيه مع مناسبته للمعنى ، فهو أولى بالقبول مما فيه تقدير .

ومثله « هارون » في قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴾[2] ، وقد أعربه مكي[3] بدلا من وزيراً ، وأجاز غيره أن يعرب بدلاً أو عطف بيان[4] . وهذا الإعراب هو الظاهر لخلوه من التقديم والتأخير والتقدير ، وهو مبني على أن « اجعل » قد استوفى مفعولية ، وهما « لي وزيراً » .

وقد أجاز الزمخشري[5] ، وأبو البقاء [6] ،أن يكون « هارون » هو المفعول الأول لـ « اجعل » « ووزيراً » هو مفعوله الثاني ، وقَدم الثاني على الأول عناية بأمر الوزارة .

وأجاز أبو البقاء[6] أن يكون « هارون » منصوبًا بفعل محذوف تقديره : أضمم إليّ هارون ، ولاحاجة إلى هذا التقدير ؛ لأن الكلام تام بدون هذا المقدَّر .

ومثله « هارون » في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا ﴾[7] والراجح في إعرابه أنه بدل من « أخاه » المنصوب بـ « جعلنا »[8] أو عطف بيان له[9] ، « وأخاه » هو المفعول الأول لجعلنا ، والمفعول الثاني إما « معه » وإما « وزيراً »[10] . وقيل : هو منصوب على القطع[11] ؛ أي أن ناصبه فعل محذوف ، ولاحاجة إلى هذا الإعراب ؛ لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير .

□ □ □

---

(1) الدر المصون ٧/ ٦٠٧ .
(2) طه : ٢٩ ، ٣٠ .
(3) المشكل ٢/ ٦٦ .
(4) التبيان ٢/ ٨٩٠ ، والبحر ٦/ ٢٤٠ .
(5) الكشاف ٢/ ٥٣٥ .
(6) التبيان ٢/ ٨٩٠ .
(7) الفرقان : ٣٥ .
(8) التبيان ٢/ ٩٨٦ .
(9) الدر ٨/ ٤٨٢ .
(10) البحر ٦/ ٤٩٨ ، والدر ٨/ ٤٨٢ .
(11) الدر ٨/ ٤٨٢ .

# الفصل الرابع

## الأعلام المجرورة الممنوعة من الصرف

## وتقع في المواقع الآتية :

١ ـ المجرور بالحرف .

٢ ـ المجرور بالإضافة .

٣ ـ المجرور بالتبعية .

## الأعلام المجرورة بحرف الجر

### وهي أربعة وعشرون علماً ، وفيما يلي تفصيل القول فيها :

ـ « آدم » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾[1] وآدم هنا مجرور باللام ، وقد تأول المفسرون هذه الآية ؛ لأن السجود في الأصل : تذلل مع تطامن ، وفي الشرع : وضع الجبهة على الأرض على قصد العبادة .

والمأمور به في الآية ، إما المعنى الشرعي ، فيكون المسجود له في الحقيقة هو الله تعالى ، وجعل آدم قبلة سجودهم تعظيماً لشأنه ، أو سبباً لوجوبه كما جُعلت الكعبة قبلة للصلاة ، والصلاة لله ، فمعنى اسجدوا لآدم ، اسجدوا إلى آدم ، واللام بمعنى إلى.

وإما أن يكون المأمور به هو المعنى اللغوي ، وهو التواضع لآدم تحية وتعظيماً له كسجود إخوة يوسف له في قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾[2] ، وهو سجود انحناء ولم يكن فيه وضعٌ للجبهة على الأرض[3] ، وعلى هذا تكون اللام على معنى التعليل ؛ أي اسجدوا لتحية آدم وتعظيمه .

وذكر أبو حيان[4] وجهاً ثالثاً تكون فيه اللام بمعنى مع ، وهو أن السجود كان لله تعالى ، فسجد آدم وسجدت الملائكة مؤتمين به ، وشرفه الله تعالى بأن جعله إماما يقتدون به ، والمعنى : اسجدوا مع آدم .

ويرى صاحب التحرير والتنوير[5] أن تعدية « اسجدوا » لاسم آدم باللام دالٌّ على أنهم كُلِّفوا بالسجود لذاته ، وهو أصل دلالة لام التعليل إذا علق بمادة السجود مثل قوله : ﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾[6] ، قال : ولا يعكر عليه أن السجود في الإسلام لغير الله محرم ؛ لأن هذا شرع جديد نسخ ما كان في الشرائع الأخرى ؛ ولأن سجود الملائكة من عمل العالم الأعلى ، وليس ذلك بداخل تحت تكاليف أهل الأرض .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ ﴾[7] ؛ وآدم فيه مجرور بـ « إلى » والجار مع المجرور متعلق بـ « عهدنا » .

---

(1) البقرة : ٣٤ . (2) يوسف : ١٠٠ . (3) حاشية الجمل : ١/ ٤٠ .
(4) البحر المحيط ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ . (5) تفسيره ١/ ٤٢٢. (6) النجم : ٦٢ .
(7) طه : ١١٥ .

- « إبراهيم » في مواضع من القرآن الكريم : منها قوله تعالى : ﴿ لِمَ تُحاجُّون في إبْرَاهِيمَ ﴾[1] ، وهو في الآية مجرور بفي على حذف مضاف ؛ لأن الذوات لا مجادلة فيها ، والتقدير : في شرع إبراهيم أو في دين إبراهيم[2] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إبْرَاهِيمَ ﴾[3] وإبراهيم في الآية مجرور بـ « في » وفي الجار والمجرور فيها خمسة أوجه[4] :

**أولها** : أنه نعت ثان لـ « أسوة » : أي كائنةٌ في إبراهيم .

**ثانيها** : أنه متعلق بـ « حسنة » تعلق الظرف بالعامل .

**ثالثها** : أنه حال من الضمير المستكن في « حسنة » : أي أسوة حسنة كائنةً في إبراهيم .

**رابعها** : أنه خبر لـ « كان » وأمَّا « لكم » فليس هو الخبر ، وإنما هو متعلق بـ « كان » عند مَن جوَّز تعلق الظرف بها من النحويين ، ومن لا يجيز ذلك فـ « لكم » عنده تبيين .

**خامسها** : أنه متعلق بـ « أسوة » ، كما تقول : لي أسوة في فلان ، وهذا الوجه منعه أبو البقاء ؛ لأن « أسوة » قد وصف بـ « حسنة » وهو اسم مصدر ، والمصدر واسمه إذا وُصف لا يعمل ؛ لأن الوصف يضعف شبهه بالفعل ، وقال السمين : هذا لا يبالى به ؛ لأنه يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيره ؛ أي أنه يغتفر عمل المصدر واسمه في الظرف وإن كان موصوفًا .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾[5] . واللام في « لإبراهيم » لها ثلاثة أوجه :

أولها : أنها زائدة[6] ، ومعنى « بَوَّأْنَا » : أنزلنا ؛ أي أنزلنا إبراهيم مكان البيت ، وقد بدأ أبو البقاء[7] بتقرير زيادة اللام ، وقال : الدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا

---

(١) آل عمران : ٦٥ . (٢) البحر ٢/ ٤٨٤ ، والدر المصون ٣/ ٢٣٤ .
(٣) الممتحنة : ٤ .
(٤) انظر التبيان ٢/ ١٢١٨ ، والدر المصون ١٠/ ٣٠٣ ، وحاشية الجمل ٤/ ٣٢٦ .
(٥) الحج : ٢٦ .
(٦) الدر المصون ٨/ ٢٦١ ، وحاشية الجمل ٣/ ١٦٣ .
(٧) التبيان ٢/ ٩٣٩ .

بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[1] ، كما أجاز زيادتها مكي[2] وأبو البركات[3] ؛ لأن « بوأ » يتعدى إلى مفعولين : فـ « إبراهيم » هو المفعول الأول ، و « مكان » هو المفعول الثاني ، وأجازه أيضًا أبو حيان[4] ، وذكر أن المعنى ، جعلناه يبوء إلى مكان البيت كما في قوله تعالى : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[5] ، وقول عمرو بن معد يكرب :

كم من أخ لي صالحٍ بوَّأته بيــدىَّ لحدا

وهذا الإعراب مع شهرته ضُعِّف بأن هذا الموضع ليس من المواضع التي تجيء فيها اللام زائدة[6] .

وثاني الأوجه أن اللام معدية للفعل على أنه مضمَّن معنى فعل يتعدى بها ، وذكر أبو البقاء أن بوَّأنا فيه بمعنى هيَّأنا ، ومشى الزمخشري[7] ومكي وأبو البركات على أنه بمعنى جعلنا ، و « مكان البيت » ظرف ، والمفعول محذوف ، والتقدير : جعلنا لإبراهيم مكان البيت منزلاً .

والوجه الثالث أنها للعلة ومفعول « بوَّأنا » محذوف ، والتقدير : بوَّأنا الناس لأجل إبراهيم مكان البيت ؛ أي كرامة له وعلى يديه ، والراجح عندي أن اللام معدية ، وأن بوَّأنا ضمِّن معنى هيَّأنا .

ـ « إسحاق » في قوله تعالى : ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ ﴾[8] ومثله : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ﴾[9] .

ـ « إلياسين » في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾[10] والظاهر أنه لغة في « إلياس » الذي هو علم لنبي الله إلياس بن ياسين ، فهو كقولهم في ميكال : ميكائيل ، وفي جبريل : جبرائيل ؛ لأنه علم أعجمي سرياني[11] تصرفت فيه العرب بالتغيير كغيره من الأسماء الأعجمية ، وقد اختار ذلك الزمخشري ، وقال بعد ذكر الأوجه التي ورد بها : هي لغات في إلياس ، ولعل لزيادة الياء والنون في السريانية معنى[12] .

وقال القرطبي[13] مثل ذلك القول ، كما اختار ذلك البيضاوي وشبهه

---

(١) يونس : ٩٣ . (٢) المشكل ٢/ ٩٧ . (٣) البيان ٢/ ١٧٣ .
(٤) البحر ٦/ ٣٦٣ . (٥) العنكبوت : ٥٨ . (٦) الشهاب على البيضاوي ٦/ ٢٩٢ .
(٧) الكشاف ٣/ ١٠ . (٨) الصافات : ١١٢ ، ١١٣ . (٩) هود : ٧١ .
(١٠) الصافات : ١٣٠ . (١١) انظر ص ٣١ . (١٢) الكشاف ٣/ ٣٧٢ .
(١٣) تفسيره ١٥/ ١١٨

بـ « سيناء » و « سينين » . وقال الشهاب : وجه الشبه بينهما أنه علم غيرعربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى[1] .

وقد قيل فيه : إنه علم عبراني ، كما قيل : إن الياء والنون فيه مزيدتان مراعاة للفواصل[2] .

وفي « إلياسين » وجه ثان اقتصر عليه أبو البقاء وأبو حيان[3] ، وأجازه أبو البركات وصاحب الإتحاف[4] ، وهو أنه جمع مفرده إلياسيّ بياء النسب ، ثم خُفف بحذف ياء النسب وجمع ، كما قالوا الأشعرون في جمع أشعري ، والأعجمون في جمع أعجمي .

وفيه وجه ثالث ، وهو أنه جمع مفرده إلياس ، وقد مشى على ذلك الجلال المفسر[5] ، فذكر أن المراد به إلياس ومن آمن معه ، فالمراد بـ « إلياسين » : إلياس ومن تبعه من قومه ، كأن كل واحد من قومه سُمِّيَ إلياس ثم جمع على إلياسين ، فهو من باب التغليب ، كما يقال : المهلَّبون في المهلَّب وبنيه ، وهذا معترض بأنه لو كان جمعًا لوجب تعريفه بالألف واللام ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾[6] ، والذي قبله معترض بذلك ، وبأن جمع المنسوب بحذف ياء النسب قليل ملبس فلا ينبغي أن يوجه به القرآن الكريم[7] .

ويقوى التوجيه الأول قول الله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾[8] ؛ إذ الظاهر أن الضمير فيه لـ « إلياس » عليه السلام ، وذلك هو المناسب لنظم سائر القصص في السورة ؛ حيث يذكر السلام على النبى أو الرسول بعد ذكر قصة من قصصه[9] .

والقراءة التي ذكرناها ووجهنا عليها الآية هى قراءة عاصم وحمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير، وضبطها : إلياسين بهمزة مكسورة غير ممدودة تتبعها لام ساكنة.

وفي هذا الحرف قراءة أخرى قرأ بها نافع وابن عامر ويعقوب وزيد بن علي وهى « آل ياسين » بفتح الهمزة ومدها بلفظ « آل » الذي أصله أهل مضافًا إلى ياسين .

---

(١) الشهاب على البيضاوى ٧/ ٢٨٤ .
(٢) الإعلام بأصول الأعلام ص ٤٤ .
(٣) التبيان ٢/ ١٠٩٣ ، والبحر ٧/ ٣٧٣ .
(٤) البيان ٢/ ٣٠٨ ، والإتحاف ٢/ ٤١٦ .
(٥) تفسيره ٣/ ٥٥٢ .
(٦) الشعراء :١٩٨ .
(٧) الكشاف ٣/ ٣٥٢ ، والبيضاوى ٧/ ٢٨٤ .
(٨) الصافات : ١٣١ .
(٩) انظر حجة القراءات لابن زنجلة ص ٦١٠ ، وتفسير البيضاوى بحاشية الشهاب ٧/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

وقد ذكر مكي وغيره[1] أنها في المصحف بفصل « ال » عن ياسين ، وذلك يقوي تلك القراءة . والمختار عند الزمخشري وغيره[2] أن « ياسين » هو أبو إلياس ، فيكون المراد بآل ياسين ابنه إلياس ؛ فكأنه قيل : سلام على ابن ياسين ، وهذا هو المناسب للقراءة الأولى ، وهو المناسب أيضًا لنظم سائر القصص في السورة كما ذكرنا فيما سبق .

وقد قيل : إن ياسين المراد به نبينا ﷺ ، وهو قول لم ينظر قائله إلى النَّظم القرآني في السورة ، وفي هذه القراءة يكون « ياسين » مجروراً بالإضافة ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة ، كما كان الشأن في « إلياسين » في القراءة السابقة .

ـ « بكة » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾[3] : وهوعَلَمٌ للبلد الحرام ،كما أن مكة علم له ، فهما مترادفان ، وقد اختار ذلك الزجاج[4] ، وتبعه الزمخشري وغيره[5] ، وقيل : هو اسم لبطن مكة ، وقيل : اسم لمكان البيت[6] ؛ أي أن بكة موضع البيت الحرام وهو المسجد ، ومكة : سائر ما حوله وهو البلدة ، وهذا قول حكاه الزجاج ثم قال : « والإجماع أن بكة ومكة الموضع الذي يحج الناس إليه ، وهي البلدة » ، كما ضَعَّفه أبو حيان[7] قائلاً : « الباء في « ببكة » ظرفية كالباء في قولك : زيد بالبصرة ، وذلك يضعف قول من قال : إن بكة هي المسجد ؛ إذ يلزم عليه أن يكون الشيء ظرفًا لنفسه ، وذلك لا يصح » ، وتعقَّبه السمين[8] بأن البيت في المسجد على الحقيقة ، ورجح القول بأن المراد ببكة المسجد ، بأن اشتقاقه من التباكّ وهو الازدحام الذي يحصل فيه عند الطواف[9] .

وعلى القول بأن « مكة » و « بكة » مترادفان يكون « بكة » بالباء لغة في « مكة » ؛ كما قالوا : أمر راتب وراتم ، ولازب ولازم ، والميم والباء تعقب إحداهما الأخرى كثيراً في كلام العرب ، ومن ذلك أيضًا قولهم : النبيط والنميط في اسم موضع

---

(١) المشكل ٢/ ٢٤٢ ، وتفسير البيضاوي ٧/ ٢٨٤ .

(٢) الكشاف ٣/ ٣٥٢ ، والبيضاوي ٧/ ٢٨٤ ، والبحر ٧/ ٣٧٣ ، والاتحاف ٢/ ٤١٥ .

(٣) آل عمران ٩٦ (٤) معانيه ١/ ٤٥٤ .

(٥) الكشاف ١/ ٤٤٦ ، والمفردات ص ٥٧ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٣/ ٤٧، وتفسير الجلالين ١/ ٢٩٧ .

(٦) الدر المصون ٣/ ٣١٥ (٧) البحر ٣/ ٦

(٨) الدر ٣/ ٣١٥ (٩) المصدر السابق

بالدهناء ، وقولهم : سبد رأسه وسمدها : أى حلقها ، وقولهم : حمًى مغمطة ومغبطة أى ملازمة[1] .

و « بكة » ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأنه علم على مؤنث وهو البلدة ، وقد خُتم بتاء التأنيث ، واشتقاقه يصلح أن يكون من البك بمعنى الازدحام ؛ لازدحام الحجيج في بكة ، ودفع بعضهم بعضًا في الطواف ، وأن يكون من البك بمعنى الدق[2] ؛ لأنها تبك أعناق الجبابرة ، أى تدقها فتهلكهم ، إذا أرادوها بسوء ، والجار والمجرور « ببكة » متعلقان بمحذوف صلة للموصول ، والتقدير : للذي استقر ببكة أي في بكة[3] .

- « **بابل** » في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ ﴾[4] والظاهر أنه علم أعجمي أطلق على أرض في سواد الكوفة[5] تشتمل على صقع معروف بالعراق يُنسب إليه السحر والخمر[6] ، ويقع على الجانب الأيسر من نهر الفرات[7] ، وصرح المحبي بأنه سرياني[8] ؛ فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لكونه زائدًا على ثلاثة أحرف[9] .

وقد قيل : هو لفظٌ عربى مُشتق من تبلبُل الألسنة أى تخالفُها ، وسُمِّيت البلدة بذلك لتبلبل الألسنة بها حين أراد الله أن يخالف بينها فأتت ريح فحشرت الناس إليها فلم يدر أحد ما يقول الآخر، ثم فرقتهم الريح فى البلاد ، فتكلم كل واحد بلغة ، وقيل : لتبلبل الألسنة بها عند سقوط قصر نمروذ ، وقيل : لما أهبط نوح عليه السلام نزل فبنى قرية وسمّاها ثمانين ، فأصبح ذات يوم وقد تبلبلت ألسنتهم على ثمانين لغة[10] . وأرى أن ذلك كله تمحُّل فى الاشتقاق ، وما ذكر فى سبب تسميتها بذلك ، مجرد دعوى لا دليل عليها .

---

(١) المصدر السابق ، والكشاف ١/ ٤٤٦ ، والبيضاوى بحاشية الشهاب ٣/ ٤٧ .

(٢) الدر المصون ٣/ ٣١٥ .

(٣) البيان ١/ ٢١٢ .

(٤) البقرة : ١٠٢ .

(٥) البيضاوى ٢/ ٢١٦ والبحر ١/ ٣٢٩ .

(٦) النهاية فى غريب الحديث ١/ ٩٠ ، وقصد السبيل ١/ ٢٣٤ .

(٧) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٥٦ .

(٨) قصد السبيل ١/ ٢٣٤ .

(٩) الدر المصون ٢/ ٣٢ .

(١٠) ينظر المزهر ١/ ٣٢

وعلى تسليم أن هذا الاسم عربي ، يكون منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأنه علم على أرض أو بلدة ، وإلى ذلك ذهب الأخفش وابن عطية[1] وأجازه السمين[2] .

وعلى القول الأول ، تكون فيه ثلاثة أسباب لمنعه من الصرف وهي العلمية والعجمة والتأنيث .

و « ببابل » يجوز أن يكون متعلقا بـ « أنزل » وباؤه بمعنى في ، أي ما أُنزل على الملكين في بابل ، ويجوز أن يكون حالاً من الملكين ، أي حالة كونهما في بابل أو كائنين في بابل .

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أنزل ، أي وما أُنزل على الملكين كائنا ببابل وقد أجاز هذه الأوجه الثلاثة أبو البقاء وغيره[3] .

ـ « ثمود » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾[4] وهو مجرور بـ« إلى » ، والجمهور على قراءته بمنع الصرف ، وابن وثاب والأعمش يقرءانه بكسر الدال والتنوين ، وكذلك يصرفان « ثمود » في جميع القرآن ، ويجعلانه اسمًا للحي[5] ، والجار مع المجرور هنا متعلق بفعل محذوف تقديره : وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا .

ومنها قوله تعالى : ﴿ أَلا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[6] في قراءة غير الكسائي من السبعة ؛ لأن الكسائي يقرأ « لثمود » بكسر الدال مع التنوين ، ووافقه في ذلك الأعمش[7] ، و « لثمود » في الآية متعلق بالمصدر بُعداً

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[8] و « في ثمود » معطوف على « فيها » من قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾[9] والتقدير : وتركنا في ثمود آية أي في قصة ثمود[10] .

ـ « جبريل » في قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[11] وهو مجرور باللام ، والجار والمجرور يجوز أن يكون صفة لـ « عدوا »

(١) انظر معاني الأخفش ١/ ١٤١ ، والمحرر الوجيز ١/ ٣٦٩ .
(٢) الدر المصون ٢/ ٣٢ ، وانظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٦٠ .
(٣) التبيان ١/ ٩٩ ، والبيضاوي ٢/ ٢١٦ ، والدر المصون ٢/ ٣٢ .
(٤) الأعراف : ٧٣ ، وهود : ٦١ . (٥) البحر المحيط ٤/ ٣٢٧ ، والدر المصون ٥/ ٣٦١ ، والإتحاف ٢/ ١٢٩ .
(٦) هود : ٦٨ . (٧) الإتحاف ٢/ ١٣٠ . (٨) الذاريات : ٤٣ .
(٩) الذاريات : ٣٧ . (١٠) التبيان ٢/ ٢٤٥ ، والبحر ٨/ ١٤٠ . (١١) البقرة : ٩٧ .

متعلقاً بمحذوف ، أي كائنا لجبريل ، ويجوز أن تكون اللام فيه مقوية لتعدية « عدواً » إليه ؛ لضعفه بكونه فرعا في العمل[1] ؛ لأنه من أمثلة المبالغة . والمعنى : مَن كان شديد العداوة لجبريل .

- « جهنّم » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾[2] والظاهر أن « إلى » الجارة لـ « جهنّم » معناها هنا الغاية ، والمعنى أن جهنم منتهى حشر الكافرين ، قال أبو حيان[3] : « وأبعد من ذهب إلى أن « إلى » في معنى في ، فيكون المعنى أنهم يُجمعون في جهنّم » .

والجار مع المجرور هنا متعلق بـ « تُحشرون » .

ومنها قوله تعالى : ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيراً ﴾[4] ( وكفى ) في الآية : فعل ماض وبجهنّم فاعله على زيادة الباء فيه ( وسعيرا ) تمييز[5] وزيادة الباء في هذه الآية ونحوها غالبة نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[6] . وقد علل الزجاج دخول الباء على فاعل « كفى » بتضمن ( كفى معنى : اكتف )[7] ، قال ابن هشام : وهو من الحسن بمكان[8] .

ومنها قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ﴾[9] واللام الجارة لـ « جهنم » في هذه الآية هي لام الصيرورة والعاقبة ، والمعنى : خلقنا كثيراً من الجن والإنس صائرين لعذاب جهنم ، وهذا القول رده ابن عطيه[10] من جهة الصناعة فقال : « ليس هذا بصحيح ، ولام العاقبة إنما تتصور إذا كان فعل الفاعل لم يُقصد به ما يصير الأمر إليه ، وأما هنا فالفعل قُصد به ما يصير الأمر إليه من سكناهم لجهنم » ونصره أبو حيان من جهة المعنى مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾[11] قال : « فإثبات كونها للعلة ينافي قوله « ليعبدون » أقول : ما ذكره أبو حيان ، لا يستلزم القول بأن اللام في الآية لام العاقبة والصيرورة ؛ لأن هذا ليس

---

(١) الدر ٢/ ١٨ ، وحاشية الجمل ١/ ٨٢ ،وانظر أوضح المسالك ٣/ ٣٢.
(٢) آل عمران : ١٢ . (٣) البحر ٢ / ٣٩٣ . (٤) النساء : ٥٥ .
(٥) الدر ٤/ ٧ ، وحاشية الجمل ١/ ٣٩٢ . (٦) النساء : ٧٩ ، ١٦٦ ، والفتح : ٢٨ .
(٧) معانيه ٢/ ١٣٤ . (٨) مغني اللبيب ص ١٤٤ . (٩) الأعراف :١٧٩ .
(١٠) المحرر الوجيز ٧/ ٢٠٩ ، وانظر البحر ٤/ ٤٢٦ ، والدر ٥/ ٥٢١ .
(١١) الذاريات : ٥٦ .

موضعها كما وضّحه ابن عطية ، فالرَّاجح أنها في الآية لامُ العلَّة ؛ إذ لما كان مآل أهل النار إليها ، جعل ذلك سببًا لخلقهم على سبيل المجاز ، وإقامة المسبّب مقام السبب ، لأنهم خُلقوا للخلافة في الأرض فكفروا بخالقهم وعصوا أوامره ولم يتوبوا ، فاستحقوا بذلك جهنَّم ، فكأنهم خُلقوا لها[1] . وقيل : إن الآية من قبيل القلب ، والأصل : ولقد ذرأنا جهنم لكثير من الجن والإنس ، وهذا القول غير سديد ؛ لأن القلب لا يكون إلا في الشعر على الصحيح ، فلا حاجة إلى ادعائه هنا[2] .

و « لجهنم » متعلق بـ « ذرأنا » ، وهو المختار ، وأجاز بعضهم أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « كثيرًا » ؛ لأنه في الأصل صفة له لو جاء متأخرًا عنه[3] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾[4] و « إلى جهنم » متعلق بمحذوف واقع حالاً والتقدير : مقلوبين أو مسحوبين إلى جهنم[5] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾[6] والجار والمجرور هنا في موضع رفع ؛ لأنه قائم مقام الفاعل ونائب عنه ، وهو اختيار مكي[7] وأبي البركات[8] وقيل : نائب الفاعل ضمير المصدر ، والتقدير : جيء هو ، أي المجيء ، وأجاز مكي أن يكون النائب هو يومئذ والراجح الأول لوضوح المعنى معه بلا تكلف .

ـ « جالوت » في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ ﴾[9] ، و « بجالوت » هنا متعلق بالاستقرار الذي تعلق به « لنا » الواقع خبرًا لـ « لا » النافية للجنس[10] ، وأجاز أبو البقاء[11] أن يكون « بجالوت » خبرًا لـ « لا » متعلقًا بمحذوف ، والأول أظهر .

وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ .. ﴾[12] و « لجالوت » متعلق بـ « برزوا » ويجوز أن يكون في موقع الحال ، أي برزوا قاصدين لجالوت[13] .

---

(١) الدر المصون ٥/ ٥٢١ ، وحاشية الجمل ٢/ ٢١٣ . (٢) البحر ٤/ ٤٢٦ ، والدر ٥/ ٥٢١ .
(٣) الدر المصون ٥/ ٥٢١ . (٤) الفرقان : ٣٤ .
(٥) البيضاوي بحاشية الشهاب ٦/ ٤٢٣ . (٦) الفجر : ٢٣ .
(٧) المشكل ٢/ ٤٧٥ . (٨) البيان ٢/ ٥١٢ . (٩) البقرة : ٢٤٩ .
(١٠) التبيان ١/ ١٠٥ ، والبحر ٢/ ٢٦٧ ، والدر ٢/ ٥٣١ . (١١) التبيان ١/ ١٠٥ .
(١٢) البقرة : ٢٥٠ . (١٣) التبيان ١/ ١٠٥ ، والدر ٢/ ٥٣٣ .

- « داود » في قوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ ﴾ [1] وما كان مثله [2] ، والجار والمجرور فيه يتعلقان بـ « دخلوا » .

- « سبأ » في قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[3] في قراءة البزّي وأبي عمرو وابن محيصن واليزيدي ، بفتح الهمزة بغير تنوين[4] ، والمختار أنه علم على قبيلة باليمن سُمِّيت باسم جدٍّ لها وهو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[5] .

وذهب بعض العلماء إلى أن « سبأ » علم على مدينة باليمن تُعرف بـ « مأرب » وبينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام ، واختار ذلك الراغب ، والزبيدي ، وغيرهما[6] وأجاز أبو البقاء وغيرُه القولين[7] وعلى القولين هو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأنه علم على قبيلة أو بقعة ، فأمّا قراءة من قرأ : ﴿ من سبأى ﴾[8] فـ « سبأى » فيه ممنوع من الصرف للتأنيث اللازم حيث ختم بألف التأنيث المقصورة ، وأمّا ما روى عن اليزيدي أنه قرأ « من سبا » بألف ساكنة[8] فيحتمل المنع من الصرف لكونه علمًا على القبيلة أو المدينة ، ويحتمل الصرف بإرادة الحى أو الموضع ، ومثلها في الحكم قراءة قنبل : ﴿ من سبأ ﴾ بسكون الهمزة وهى من إجراء الوصل مجرى الوقف[9] .

وأما قراءة الباقين : ﴿ من سبأٍ ﴾ بالجر والصرف[10] فهى على أن « سبأ » يراد به الحى أو الجد الأعلى ، أو يؤول بالبلد أو الموضع في قول من فسره أولاً بالبقعة أو المدينة ، و« من سبأ » جار ومجرور متعلقان بـ « جئتك » . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ ﴾[11] ، فقد قرأه بمنع الصرف أبو عمرو والبزّي[12] - .

- « سقر » في قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾[13] والجار والمجرور هنا متعلقان بـ « سلك » .

---

(1) سورة ص : ٢٢ . (2) سورة ص : ٣٠ . (3) النمل : ٢٢ . (4) الإتحاف ٢/ ٣٢٥ .

(5) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٢٢٩ ،وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٩ ، والبيضاوى ٧/ ٤٢ .

(6) المفردات ص ٢٢٣ ، وتاج العروس ( سبأ ) ، وقصد السبيل ٢/ ١١٥ .

(7) التبيان ٢/ ١٠٠٧، والبحر ٧/ ٦٦ ، والدر ٨/ ٥٩٤ ، وروح المعاني ١٩/ ١٨٦ ، ١٨٧ .

(8) البحر ٧/ ٦٦ . (9) المصدر السابق ،والإتحاف ٢/ ٣٢٥ .

(10) المصدران السابقان ، والدر ٨/ ٥٩٤ (11) سبأ : ١٥ . (12)جـ الإتحاف ٢/ ٣٨٤ .

(13) المدثر :٤٢ .

ـ « سليمان » في قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾[1] وما كان مثله[2] ، والجار والمجرور فيه يتعلقان بمحذوف تقديره : وسخرنا لسليمان الريحَ ، وقد صرَّح بهذا المقدر في قوله تعالى : ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ ﴾[3] [4].

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ ﴾[5] والجار والمجرور فيه يتعلقان بفعل محذوف تقديره : وسخرنا لسليمان الريح ، وهذا على قراءة الجمهور بنصب « الريح » وقد قرأ أبو بكر برفعها[6]، وخُرِّجت على أن الجار والمجرور في موقع الخبر عن الريح على حذف مضاف ، والأصل ، ولسليمان تسخيرُ الريحِ ، وأجاز بعضهم أن يكون الخبر عن « الريح » مقدراً ، والجار والمجرور متعلقان به ، أي : ولسليمان الريح مسخرةٌ . وأجاز آخرون أن يكون « الريح » فاعلاً للجار والمجرور لنيابته عن الفعل وإن لم يعتمد على شيء على مذهب الأخفش[7] .

ـ « عاد » في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾[8] في قراءة الحسن بمنعه من الصرف ، وجره بالفتحة[9] ، وهذا المنع لكونه علمًا على قبيلة ، ففيه العلمية والتأنيث ، ولما كان هذا العلم المؤنث ثلاثيًا ساكن الوسط ، جاز فيه الصرف وتركه ، وكلاهما مسموع ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الأصح ، وقد قرأ الجماعة « بعاد » بكسر الدال والتنوين ، وإنما جاز صرفه لخفته بسكون وسطه ، ، ويرى أبو علي الفارسي أن الأجود في نحوه هو الصرف ، وقراءة الجماعة ترجح ذلك .

ـ « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾[10] وما كان مثله[11] ، وهو في موضع جر بالباء ، وهي باء التعدية ؛ لأن المعنى : جئنا على آثارهم بعيسى بن مريم قافيًا لهم أي تابعًا لهم ؛ لأن قفينا أصله قفا يقفو بمعنى تبع ، وقوله : « على آثارهم » متعلق بقفينا لتضمينه المعنى المذكور .

والتضعيف في « قفينا » ليس للتعدية ؛ لأن الفعل قبل التضعيف متعدٍّ إلى واحد كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[12] وكما تقول : قفا فلان أثر فلان أي تبعه .

---

(1) الأنبياء : ٨١ . (2) النمل : ١٧ ، ٣٠ . (3) سورة ص : ٣٦ .
(4) انظر الكشاف ٣/ ٢٨٢ . (5) سبأ : ١٢ . (6) البحر ٧/ ٢٦٤ .
(7) المصدر السابق ، والبيان ٢/ ٢٧٦ . (8) الفجر : ٦ . (9) البحر ٨/ ٤٦٩ .
(10) المائدة : ٤٦ . (11) الحديد : ٢٧ . (12) الإسراء : ٣٦ .

وقد ذهب الزمخشري وتبعه البيضاوي إلى أن « قفينا » في هذه الآية ونحوها متعد لمفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بالباء ، والمفعول الأول محذوف و « على آثارهم » كالسادِّ مسده ؛ لأنه إذا قفا به على أثره فقد قفاه به ؛ فالتضعيف عدَّى الفعلَ إلى الثاني بالباء[1] .

واعترض هذا بأن تعدية المتعدي إلى واحد بالباء لا تجوز سواء أكان بالهمزة أو بالتضعيف ، وأجيب عن هذا الاعتراض ، بأن الصواب جواز ذلك لكنه قليل ، وقد جاء منه ألفاظ ، قال : صك الحجرُ الحجرَ وأصككت الحجر بالحجر ، ودفع زيد عمراً وَدَفَعْتُ زيداً بعمرو[2] .

- « فرعون » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ﴾[3] والجار والمجرور فيه متعلقان بمحذوف دل عليه المعنى ، وتقديره : اذهب إلى فرعون ، وهذا تقدير أبي حيان[4] ، وجعلهما أبو البقاء وغيره[5] متعلقين بمقدر في موضع الحال ، والأصل : مرسلاً إلى فرعون ، قال السمين[6] : « وهذا المقدر ينبغي أن يكون حالاً من « برهانان » أي مرسلاً بهما إلى فرعون ، والعامل في هذه الحال ما في اسم الإشارة » أي ما فيه من معنى أشير .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ (٣٠) مِن فِرْعَوْنَ ﴾[7] وفي قوله تعالى ﴿ من فرعون ﴾ وجهان :

**أولهما** : أنه بدل من العذاب المهين بإعادة الجار ، وهو على حذف مضاف ، والتقدير : من عذاب فرعون[8] .

وقال الزمخشري[9] : مِن فرعون : بدل من العذاب المهين ، كأنه في نفسه كان عذابًا مهينًا لإفراطه في تعذيبهم وإهلاكهم ، وعلى ما اختاره الزمخشري لا يكون في الكلام حذفٌ ، وهذا الذي اختاره الزمخشري أجازه أبو البقاء وغيره[10] .

---

(١) الكشاف ١/ ٦١٧ ، وتفسير البيضاوى ٣/ ٢٤٨ .

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوى ٣/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) القصص : ٣٢ . (٤) البحر المحيط ٧/ ١١٨ . (٥) البيان ٢/ ٢٣٣ ، والتبيان ٢/ ١٠٢٠ .

(٦) الدر ٨/ ٦٧٣ . (٧) الدخان : ٣٠ ، ٣١ .

(٨) البيضاوى بحاشية الشهاب ٨ / ٩ ، وتفسير الجلالين ٤/ ١٠٦ ، والدر المصون ٩/ ٦٢٤

(٩) الكشاف ٣/ ٥٠٤ . (١٠) التبيان ٢/ ١١٤٧ ، وتفسير البيضاوى ٨/ ٩ ، والبحر ٨/ ٣٧ ، والدر ٩/ ٦٢٤ .

ثانيهما : أنه حالٌ من العذاب المهين ، والتقدير : واقعًا من جهة فرعون أو كائنًا أو صادراً من فرعون ، وهذا الوجه أجازه الزمخشري وغيره[1] .

وهذه القراءة التي وجّهناها قراءة جمهور القراء ، وقد قرأ ابن عباس « مَنْ فرعونُ » بفتح ميم « مَنْ » ورفع « فرعونُ » على الابتداء والخبر ، وهو استفهام للتحقير[2] ، وقال الزمخشري : « لما وصف عذاب فرعون بالشدة والفظاعة قال « مَنْ فرعونُ ؟ » على معنى : هل تعرفونه من هو في عتوِّه وشيطنته » وتبعه في هذا التوجيه أبو حيان[3] ولم يزد ، وظاهرُه أن الغرض من الاستفهام تهويل أمر فرعون وتعظيمه ، وذكر القاضي أن فيه تنكيراً لفرعون لنكر ما كان عليه من الشيطنة ، ومراده بالتنكير التحقير ، وجعله غير معلوم كالنكرة لما فيه من القبائح التي لم يعهد مثلها ، كما أفاد ذلك الشهاب[4] ، وهو توجيه سديد .

ـ « مَدْيَن » في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[5] وما كان مثله[6] ، والذي أذهب إليه وأختاره أنه علم عربي لقبيلة عربية أرسل إليها شعيب عليه السلام ، وقد ذكر العلماء أن « مَدْيَن » في الأصل علم لرجل من ولد إبراهيم الخليل عليه السلام ، ثم صار اسمًا للقبيلة التي تفرعت منه[7] .

وذكر آخرون أنه علم لمدينة أو قرية على ساحل البحر الأحمر سمِّيت باسم ذلك الرجل ، وبينها وبين مصر مسيرة ثمانية أيام[8] ، وهذه المدينة كانت مشهورة عند العرب ، وهي محاذية لتبوك على نحو من ست مراحل ، وهي أكبر من تبوك ، وبها البئر التي استقى منها موسى عليه السلام لسائمة شعيب عليه السلام[9] ، وقد ذكرها كثير عزة في شعره فقال[10] :

رهبانُ مدينَ والذين عهدتهم ... يبكون من حَذَرِ العذابِ قُعودا

لو يسمعون كما سمعتُ كلامَها ... خرُّوا لعزة رُكَّعًا وسُجودا

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٠٤ ، والبيضاوي ٨/ ٩ ، والبحر ٨/ ٣٧ ، والدر ٩/ ٦٢٤ .

(٢) الدر ٩/ ٦٢٥ . (٣) البحر ٨/ ٣٧ . (٤) حاشيته على البيضاوي ٨/ ٩ .

(٥) جزء من آية وردت في الأعراف : ٨٥ ، هود : ٨٤ ، والعنكبوت : ٣٦ . (٦) هود : ٩٥ .

(٧) البحر ٤/ ٣٣٦ ، وحاشية الشهاب ٤/ ١٨٧ ، وحاشية الجمل ٢/ ١٦٣ ، ٤١٥ .

(٨) انظر الكشاف ٣/ ١٧٠ ، والبحر ٤/ ٣٣٦ ، وقصد السبيل ٢/ ٤٥٢ ، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٤٩١ .

(٩) معجم البلدان ٥/ ٧٧ . (١٠) ديوانه ١/ ٦٥ ، والدر ٤/ ٣٩٢ .

وإذا كان « مدين » علمًا لقبيلة عربية أو مدينة عربية فمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد اختار ذلك الزجاج[1] ثم قال : « وجائز أن يكون أعجميًا » وإنما جوز كونه أعجميًا بالنظر إلى أقوال العلماء التي تقدمت ، كما قال أبو حيان[2] : « الجمهور على أن مدين أعجمي » وكما ذهب إلى ذلك الجواليقي وغيره[3] .

والذي حمل العلماء على القول بعجمة هذا الاسم ، أنهم حملوا اسم القبيلة أو المدينة على أنه منقول من « مدين » علمًا على رجل من ذرية إبراهيم عليه السلام ، فهو أعجمي كما أن إبراهيم أعجمي ، وأرى أن ذلك أمر ظني لا قطعي ؛ إذ يحتمل « مدين » أن يكون اسمًا مرتجلاً في العربية ، كما حملهم على القول بعجمته أنه إذا كان عربيًا احتمل وجهين :

أولهما : أن يكون فعْيلاً من مدن بالمكان : أقام به ، وفَعْيَل بناء نادر ، وقيل مُهمل .

ثانيهما : أن يكون مَفْعَلاً من دان ، فيكون شاذًا من جهة تصحيح الياء فيه كما شذ التصحيح في مَرْيَمَ ومكْوزة ومطْيبة ، والقياس فيه الإعلال كمكال من الكيل ومسار من السير .

قال السمين : وليس بشاذ عند المبرد لعدم جريانه على الفعل ، وهو حق وإن كان الجمهور على خلافه[4] . أقول : قوله : « لعدم جريانه على الفعل » أي أنه موضوع علمًا ، والأعلام يتجوز فيها بهذا ونحوه[5] .

وعلى التسليم بشذوذه لا يكون ذلك علّة للحكم عليه بالعجمة ، والذي اخترته من أنه علم عربي لا يتنافى مع ثبوته في العبرية أو السريانية[6] ؛ إذ يمكن القول بأنه من توافق اللغات ، وقد اختار ذلك الزجاج ، والفراء[7] ، وأجازه السمين[8] .

و « إلى مدين » متعلق بفعل محذوف تقديره : أرسلنا أو بعثنا[8] ، فإذا كان علمًا للقبيلة لم يحتج إلى تقدير آخر ، وإذا كان علمًا للمدينة كان على تقدير مضاف ؛ أي وأرسلنا إلى أهل مدين[9] ، وقد حذف المضاف لدلالة الكلام عليه .

---

(١) معانيه ٢/ ٣٩١ . (٢) البحر ٤/ ٣٣٦ . (٣) المعرب (ش) ص ٣٧٤ .

(٤) الدر المصون ٥/ ٣٧٦ ، والمقتضب ١/ ١٠٨ . (٥) انظر الإنصاف ١/ ٣٩٧

(٦) انظر المعرب (ف) ص ٦٠٠ . (٧) الدر ٥/ ٣٧٥ .

(٨) المصدر السابق ، وحاشية الشهاب ٤/ ١٨٧ .

(٩) البحر ٤/ ٣٣٦ ، ٧/ ١٥١ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤١٥ ، ٣/ ٣٧٥ .

ـ « مريم » في قوله تعالى : ﴿ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا ﴾[1] وما كان مثله[2] ، والجار والمجرور فيه متعلقان بالمصدر « قولهم » .

ـ « مصر » في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ ﴾[3] وما كان مثله[4] ، وهو في الآية مجرور بـ « من » والجار والمجرور يجوز تعلقهما بالفعل كقولك : اشتريت من بغداد ؛ أى فيها وبها ، ويجوز كونهما حالاً من « الذي » أو من الضمير في « اشتراه » وهو ضمير الفاعل ، فيكون تعلقهما بمحذوف هو الحال ؛ أى كائنًا من مصر[5] .

ـ « موسى » في مواضع من القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾[6] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾[7] والجار والمجرور فيه معطوفان على « فيها » في الآية التي قبلها وهى : ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾[8] وفي ذلك تقدير مضاف ومفعول ، والأصل : وتركنا في قصة موسى آية[9] ، وقد مشى على ذلك أبو البقاء[10] ، ورجحه السمين[11] .

ويرى أبو البركات[12] أنهما معطوفان على الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾[13] ، وهذا الوجه أجازه الزمخشري وغيره[14] ، وقد وصفه أبو حيان بأنه بعيد جدًا ينزه القرآن عن مثله ، قال السمين[15] : « ووجه استبعاده له بعد ما بينهما، وقد فعل أهل العلم هذا في أكثر من ذلك » .

والوجه الأول أجازه الزمخشري[16] بغير تقدير مضاف إلى « موسى » بل بتقدير عامل في الجار ومجروره وهو « جعلنا » ، والذي حمله على تقدير العامل أنه لا يصح تسلط الترك بمعناه على قوله « وفي موسى » وبذلك فسر أبو حيان قوله : « أو على قوله ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً ﴾ على معنى : وجعلنا في موسى آية كقوله :ـ علفتها تبنًا

---

(1) النساء : ١٥٦ .
(2) النساء : ١٧١ .
(3) يوسف : ٢١ .
(4) يونس : ٨٧ .
(5) التبيان ٢/ ٧٢٧ .
(6) الأعراف : ١١٧ .
(7) الذاريات : ٣٨ .
(8) الذاريات : ٣٧ .
(9) البحر ٨/ ١٤٠ .
(10) التبيان ٢/ ١١٨١ .
(11) الدر ١٠/ ٥٣ .
(12) البيان ٢/ ٣٩٢ .
(13) الذاريات : ٢٠ .
(14) الكشاف ٤/ ١٩ ، والبيضاوى ٨/ ٩٨ .
(15) الدر ١٠/ ٥٣ .
(16) الكشاف ٤/ ١٩ ، والبيضاوى ٨/ ٩٨ .

وماء بارداً ـ » ثم اعترضه بقوله : ولا حاجة إلى إضمار وجعلنا ؛ لأنه يمكن أن يكون العامل في المعطوف « وتركنا » ، ويرى السمين أن قول الزمخشري « على معنى : وجعلنا » تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وأرى أن استشهاد الزمخشري بالبيت لا يؤيد ما قاله السمين ؛ إذ يتعين فيه ـ عندي ـ تقدير العامل في المعطوف ؛ أي : وسقيتها ماء بارداً .

وقد أجاز بعض العلماء في الآية على هذا الوجه ، أن لا يقدر عامل في المعطوف بتغليب معنى عامل المعطوف عليه ، أو سلوك طريق المشاكلة في عطف الثاني على الأول[1] .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴾[2] والجار والمجرور هنا متعلقان بـ « أرسل » وهذا هو الظاهر ومفعول « أرسل » مقدر تقديره : ملكًا يعلمه أنه عضدي أو نبي معي[3] ، وقال أبو البركات[4] : « الجار والمجرور في موضع نصب ؛ لأنه يتعلق بمحذوف في موضع الحال ، وتقديره : فأرسلني مضمومًا إلى هارون » .

ـ « يحيى » في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾[5] وهو في موضع جر بالباء ، والباء داخلة في التقدير على مضاف محذوف ؛ لأن الذوات ليست متعلقًا للبشارة ، والتقدير : يبشرك بولادة يحيى[6] .

ـ « يوسف » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ .. ﴾[7] و « في » هنا داخلة في التقدير على مضاف محذوف ، والأصل : في قصة يوسف .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ ﴾[8] واللام الداخلة عليه هنا للتعدية ؛ لأن « مكّن » يتعدى بنفسه وباللام ، وقيل : هي للتعليل ومفعول « مكنا » محذوف ، أي مكنا الأمور ليوسف[9] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾[10] والظاهر أن اللام فيه للتعليل ،

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي ٨/ ٩٨ . (٢) الشعراء : ١٣ . (٣) التبيان ٢/ ٩٩٤ ، والدر ٨/ ٥١٥

(٤) البيان ٢/ ٢١٢ . (٥) آل عمران : ٣٩ . (٦) البحر ٢/ ٤٤٧ ، والدر ٣/ ١٥٤

(٧) يوسف : ٧ . (٨) يوسف : ٢١ ، ٥٦ .

(٩) الدر ٦/ ٥١٥ ، وحاشية الجمل ٢/ ٣٤٣ ، ٤٦٢ .

والمعنى صنعنا ليوسف ودبَّرنا لأجل تحصيل غرضه ، وقيل : هي زائدة ، وكدنا بمعنى علَّمنا[1] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[2] والظاهر أن « في يوسف » معمول لـ « فرطتم »، وذهب بعضهم إلى أن « ما » والفعل في موضع رفع بالابتداء ، و « في يوسف » خبره ، والتقدير : ومن قبل تفريطكم كائن أو مستقر في يوسف[3] .

قال السمين : وفيه نظر ؛ لأن السياق والمعنى يجريان إلى تعلق « في يوسف » بـ « فرطتم » ، فالقول به يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[4] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ ﴾[5] والظاهر أن « من » فيه للتبعيض ، والمعنى : تحسسوا بعض أخبار يوسف ، والتحسس هو طلب الخبر بالحاسة ، وقيل : من هنا قائمة مقام عن ؛ لأنه يقال : تحسست عن فلان ولا يقال : من فلان[6] .

## الأعلام المجرورة بالإضافة

هي خمسة وعشرون علمًا ، وفيما يلي بيانها :

ـ « آدم » في مواضع من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾[7] [8] .

ـ « إبراهيم » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[9] ؛ فـ « إبراهيم » فيه مجرور بإضافة « ملّة » إليه ، وجمهور القراء هنا على نصب « ملّة » والظاهر أنها نصب بفعل مقدر دل عليه السياق ، والتقدير : بل نتبع ملّة إبراهيم ؛ فهي مفعول به لذلك المقدر ، وهذا الوجه صدر به الزجاج[10] في توجيه النصب ، وأجازه الزمخشري

---

(1) الدر ٦/ ٥٣٣ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤٧١ .
(2) يوسف : ٨٠ .
(3) البحر ٥/ ٣٣٦ ، والدر ٦/ ٣٣٩ وما بعدها .
(4) الدر ٦/ ٥٤١ .
(5) يوسف : ٨٧ .
(6) حاشية الجمل ٢/ ٤٧٧ .
(7) آل عمران : ٥٩ .
(8) مثلها : المائدة : ٢٧ ، والأعراف : ١٧٢ .
(9) البقرة : ١٣٥ .
(10) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٩٤ .

وغيره (1)، وأجاز الزجاج والزمخشري أيضًا أن يكون « ملَّة » خبر « نكون » مقدراً، أي بل نكون ملَّة إبراهيم أي أهل ملَّته كقول عدى بن حاتم : إني من دين، يريد : من أهل دين، وضعف أبو البركات(2) هذا الوجه مرجحًا الأول ؛ لأن هذا الوجه يفتقر فيه إلى إضمار بعد إضمار، وهو إضمار الفعل وإضمار المضاف، قال : والإضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة، فلا يصار إليها ما وجد عنها مندوحة .

ويشبه هذا في ضعفه ما ذكره أبو حيان(3) والسمين(4) من أنه يجوز كونه منصوبًا على نزع الخافض على تقدير : بل نقتدي بملة إبراهيم، أو بل اقتدوا بملة إبراهيم، وفيه كثرة الحذف كما ترى .

وقُرئت الآية في غير المتواتر برفع « ملة » وهى قراءة ابن هرمز الأعرج، وابن أبي عبلة (5)، وفي رفعها توجيهان (6) :

أولهما : أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : قل ملَّتنا ملَّة إبراهيم، وهو اختيار الزجاج، وأجازه أبو حيان وغيره، ويشبهه تقدير من قدر : أمرنا ملة إبراهيم .

وثانيهما : أنها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير : ملَّة إبراهيم ملَّتنا، وهذا الوجه أجازه أبو حيان وغيره(7) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾(8) بجر « إبراهيم » بإضافة « مقام » إليه، وقد ذكر العلماء في إعراب « مقام » أربعة أوجه(9) :

أولها : أنه مبتدأ خبره محذوف، وتقديره : منها مقام إبراهيم، واختار ذلك مكي وأبو البقاء وغيرهما(10)، وأجازه آخرون(11)، وقد أجازه الزجاج وقدر الخبر « فيها (12)» .

---

(1) الكشاف 1/ 314، وانظر المشكل 1/ 72، وأمالي ابن الشجرى 1/ 26، والتبيان 1/ 120، والبيضاوى 2/ 245 .

(2) البيان 1/ 124 . (3) البحر 1/ 405 . (4) الدر 2/ 135 .

(5) البحر 1/ 406، والدر 2/ 136 . (6) الكشاف 1/ 314، والدر 2/ 136 .

(7) انظر روح المعاني 1/ 394 .

(8) آل عمران : 97 .

(9) انظر تفسير البيضاوى بحاشية الشهاب 2/ 48، والبحر 3/ 8، والدر المصون 3/ 317 : 321 .

(10) المشكل 1/ 151، والتبيان 1/ 281، وحاشية الصبان 3/ 86 .

(11) تفسير أبي السعود 2/ 60، والتصريح 2/ 132 . (12) معانيه 1/ 446 .

**ثانيها** : أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أحدها ، واختار ذلك السمين[1] ، وأجازه الزجاج وأبو البقاء ، وقدرا المبتدأ : هي ، وقال أبو البقاء : عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل ، ويشبه ذلك تقدير أبي حيان : هُنَّ ، كما أجازه المصرح[2] ، وقدر المبتدأ : بعضها .

**ثالثها** : أنه بدل من « آيَاتٌ » بدل بعض من كل ، وهذا أجازه البيضاوي وغيره[3] ، ولم يحدد أبو البقاء[4] نوع البدل ، لكنه قال كما قال في الوجه الثاني : عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل ، فالظاهر أنه عنده بدل كل من كل ، وقد منع المصرح وغيره[5] ذلك ؛ لأن النحويين نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف بالعدة تعيَّن القطع ، وهذا محمول على بدل الكل دون بدل البعض[6] .

**رابعها** : أنه عطف بيان لقوله ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ، وقد اشتهرت نسبة هذا القول إلى الزمخشري ؛ لأنه صرَّح بذلك في الكشاف[7] ، وعلّل لصحة بيان الجماعة بالواحد بوجهين : أحدهما : أن يجعل « مقام إبراهيم » وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم .

**والثاني** : كونه مشتملاً على آيات ، وهي أثر القدم في الصخرة ، وغوصه فيها إلى الكعبين ،إلانة بعض الصخر دون بعض ، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء ، وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف السنين ، ثم ذكر أنه يجوز عطف البيان فيه أيضًا باعتبار أن قوله تعالى : ﴿ ومَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ يفيد في المعنى أمن داخله ، وهي آية أخرى تضاف إلى المقام ، فيكون المعطوف آيتين ، والاثنان نوع من الجمع ، أو أنه ذكرت آيتان وطوى ذكر غيرهما للدلالة على تكاثر الآيات ؛كأنه قيل : فيه آيات بينات مقام إبراهيم ، وأمن من دخله ، وكثير سواهما ، وفي شرح التسهيل لابن مالك[8] نسبة هذا الإعراب أيضًا إلى أبي علي الفارسي ، ووصفه بأنه مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه ، وتبعه في ذلك الوصف ابن هشام وغيره[9] ، وقد علَّل ذلك المصرح[10] بأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة ،

---

(١) الدر ٣/ ٣١٧ .
(٢) التصريح ٢/ ١٣٢ .
(٣) تفسيره ٢/ ٤٨، وتفسير أبي السعود ٢/ ٦٠ .
(٤) التبيان ١/ ٢٨١ .
(٥) التصريح ٢/ ١٣٢ ، وحاشية الصبان ٣/ ٨٦ .
(٦) حاشية يس على التصريح ٢/ ١٣٢ .
(٧) ١/ ٤٤٧، ٤٤٨ .
(٨) ٣/ ٣٢٦ .
(٩) التصريح ٢/ ١٣١ ، والأشموني ٣/ ٨٦ .
(١٠) التصريح ٢/ ١٣١ ، ١٣٢ .

وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ، وهو يشير إلى إجماع النحويين على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفًا وتنكيراً ، وإفراداً وغيره وتذكيراً وغيره[1] ، و ( مقام ) في الآية مخالف لـ « آيات » من ثلاثة وجوه ؛ لأنه معرفة وهي نكرة ، ولأنه مفرد وهي جمع ، ولأنه مذكر وهي مؤنثة .

وجدير بالذكر أن بعض المفسرين تبع الزمخشري في ذلك الإعراب كالبيضاوي[2] وأبي السعود[3] ، وقد دافع بعض العلماء عن الزمخشري فيما ذهب إليه بأنه مجتهد فلا يبالي بمخالفة الإجماع ، وقال بعضهم : لا نسلم الإجماع المذكور ؛ فإن الرضى أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير[4] .

وقال ابن هشام[5] : قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله في ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[6] « إن « من وجدكم » عطف بيان لقوله : ﴿ من حيث سكنتم ﴾ وتفسير له » وإنما يريد البدل ؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة ، وعطف البيان صفة .

ومنها قوله تعالى :﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَآؤُا مِنكُمْ ﴾ ﴿ إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾[7] ؛ فـ « إبراهيم » في آخر الآية مجرور بإضافة « قول » إليه، و « قول » منصوب على الاستثناء ، وهو استثناء متصل من وجوه[8] .

**أولها** : أنه مستثنى من قوله « في إبراهيم » على تقدير مضاف يصح به الكلام ، أي في مقالات إبراهيم ومحاوراته لقومه إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك فليس فيه أسوة حسنة ، وهذا الوجه سار عليه أبو حيان[9] .

**والثاني** : أن يكون مستثنى من « أسوة حسنة » وجاز ذلك ؛ لأن القول من جملة الأسوة ؛ لأن الأسوة الاقتداء بالشخص في أقواله وأفعاله ، فكأنه قيل : لكم فيه أسوة في جميع أحواله من قول وفعل إلا قوله كذا ، قال السمين[10] : وهذا - عندي -

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٨٦ . (٢) تفسيره ٢/ ٤٨ . (٣) تفسيره ٢/ ٦١ .
(٤) حاشية يس على التصريح ٢/ ١٣٢ . (٥) مغنى اللبيب ص ٧٤٨ .
(٦) الطلاق : ٦ . (٧) الممتحنة : ٤ .
(٨) الكشاف ٤/ ٩٠ ، والمحرر الوجيز ١٥/ ٤٨٨ ، والبحر ٨/ ٢٥٤ ، والدر ١٠/ ٣٠٥ .
(٩) البحر ٨/ ٢٥٤ . (١٠) الدر ١٠/ ٣٠٥ .

واضح غير محوج إلى تقدير مضاف ، وغير مخرج الاستثناء من الاتصال الذي هو أصله إلى الانقطاع ، ولذلك لم يذكر الزمخشري غيره .

وهذا الوجه الذي اختاره السمين منعه شيخه أبو حيان ؛ لأنه يرى أن القول ليس مندرجًا تحت الأسوة بمعنى الاقتداء والتأسي .

**والثالث** : أن يكون مستثنى من التبرؤ والقطيعة التي ذكرت ، أي لم تبق صلة إلا كذا ، وهذا أجازه ابن عطية(١) .

وذهب بعض العلماء إلى أن الاستثناء في الآية منقطع ، وأن « قول إبراهيم » مستثنى من « أسوة حسنة » وليس من جنس الأسوة فتكون إلا بمعنى لكن ، والمعنى لكن قول إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك . لا تأتسوا به فتستغفروا لآبائكم الكفار ، وقد اختار ذلك أبو البقاء وغيره(٢) ، قال السمين(٣) : وهذا بناء من قائليه على أن القول لم يندرج تحت قوله « أسوة » وهو ممنوع .

ومنها قوله تعالى : ﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾(٤) ، فهو مجرور بإضافة « صحف» إليه ، وهذا مجرور لكونه بدلاً أو عطف بيان للصحف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴾(٥) .

ـ « إبليس » في قوله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾(٦) فهو مجرور بالمضاف « جنود » وهذا معطوف على واو الجماعة في « فكبكبوا » وجاز عطفه وهو ظاهر على الضمير المتصل لحصول الفصل .

ـ « إسرائيل » في مواضع من القرآن الكريم :

منها قوله تعالى : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾(٧) ، وهو فيها مجرور بـ« بني » المجرور بـ« من » ، وقوله : ﴿ من بني إسرائيل ﴾ في موضع نصب على الحال من « الذين كفروا » أو من واو الجماعة في « كفروا »(٨) .

ـ « جهنم » في مواضع من القرآن الكريم :

---

(١) المحرر الوجيز ١٥/ ٤٨٨ .
(٢) التبيان ٢/ ١٢١٨ . وانظر تفسير البيضاوي ٨/ ١٨٧ .
(٣) الدر ١٠/ ٣٠٦ .
(٤) الأعلى : ١٩ .
(٥) الأعلى : ١٨ .
(٦) الشعراء : ٩٤ ، ٩٥ .
(٧) المائدة : ٧٨ ومن مواضعه: المائدة : ١١٠ ، ويونس : ٩٠ .
(٨) التبيان ١/ ٢٢٣ ، والدر ٤/ ٣٨٢ .

منها قوله تعالى : ﴿ ولِلَّذِين كفروا بربِهِمْ عذابُ جهنَّم ﴾[1] و « جهنَّم » فيه مجرور بإضافة « عذاب » إليـه ، و « عذاب » مبتدأ ، وما قبله خبـر عنه مقدم عليه ، وهذا في قراءة العامة برفع « عذاب » ، وقد قرأ بنصبه جماعة منهم الحسن والضحاك والأعرج ، وعلى قراءتهم يكون منصوبًا بالعطف على « عذاب السعير » في الآية قبلها ؛ أي أعتدنا للشياطين عذاب السعير ، وأعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم[2] .

ـ « داود » في قـوله تعالى : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ ﴾[3] ، وهو مجرور بالمضاف وهو « لسان » المجرور بعلى ، والجار والمجرور يتعلقـان بـ « لعن » كقولك جاء زيـد على الفرس . وهو توجيه أبي البقاء[4] ، وقال السمين[5] : فيه نظر ؛ إذ الظاهر أنه حال .

ـ « رمضان » في قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾[6] وهو علم على الشهر العربي التاسع الواقع بين شعبان وشوال ، والصحيح في تعليل تسميته بذلك قول من قال : إنّ العرب لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سمَّوْها بالأزمنة التي وقعت فيها ، فوافق هذا الشهر أيام رَمَض الحر فسُمِّيَ بذلك ، والرَمَض بفتحتين : شدة وقع الشمس على الرمل وغيره ، ومن هذا الاشتقاق قولهم : أرض رمضاء : أي اشتد وقع الشمس عليها فحميتْ ، ورمضَت الفصال : أحرقت الرمضاء أخفافها فبركت من شدة الحر وانزوت إلى ظل أمهاتها[7] .

وقد قيل : سُمِّي بذلك من قولهم : رمضْتُ النصل : دفعته بين حجرين أملسين ليرق ، وكانوا يرمضون أسلحتهم في هذا الشهر ليحاربوا بها في شوال قبل دخول الأشهر الحرم[8] ، وهو قول ليس بالبعيد ، ولما كان هذا الشهر في ظل الإسلام ظرفًا لفريضة الصيام تلمس بعض العلماء لتسميته بذلك عللاً ترتبط بمعان إسلامية ، كقولهم : سُمِّي بذلك ؛ لأنه ترمَض فيه الذنوب ؛ أي تحترق وتنمحي ، أو لأنه ترمَض فيه القلوب ؛ أي تحترق من الموعظة ، أو لأنه يطهر القلوب من الذنوب كالرمَض والرمَضِيّ وهو مطر يأتي قبل الخريف يطهر الأرض من الغبار[9] ، وهي تعليلات لا

---

(1) الملك : ٦ . (2) البحر ٨/ ٢٩٩ ، والدر ١٠/ ٣٨٢ . (3) المائدة : ٧٨ .
(4) التبيان ١/ ٢٢٣ . (5) الدر ٤/ ٣٨٣ . (6) البقرة : ١٨٥ .
(7) انظر الصحاح ( رمض ) ، والبحر ٢/ ٢٦ ، والدر ٢/ ٢٧٩ . (8) البحر ٢/ ٢٦ ، والدر ٢/ ٢٧٩ .
(9) انظر القاموس ( رمض ) ، والدر ٢/ ٢٨٠ .

حقيقة لها ؛ لأن هذا الشهر وقعت تسميته قبل الإسلام وقبل أن يفرض فيه الصيام وتعلم هذه الأمور .

و « رمضان » ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، لما علمت من اشتقاقه ، وقد ذكر العلماء أنه علم جنس ، وأنه مرتجل لا منقول[1] ، وذهب الزمخشري[2] إلى أنه منقول من « رمضان » مصدراً لرمض إذا احترق من الرمضاء ، ورد ذلك أبو حيان[3] بأنه يحتاج في تحقيق أنه مصدر إلى صحة نقل ؛ لأن فعلانا ليس مصدر فَعِل اللازم ، بل إن جاء فيه ذلك كان شاذاً .

ويرى الزمخشري وغيره أن العلم هو مجموع « شَهْرُ رَمَضَانَ » لا رمضان وحده ، وأنه يشبه في منع الصرف بـ « ابن دأية » وهو علم للغراب بإضافة « ابن » إلى دأية البعير « وهي الموضع الذي تقع عليه ظَلِفَة الرحل فتجرحه » لكثرة وقوعه عليها إذا دبرت[4] ، والأعلام الجنسية الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علمًا وحده[5] .

و « رمضان » في الآية في موضع جر بإضافة شهر إليه ، والإضافية فيه من إضافة العام إلى الخاص .

و « شَهْرُ رَمَضَانَ » مبتدأ خبره ﴿ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ وهذا هو الظاهر لخلوه من التكلف ، وقد اختاره مكي[6] ، وأجازه الزجاج والفارسي والزمخشري وغيرهم[7] ، وقيل : جملة « الذي أنزل » صفة لشهر أو لرمضان ، والخبر هو جملة ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ قال أبو البقاء[8] : فإن قيل : لو كان خبراً لم يكن فيه الفاء ، لأن « شهر رمضان » لا يشبه الشرط ، قيل : الفاء على قول الأخفش زائدة ، وعلى قول غيره ليست زائدة ، وإنما دخلت ؛ لأنك وصفت الشهر بـ « الذي » فدخلت الفاء ؛ كما تدخل في خبر نفس « الذي » ، ومثله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾[9] ، فإن قيل : فأين الضمير العائد على المبتدأ من الجملة ؟

---

(١) انظر البحر ٢/ ٢٦ ، والدر ٢/ ٢٧٩ ، وحاشية الجمل ١/ ١٤٦ .

(٢) الكشاف ١/ ٣٣٦ .

(٣) البحر ٢/ ٢٦ .

(٤) الكشاف ١/ ٣٣٦ ، وتفسير البيضاوي ٢/ ٢٧٧ .

(٥) التصريح ١/ ١٢٤ .

(٦) المشكل ١/ ٨٦ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٠ ، والحجة ١/ ٣٥ ، ٣٦ ، والكشاف ١/ ٣٣٦ ، والدر ٢/ ٢٧٦ .

(٨) التبيان ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٩) الجمعة : ٨ .

قيل : وضع الظاهر موضعه تفخيمًا ، أي : فمن شهده منكم . ا هـ . وهو متأثر في ذلك بما قرره أبو علي في الحجة عند إجازته لذلك التوجيه[1] واختياره لـه .

وقد اعترض أبو حيان[2] على القائلين بذلك ، وقال : هذا الذي قالوه ليس بشيء ؛ لأن « الذي » صفة لعلم أو لمضاف لعلم ، فليس يتخيل فيه شيء ما من العموم ، ولمضى الفعل الذي هو « أنزل فيه القرآن » لفظًا ومعنى ، فليس كقوله : ﴿ قل إن الموت الذي تفرّون منه ﴾ : لأن الموت هنا ليس معينًا بل فيه عموم ، وصلة « الذي » مستقبلة وهى « تفرون » ، وأرى أن هذا الاعتراض لا يتجه على هؤلاء على القول بزيادة الفاء ، كما أنه لا يتجه عليهم بالنظر إلى العموم في « شهر رمضان » ؛ لأنه وإن كان معرفة فليس بمعرفة معينة ؛ إذ هو شائع في جميع قبيله ، لا يراد به واحد بعينه كما ذكر أبو علي[3] .

وقد أجاز أبو علي الفارسي أن يكون « شهر » مبتدأ خبره محذوف وتقديره : فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان ، ولا حاجة إلى القول بالتقدير إذا أمكن التخريج بغيره .

وفي إعراب « شهر » بالرفع وجهان آخران أولهما : ما أجازه جمع من العلماء من أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وقد اختلفوا في تقديره ، فقدره الأخفش[4] : هي شهر رمضان : أي الأيام المعدودات ، وقدره الفراء[5] : ذلكم شهر رمضان : أي الزمن المطلوب منكم صيامه ، وقدره الزجاج[6] : الصيام الذي كتب عليكم ، أو الأيام التي كتبت عليكم شهر رمضان ، وقدره غيرهم[7] : المكتوب عليكم ..

والثاني : أن « شهرُ رمضان » بدل من الصيام في قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾[8] ، وهذا الوجه أجازه الزجاج[9] ، ونسبه أبو حيان[10] إلى الكسائي ، وفسره بأنه لا يصلح إلا أن يكون بدل كل من كل على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : كُتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان ثم وصفه بالبعد لما فيه من مجاز الحذف ، والفصل الكثير بالجمل الكثيرة .

---

(1) الحجة ١/ ٣٥ ، ٣٦ . (2) البحر ٢/ ٣٨ . (3) انظر الحجة ١/ ٣٥ ، ٣٦ .
(4) معاني الأخفش ١/ ١٥٩ . (5) معاني الفراء ١/ ١١٢ . (6) معانيه ١/ ٢٤٠ .
(7) الدر ٢/ ٢٧٧ . (8) البقرة : ١٨٣ . (9) معانيه ١/ ٢٤٠
(10) البحر ٢/ ٣٨ .

وقد قرأ الحسن ومجاهد وغيرهما « شهرَ رمضان » بالنصب[1] ، ولهذه القراءة أربعة أوجه ذكر منها الزجاج[2] وجهين : أولهما : أن « شهرَ » بدل من « أيامًا معدودات »[3] في الآية قبله ، وقد أجازه أبو البقاء[4] ، ونسبه أبو حيان والسمين[5] إلى الأخفش والرماني ، واستبعداه من جهة كثرة الفصل بين المبدل منه والبدل .

وثانيهما : أنه نصب على الإغراء بفعل مُضمر والتقدير : الزموا شهر رمضان ، وقد نسبه أبو حيان إلى أبي عبيدة والحوفي ، وقريب منه ما أجازه أبو البقاء من نصبه بتقدير : أعني ، وما أجازه أبو حيان من تقدير : صوموا .

وثالث الأوجه أن « شهر » مفعول به لـ « تعلمون » على تقدير مضاف ، أي إن كنتم تعلمون شرف شهر رمضان ، وهذا أجازه أبو البقاء .

ورابعها : أنه مفعول به لـ « تصوموا » في قوله : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ، شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ، وهذا أجازه الزمخشري[6] وابن عطية[7] ، وفيه ضعف من جهة أنه يلزم فيه الفصل بين أجزاء الصلة بالأجنبي وهو خبر « أن تصوموا » ، كما أنه يلزم فيه الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وكل ذلك مُمتنع ، ولهذا منعه مكي[8] وأبو حيان .

ـ « سقر » في قوله تعالى : ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴾[9] .

ـ « سليمان » في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾[10] ، وقوله : ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ ﴾[11] ، و « سليمان » في هذه الآية مجرور بإضافة « مع » إليه ، وهذا الظرف مُتعلق بمحذوف حال من التاء في « أسلمت » ؛ أي حالة كوني معه ؛ أي مصاحبة له في الدين وهو الإسلام[12]

قال السمين[13] : ولا يتعلق ـ يعني مع سليمان ـ بأسلمت ؛ لأن إسلامه سابق إسلامها بزمان .

ـ « سيناء » في قوله تعالى : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ ﴾[14] وطور

---

(١) الإتحاف ١/ ٤٣١ ، والبحر ٢/ ٣٨ . (٢) معانيه ١/ ٢٤٠ . (٣) البقرة : ١٨٤ .
(٤) التبيان ١/ ١٥١ . (٥) الدر ٢/ ٢٧٨ . (٦) الكشاف ١/ ٣٣٦ .
(٧) المحرر الوجيز ١/ ٥١٥ . (٨) المشكل ١/ ٨٦ . (٩) القمر الآية ٤٨.
(١٠) البقرة الآية ١٠٢. (١١) النمل الآية ٤٤. (١٢) حاشية الجمل ٣/ ٣١٧.
(١٣) الدر ٨/ ٦٢١. (١٤) المؤمنون الآية ٢٠.

سيناء : هو الجبل الذي نُودي منه موسى عليه السلام ، قيل : هو جبلٌ بفلسطين ، وقيل : جبل بين مصر وأيلة[1] ، وهو الراجح ، وسيناء اسم للبقعة التي فيها ذلك الجبل ، وقيل : اسم لحجارة بعينها أضيف إليها الجبل المذكور لوجودها عنده[2] ، والمختار ـ عندي ـ أن سَيناء علم أعجمي ، ومن الدلائل على عجمته ثلاثة أمور : أولها أن العرب تغايرت لغاتهم فيه على عادتهم في النطق بالأسماء الأعجمية ، فقالوا فيه : سَيناء بفتح السين ، وسِيناء بكسرها ، وقالوا : سِينين بفتح السين وكسرها أيضًا .

وثانيها : أن من أبنيته ما لا يوافق أبنية العرب وهو : سِيناء بكسر السين ، وسَينين بفتح السين .

وثالثها : أنه قد ثبت لدى العلماء باللُّغات أن له أصلاً في العبرية واليونانية والسريانية[3] ، فأصله في العبرية : سيناى أخذ منها سيناء بإبدال الياء همزة ثم تفرعت اللغات الأخرى ، وأصله في اليونانية : سِينا بدون همز مع كسر السين ، فلعله عُرِّب بزيادة الهمزة ثم تفرعت عنه سائر اللغات ، وبهذا الأصل وردت قراءة تنسب إلى الأعمش[4] ، وأصله في السريانية « سينيْ » ، فلعله عُرِّب بإبدال الياء ألفًا وزيادة همزة ، ثم تفرعت اللغات الأخرى .

وقد أجاز الأخفش[5] فيه القول بالعجمة في قراءة من قرأ بكسر السين ، كما ذهب إلى عجمته كثير من العلماء منهم المحبي[6] ، والسمين الحلبي[7] ، وذكر الجواليقي[8] من المعرب« سينين » وهو لغة في سَيناء ، ويقول المحبي : سيناء في طور سيناء : الحسن بالنبطية ، وسينين في طور سينين : الحسن بلغة الحبشة ، وقال السمين[9] بعد أن ذكر القراءات الواردة في « سينين » هذه لغات اختلفت في هذا الاسم السرياني على عادة العرب في تلاعبها بالأسماء الأعجمية ، وكان قد ذكر من هذه القراءات : سَيناء بفتح السين وكسرها .

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٩، والبحر ٦/ ٣٩٣ ، وحاشية الجمل ٣/ ١٨٧، وقصد السبيل ٢/ ١٧٧.
(٢) البحر ٦/ ٣٩٣. (٣) انظر المعرب (ف) ص ٣٩٣، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٢٨٤ هامش (٤).
(٤) الكشاف ٣/ ٢٩، وانظر اللسان ، والقاموس (سين). (٥) اللسان (سين).
(٦) قصد السبيل ٢/ ١٧٧. (٧) الدر ١١/ ٥١.
(٨) المعرب ش ص ٢٤٦، و (ف) ص ٣٩٢.
(٩) الدر ١١/ ٥١.

وقد ذكر في سورة المؤمنون القول بمنع صرف « سِيناء » للتَّعريف والعجمة ، ثم قال : قال بعضهم : والصحيح أن سيناء اسم أعجمي نطقت به العرب فاختلفت فيه لغاتها ، فقالوا : سيناء كحمراء وصفراء ، وسيناء كعلباء وحرباء ، وسينين كخنذيذ وزحليل ، والخنذيذ : الفحل والخصى أيضًا ؛ والزحليل : المتنحي[1] .

وممن أجازوا فيه المنع من الصرف للعلمية والعجمة الزمخشري[2] وأبو البركات[3] وأبو البقاء[4] وغيرهم[5] .

و « سيناء » بفتح السين قراءة حمزة والكسائي وابن عامر ويعقوب[6] ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة كما ذكرنا ، وجر بالفتحة لإضافة طور إليه ، وذهب جمع غفير من العلماء إلى منعه من الصرف للتأنيث ولزومه ، وهو تعبير عن كونه مختومًا بألف التأنيث الممدودة ، فمنهم من اختار ذلك كالزجاج[7] وأبي علي الفارسي[8] ، ومنهم من أجازه كالزمخشري وأبي البركات وأبي البقاء والشهاب الخفاجي[9] .

وقد اختار ذلك مكي وقال : لم ينصرف للهمزة التي للتأنيث والصفة[10] . والمعروف أنه على التسليم بهذا الوجه لا يكون للوصفية أثر في منع الصرف .

ووزن « سيناء » عند هؤلاء فعلاء كصحراء وحمراء ؛ لأنه لا يصلح أن يكون وزنه فَعلالاً ؛ لأن هذا الوزن لم يأت في الأسماء فيكون ملحقا به ، وإنما جاء في المصادر خاصة ؛ نحو زلزال وصلصال ووسواس كما أنه لم يأت في غير المضاعف إلا في قولهم ناقة بها خزعال ؛ أي ظلع ، وهو من الشاذ الذي لا يخرج عليه ، قال مكي[11] : ولو كان فعلالاً لانصرف ، وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

وهذا التوجيه يتعارض مع القراءة الثانية في هذا العَلَم ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والحسن[12] « سِيناء » بكسر السين ؛ إذ لا يمكن القول بالتأنيث اللازم فيه إلا على مذهب من يثبت وزن « فِعلاء » في أوزان المؤنث بألف التأنيث

---

(١) الدر ٨/ ٣٢٧. (٢) الكشاف ٣/ ٢٩. (٣) البيان ٢/ ١٨٢.
(٤) التبيان ٢/ ١٤٨ . (٥) انظر الإتحاف ٢/ ٢٨٢.
(٦) البحر ٦/ ٣٩٣، والدر ٨/ ٣٢٦، والإتحاف ٢/ ٢٨٢.
(٧)، (٨) النحو القرآني بين الزجاج وأبي على الفارسي ٢/ ٤٤٣.
(٩) حاشيته على البيضاوي ٦/ ٣٢٥. (١٠) المشكل ٢/ ١٠٤.
(١١) المشكل ٢/ ١٠٤ . (١٢) البحر ٦/ ٣٩٣، والدر ٨/ ٣٢٦، والإتحاف ٢/ ٢٨٢.

الممدودة ، والجمهور لا يثبتونه[1] ، ولهذا سار الزجاج والفارسي ومكي وأبو البركات وأبو البقاء وغيرهم على توجيه منع الصرف في هذه القراءة بالعلمية والتأنيث باعتبار البقعة أو الأرض ، وعلى هذا تكون همزة « سِيناء » بالكسر ليست زائدة التأنيث ، بل هي أصلٌ ووزنه فعلال ، فيكون ملحقًا بسرداح كعلباء[2] ، وكان حقه أن ينصرف كما ينصرف علباء لكنه منع من الصرف ؛ لأنه جعل علمًا على بقعة أو أرض ، ويجوز أن يكون وزنه فيعالاً من السناء بالمد وهو الرفعة ، أو من السنا بالقصر وهو النور ، ومثله كيسان وديماس[3] .

- « سينين » في قوله تعالى : ﴿ وطور سينين ﴾[4] وهو علم على الجبل الذي نُودِيَ فيه موسى عليه السلام باعتبار البقعة أو الموضع ، وهو طور سيناء المتقدم ذكره في آية المؤمنون[5] ، والقول في منعه من الصرف كالقول في سَيناء ، وقد ذكرت هناك أن سينين لغة في « سَيناء » ويؤكد ذلك ورود القراءة هنا بلفظ ( سَيناء ) ، ونسب السمين هذه القراءة إلى عمر بن الخطاب وزيد بن علي[6] .

كما قُرِئت أيضاً « سِيناء » بالكسر ، وهي قراءة الحسن وطلحة وعبد الله وغيرهم ، وقرئت « سَينين » بفتح السين ، وهي قراءة ابن أبي اسحاق وأبي رجاء وعمرو بن ميمون ، وأما « سينين » بكسر السين فهو قراءة العامة[6] : قال السمين[6] : وهذه لغات اختلفت في هذا الاسم السرياني على عادة العرب في تلاعبها بالأسماء الأعجمية ، وسينين مجرور بالإضافة ، وهي من إضافة العام إلى الخاص كما في طور سيناء وجبل أحد ، وذهب بعض العلماء إلى أن سينين وصف بمعنى حسن ، وإضافة طور إليه من إضافة الموصوف إلى الصفة[7] ، وأرى أنه لا حاجة إلى القول بهذا النوع من الإضافة وهو قليل في العربية ؛ فالراجح أنه علم والإضافة فيه على الكثير الشائع .

- « عمران » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ ﴾[8] وقوله : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾[9] وقوله : ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾[10] وهو علم لأبي مريم عمران بن ماثان بن عازار من ولد

---

(١) ليس في كلام العرب ص ٦٧. (٢) السرداح: الأرض اللينة أو البعيدة، والعلباء: عصب في العنق.
(٣) تفسير البيضاوي ٦/ ٣٢٥، والبحر ٦/ ٣٩٣. (٤) التين : ٢ .
(٥) انظر تفسير أبي السعود ٩/ ١٧٥. (٦) الدر ١١/ ٥١. (٧) ليس في كلام العرب ص ٦٧.
(٨) آل عمران الآية ٣٣. (٩) آل عمران الآية ٣٥. (١٠) التحريم الآية ١٢.

سليمان بن داود عليهما السلام ، وينتهي في النسب إلى يعقوب عليه السلام ، وهو غير عمران بن يصهر والد موسى وهارون عليهما السلام ، قال العلماء : وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة[1] ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة[2] ، ولكونه زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف للعلمية والعجمة الشخصية ، وقد سكت العلماء عن بيان اللغة التي نقل منها ؛ مع أنهم يذكرون في « مريم » أنه منقول من العبرانية أو السريانية[3] ، فليكن ذلك كذلك ، وهو مما وافقت فيه الأعجمية اللسان العربي ، إذ يوافق عمران المشتق من العمر ، ولهذا أجاز بعض العلماء أن يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[4] .

و « عمران » في هذه الآيات مجرور بما أُضيف إليه ، وقد جر بالفتحة ؛لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة .

ـ « عيسى » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾[5] .

ـ « فرعون » في مواضع من القرآن الكريم .

منها قوله تعالى : ﴿ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾[6] وهو مجرور بإضافة « آل » إليه ، والمراد بآل فرعون أتباعه وأهل دينه ، ولفظ آل مخصوص بالإضافة إلى أولي القدْر والشرف كالأنبياء والملوك[7]، ونُقل عن الأخفش[8] أنه يحسن إذا أضيف إلى اسم خاص نحو : أتيت آل زيد ، وآل مكة ، وآل المدينة ؛ وإنما أضيف آل إلى فرعون في هذه الآية ونحوها لتصويره بصورة الأشراف ، أو لشرفه في قومه[9] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾[10] ، وفي هذه الآية قراءتان سبعيتان[11] ، الأولى : « أدخلوا » بقطع الهمزة وكسر الخاء وهو أمر من أدخل ، وهي قراءة الكسائي وحمزة ونافع وعاصم في رواية حفص ، و « آل فرعون » في هذه القراءة مفعول أول منصوب ، و « أشد العذاب » مفعول ثان لـ « أدخلوا » على تقدير إرادة حرف الجر وحذفه كما قال أبو علي[12] .

---

(١) انظر قصد السبيل ٢/ ٣٠١ ، وتفسير أبي السعود ٢/ ٢٦، والبحر ٢/ ٤٣٥.

(٢) قصد السبيل ٢/ ٣٠١، والبحر ٢/ ٤٣٢، والدر ٣/ ١٢٨، وحاشية الجمل ١/ ٢٦١.

(٣) انظر ص٩٣ .　(٤) الدر ٣/ ١٢٨.　(٥) آل عمران الآية ٥٩.　(٦) البقرة الآية ٥٠ .

(٧) انظر فيض القدير ١/ ٥٦ .وتفسير أبي السعود ١/ ٩٩. (٨) معانيه ١/ ٩٢.

(٩) حاشية الجمل ١/ ٥٠. (١٠) غافر الآية ٤٦.

(١١) النشر ٢/ ٣٦٥، والكشاف ٣/ ٤٣٠ ، والبحر ٧/ ٤٦٨، والدر ٩/ ٤٨٦. (١٢) الحجة ٦/ ١١٣.

والثانية : « ادخلوا » بهمزة وصل ، والفعل أمر من دخل يدخل ، و« آل فرعون » في هذه القراءة منادى حذف منه حرف النداء كما ذكر ذلك الزجاج وأبو علي وأبو البقاء وغيرهم[1] ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر ، وعاصم في رواية أبي بكر ، ووافقهم ابن محيصن ، واليزيدي والحسن[2] ، و « أشد العذاب » في هذه القراءة مفعول به على إرادة حرف الجر وحذفه كما ذكر أبو علي[3] ، وأجاز السمين[4] نصبه على الظرفية .

- « ليكة » في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[5] وقوله : ﴿ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ ﴾[6] في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر في الموضعين « ليكة » بلام مفتوحة بعدها ياء ساكنة وآخرها تاء مفتوحة ، وهي خلاف قراءة الباقين : « الأيكة » بالتعريف بأل وبكسر التاء[7] .

و « ليكة » في هذه القراءة علم على قرية تجاور « مدين » وهي قرية أصحاب الحجر ، وقد بُعث شعيب عليه السلام إلى أهلها ، وكان أجنبيًا منهم ، ولذلك قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلا تَتَّقُونَ ﴾[8] ولم يقل أخوهم[9] ، وهو بوزن « فعْلة » وليس معرفًا بالألف واللام ، وقد أضيف إليه أصحاب وجرّ بالفتحة لكونه علمًا لمؤنث ؛ فمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء من أقدمهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وتبعه الزجاج فيما ذهب إليه ، يقول الزجاج : « وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة كانت « ليكة » وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة والفتح ؛ لأن « ليكة » لا ينصرف ، وذكر أنه اختار ذلك لموافقتها الكتاب مع ما جاء في التفسير »[10] ، اهـ . وقد نقل أبو شامة[11] والسمين[12] ، نص أبي عبيد في ذلك ، ومنه قوله : « لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما يخرج من كلام العرب ، وهذا ليس بخارج من

---

(١) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٨٩٠، والتبيان ٢/ ١١٢١ ، والدر ٩/ ٤٨٦ ،والكشف ٢/ ٢٤٥، وحاشية الجمل ٤/ ١٨، وروح المعاني ٢٤/ ٧٤.

(٢) البحر ٧/ ٤٦٨، والدر ٩/ ٤٨٦، والإتحاف ٢/ ٤٣٨. (٣) الحجة ٦/ ١١٣.

(٤) الدر ٢/ ٤٨٦ . (٥) الشعراء الآية ١٧٦. (٦) سورة ص الآية ١٣.

(٧) السبعة ص ٤٧٣ ، والنشر ٢/ ٣٣٦، والبحر ٧/ ٣٧، والدر ٨/ ٥٤٤.

(٨) الشعراء الآية ١٧٧. (٩) القاموس (ليك) ، وتفسير أبي السعود ٦/ ٢٦١.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٩٨. (١١) إبراز المعاني ص ٦٢١ . (١٢) الدر ٨/ ٥٤٤ .

كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف ، وذلك أنَّا وجدنا في بعض التفسير الفرق بين ليكة والأيكة ، فقيل : ليكة هى اسم القرية التي كانوا فيها ، والأيكة البلاد كلها ، فصار الفرق بينهما شبيهًا بما بين بكة ومكة ، ورأيتهن مع هذا في الذي يقال : إنه الإمام مصحف عثمان مفترقات ، فوجدت التي في الحجر والتي في « ق » الأيكة ، ووجدت التي في الشعراء والتي في « ص » ليكة ، ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد فلا نعلمها اختلفت فيها ، وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصنا ؛ يعني بغير ألف ولام ولا إجراء » . قال السمين : « يعني بغير ألف ولام مُعرَّفة لا مطلق لام في الجملة » .

وأقول : هذا توجيه قوى لقراءة نافع ومن معه يعتمد على ما رآه أبو عبيد فى المصحف الإمام ، وما سُمع من قراءة أهل المدينة ، وما نقل عن بعض المفسرين في التفرقة بين ليكة والأيكة ، وهى تفرقة ليست غريبة بالنسبة لقرية تقع ضمن جملة من البلاد ، إذ لا ينكر تماثل اسم القرية أو المدينة مع اسم القطر الذي تقع في جملته ، فكيف ينكر التشابه اللفظي بين الاسمين ؟!

وإذا كانت مادة « ل ى ك » غير موجودة في اللغة ، فإن ذلك لا يضعف هذا التوجيه ؛ إذ ليس من شرط العَلَم أن يكون منقولاً ، فهو علم مرتجل على هذا البناء .

وقد مال إلى هذا التوجيه كثير من العلماء منهم الزجاج كما تقدم ، ومنهم مكي[(١)] ، وأبو البركات[(٢)] وأبو حيان[(٣)] ، والسمين[(٤)] ، والألوسي[(٥)] ، وصاحب الإتحاف[(٦)] ، وغيرهم[(٧)] .

وتجرأ بعض العلماء على هذه القراءة ومن قرأوا بها ، ومن أقدمهم في ذلك المبرد فقد نقل عنه وصف قارئها بالغلط والتوهم ، وقال : كتبوا في بعض المواضع « كذّب أصحاب ليكة » بغير ألف ؛ لأن الألف تذهب في الوصل ، ولذلك غلط القارىء بالفتح فتوهم أن ليكة اسم شىء ، وأن اللام أصل فقرأ « أصحاب ليكة »[(٨)] .

وشبيهٌ بذلك قول أبي علي الفارسي في الحجة[(٩)] : « فتح « ليكة » لا يصح في

---

(١) المشكل ٢/ ١١ ، ١٤١ . (٢) البيان ٢/ ٢١٦ . (٣) البحر ٧/ ٣٧ .
(٤) الدر ٨/ ٥٤٤ . (٥) روح المعاني ١٩/ ١١٨ . (٦) ٢/ ٣١٩ .
(٧) انظر حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥١٩ ، وحاشية الجمل ٣/ ٢٩٠ ، وتفسير أبي السعود ٦/ ٢٦١ .
(٨) انظر الدر المصون ٨/ ٥٤٦ ، والمشكل ٢/ ١٤١ . (٩) انظر الحجة ٥/ ٥٢ ، ٣٦٨ .

العربيـة ؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضـع الجر مع لام المعرفة . ومذهـبه أن ما في المصحف من إسقاط الألف يجوز أن يكون على تخفيف الهمزة وقول من قال : لحمر في الأحمر ، بإلقاء حركة الهمزة المفـتوحة على لام التعريف ، كما أنه يجوز ـ عنده ـ أن تكون الكتابة في هذين المـوضعين وقعت على الوصل ، فكمـا أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قـولهم ( أصحـاب الأيكة ) كذلك لا تثـبت في الخط كمـا كتبـوا ﴿ سندع الزبانية ﴾[1] بغير واو لما لم تثبت في الخط .

وهو مسبـوق في هذا الذي ذكره بأبي جعفـر النحاس[2] ، الذي ينكر قراءة فتح التاء والاحـتجاج لها برسم المصـحف ويرى أن « ليكة » أصله « الأيكة » ثم خـففت الهمزة فأُلقيت حركتها على اللام فسقطت واستغنيت عن ألف الوصل ؛ لأن اللام قد تحرَّكت . قـال : فلا يجوز على هذا إلا الخـفض ؛ كمـا تقول : مررت بالأحـمر على تحقيق الهمزة ثم تخففها فتقول : بَلَحْـمَرِ ؛ فإن شئت كتبته في الخط على ما كتبته أولاً ، وإن شئت كتبته بالحذف ولم يجز إلا الخَفض فلذلك لا يجوز في الأيكة إلا الخفض.

وقد أنكر النحاس أيـضًا ما حكاه أبو عبيـد من أن ليكة اسم القرية ، والأيكة اسم البلد كله ، ووصفه بأنه شيء لا يثبت ولا يعرف من قاله ، ولو عرف لكان فيه نظر .

وعلى منوال هؤلاء نسج الزمـخشـري ، فقال في الـكشاف[3] : من قرأ بالنصب وزعم أن « ليكة » بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليـه خط المصحف ؛ حيث وجدت مكتوبة في هذه السـورة وفي سورة ص بغيـر ألف ، وفي المصحف أشياء كُـتبت على خلاف قـياس الخط المصطلح عليـه ، وإنما كُتبت في هاتين السـورتين على حكم لفظ اللافظ كما يكتب أصحاب النحو : « لاَنَ » ، و « لُولَى » على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف وقـد كُـتبت في سائر القرآن عـلى الأصل ، والقصة واحـدة على أن « ليكة » اسم لا يعرف » .

وممن ضعفوا هذه القراءة أيضًـا أبو البقاء العكبري[4] حيث قال : قرىء « ليكةَ» بياء بعد اللام وفتح التاء وهذا لا يستقيم ؛ إذ ليس في الكلام ليكة حتى يجعل علمًا ، فإن ادعى قلب الهمزة لامًا فهو في غاية البعد .

---

(١) العلق : ١٨ .
(٢) إعراب القرآن له ٢/ ٤٩٨ .
(٣) ٣/ ١٢٦ .
(٤) التبيان ٢/ ١٠٠٠ .

وقد دافع المحققون من العلماء عن هذه القراءة المتواترة ذاهبين إلى أن ليكة اسم لقرية أو مدينة ، وردوا على من أنكر هذه المادة ، بأن الأسماء المرتجلة لا منع منها[1] ، وعلى تسليم صحة فقدان هذه المادة في العربية تكون كلمة أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة والتأنيث .

ووصف أبو حيان[2] إنكار من أنكروا هذه القراءة بأنه نزعة اعتزالية ؛ إذ يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، ثم قال أبو حيان : « وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويَقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله .

أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء ، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة .

وأما ابن كثير فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد وغيره ، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء وسأله بعض العلماء : أقرأت على ابن كثير ؟ قال : نعم خَتمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد .

وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة ، قال أبو عمرو : « ولم يكن بين القراءتين كبير » . يعني خلافًا .

وأمًا ابن عامر فهو إمام أهل الشام . وهو عربي قح قد سبق اللحن ، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء وغيرهما فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة : الحرمان مكة والمدينة والشام ، وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة أعجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث » .

كما دافع السمين[3] عن هذه القراءة والقارئين بها ، وعما ذكره أبو عبيد في توجيهها فقال : « هؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات ، إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال ، وكيف يظن ذلك بمثل أسن القراء وأعلاهم إسنادًا الآخذ للقرآن عن جملة من جلة الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما ، وبمثل إمام مكة شرفها الله تعالى ، وبمثل إمام المدينة ؟ وكيف ينكر

(١) حاشية الشهاب على البيضاوى ٧/ ٢٦ . (٢) البحر ٧/ ٣٧ ، ٣٨ .
(٣) الدر ٨/ ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

على أبي عبيد قوله أويتهم في نقله ؟! ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والتواتر قطعي فلا يعارض بالظني ، وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يضر ذلك ، عبّر عنها تارة بالقرية خاصة ، وتارة بالمصر الجامع للقرى كلها الشامل هو لها .

وقد نقل صاحب الإتحاف[1] عن السمين جل هذا الدفاع ، وختمه بقوله : « وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القراء إنما يتبعون ما ثبت في النقل والرواية فنسأل الله حسن الظن بأئمة الهدى خصوصًا وغيرهم عمومًا » .

هذا ، وقد تبين مما ذكر أن « الأيكة » بلام التعريف والجر في قراءة الباقين علم على المصر الجامع لتلك القرية التي ورد ذكرها في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر ، واسمه أيكة ثم عرف بالألف واللام فاستحق الجر بالإضافة ، وأصل أيكة في اللغة : غيضة تنبت ناعم الشجر ، أو شجر ملتف[2] .

ولعل هذا المصر سمى الأيكة لكثرة ما فيه من الغياض ويقال إنه في البقعة الواقعة بين ساحل البحر الأحمر وجنوب الشام[3] ، والله أعلم .

ـ « مدين » في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾[4] ، [5] .

ـ « مريم » في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ ﴾[6] ، [7] .

ـ « مصر » في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾[8] .

ـ « مكة » في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾[9] فهو علم للبلد الحرام ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[10] . قال الراغب[11] : « واشتقاق مكة من تمككت العظم : أخرجت مخه ، وامتك الفصيل ما في ضرع أمه ، وعبر عن الاستقصاء بالتمكك .. وتسميتها بذلك ؛ لأنها كانت تمك من ظلم بها ؛ أى تدقه وتهلكه » ، وقال الخليل : « سميت بذلك ؛ لأنها وسط الأرض كالمخ الذي هو أصل ما في العظم » .

---

(١) ٢/ ٣١٩ . (٢) البيضاوى بحاشية الشهاب ٧/ ٢٥ . (٣) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٥٤ .
(٤) طه : ٤٠ . (٥) ومثلها : التوبة : ٧٠ ، والقصص : ٢٢ ، ٢٣ . (٦) البقرة : ٨٧ .
(٧) مثلها : آل عمران : ٤٥ ، والمائدة : ٤٦ . (٨) الزخرف : ٥١ . (٩) الفتح : ٢٤ .
(١٠) المشكل ٢/ ٣١١ . (١١) المفردات ص ٤٧٠ .

وتقدم في « بكة » أنها مُشتقة من البك وهو دفع الناس بعضهم بعضًا في الطواف ، وقد اختار الزجاج[1] أن اشتقاق مكة بالميم كاشتقاق بكة بالباء ، وقال : الميم تبدل من الباء ؛ كما يقال : ضربة لازب ولازم ، وأجاز أيضًا أن يكون لمكة بالميم اشتقاق مستقل من قولهم : امتك الفصيل ما في ضرع الناقة إذا مصّه مصًا شديدًا حتى لا يبقى فيه شيئًا ، فتكون سميت بذلك لشدة الازدحام فيها ، يعني بذلك أن الناس لا يتركون منها موضعًا إلا وطئوه ، أو لأنها قليلة الماء ، أو لأنها تمك الذنوب ؛ أي تزيلها وتمحوها[2] ، و ( مكة ) في الآية مجرور بإضافة بطن إليه .

ـ « موسى » في مواضع من القرآن الكريم .

منها قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾[3] ، و « موسى » هنا في موضع جر بإضافة بعد إليه ؛ إلا أنه على تقدير مضاف محذوف ؛ لأن المعنى : من بعد وفاة موسى[4] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾[5] ؛ فـ « موسى » هنا في موضع جر بإضافة « رب » إليه ، والظاهر في إعراب « رب » أنه بدل من « رَبِّ الْعَالَمِينَ » [6] ، وقد أبدلوا منه لدفع توهم أنهم أرادوا به فرعون ، ولم يقتصروا على موسى ، وعطفوا عليه هارون ليزول التوهم تمامًا ولا تبقى له رائحة[7] ، وقد أعربه الزمخشري عطف بيان[8] ، وقال السمين[9] : « يجوز أن يكون نعتًا لـ « رب العالمين » وأن يكون بدلاً وأن يكون عطف بيان ، وفائدة ذلك نفي توهم من يتوهَّم أن رب العالمين يطلق على غير الله تعالى .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ ﴾[10] .

ـ « يثرب » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[11] ، وهو علم على المدينة التي هاجر إليها النبي ﷺ وأقام بها ، ثم سماها بعد الهجرة : طيبة وطابة كراهية للتثريب وهو اللوم والتعيير[12] ، وقيل : هو علم للأرض

---

(١) معانيه ١/ ٤٥٤ .
(٢) حاشية الجمل ١/ ٢٩٧ .
(٣) البقرة : ٢٤٦ .
(٤) التبيان ١/ ١٠٣ ، والبيضاوي ٢/ ٣٢٧ ، والدر ٢/ ٥١٤ .
(٥) الأعراف : ١٢١ ، ١٢٢ .
(٦) التبيان ١/ ٥٨٨ .
(٧) البيضاوي ٤/ ٢٠٥ .
(٨) الكشاف ٣/ ٣١٣ .
(٩) الدر ٥/ ٤١٩ ، وحاشية الجمل ٢/ ٢٧٧ .
(١٠) البقرة الآية : ٢٤٨
(١١) الأحزاب : ١٣ .
(١٢) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٩٢ .

التي تقع المدينة في ناحية منها[١] ، ويقال : إنها سمِّيت باسم أول من سكنها من ولد سام بن نوح ، وقيل : باسم رجل من العمالقة[٢] ، والصواب أن هذا الاسم عربي مُشتق من التثريب ، وهو اللوم والتقريع ؛ ولهذا نهى النبي ﷺ عن تلك التسمية فسُمِّيت بالمدينة المنورة ، وقد أجاز العلماء أن يكون منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، أو للعلمية والتأنيث[٣] .

ـ « يعقوب » في قوله تعالى : ﴿ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ ﴾[٤] وموضعين مثله[٥] .

ـ « يوسف » في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾[٦]، وقوله : ﴿ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾[٧]، والكلام في هذه الآية على حذف مضاف : أى ريح قميص يوسف ، والمراد : ريح الجنة من قميص يوسف ، وهي إضافة لأدنى ملابسة[٨]،كالإضافة في قولهم : قتيل الطف[٩] ، أى قتيل بعض أهل الطف .

ـ « يونس » في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[١٠] وهو مجرور بإضافة « قوم » إليه ، و « قومَ » منصوب لأنه مستثنى ، وهذا الاستثناء منقطع عند سيبويه والفراء والزجاج[١١] ، ونسب أبو حيان القول به إلى الكسائي والأخفش ، واختاره[١٢] ، كما اختاره مكي وأبو البقاء[١٣] ، وإنما جعلوه منقطعًا لعدم اندراج ما بعد إلا فيما قبلها ؛ إذ المعنى : لم تؤمن قرية من القرى المهلكة قبل نزول العذاب بها ، لكن قوم يونس آمنوا قبل نزوله بهم وحين رؤية أماراته ، وبهذا الاعتبار صار بين قوم يونس وغيرهم التباين فلم يندرجوا فيهم فحمل الاستثناء على الانقطاع ، أو لأن ما بعد إلا لا يندرج تحت لفظ قرية .

وقد أجاز بعض العلماء أن يكون الاستثناء في الآية متصلاً ، وهو محمول على وجهين :

---

(١) المصدر السابق ، والتاج ( ثرب ) . (٢) التاج ( ثرب ) .
(٣) الدر ٩/ ١٠٠ ، وانظر الكشاف ٣/ ٢٥٤ ، والتبيان ٢/ ١٩١، والبيضاوى ٧/ ١٦٢ .
(٤) يوسف : ٦ . (٥) يوسف : ٦٨ ، ومريم : ٦ . (٦) يوسف : ٥٨ .
(٧) يوسف : ٩٤ . (٨) حاشية الجمل ٢/ ٤٧٧ . (٩) شرح الكافية للرضى ١/ ١٩١ .
(١٠) يونس : ٩٨ . (١١) الكتاب ٢/ ٣٢٥ ،ومعاني الفراء ١/ ٤٧٩ ، ومعاني الزجاج ٣/ ٣٤ ، ٣٥
(١٢) البحر المحيط ٥/ ١٩٢ . (١٣) المشكل ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والتبيان ٢/ ٦٨٦

أولهما : أن يكون التقدير : فلولا كان أهل قرية فيكون متصلاً ؛ لأن قوم يونس يندرجون في أهالي القرى ، والثاني : أن تكون الجملة قبل إلاَّ في معنى النفى ، كأنه قيل : ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس ، وهو توجيه الزمخشري[١] ، وقد بناه على ما ذهب إليه الرماني والنحاس من أن لولا تأتي بمعنى ما النافية ، وقد حملا الآية على ذلك[٢] .

والوجه الأول : وهو تقدير المضاف أجازه مكي وأبو البقاء ، وقال ابن عطية[٣] : « هو ـ أى الاستثناء في الآية ـ بحسب اللفظ استثناء منقطع ، وهو بحسب المعنى متصل ؛ لأن تقديره : ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس » فجمع بين الوجهين .

قال الألوسي[٤] : « وقرىء « إلا قومُ » بالرفع على البدل من قرية المراد بها أهلها ، وأيد بذلك القول بالاتصال واعتبار النفى ؛ لأن البدل لا يكون إلا في غير الموجب » ، وهذا الرفع ذكره الفراء والزجاج على أنه وجه جائز لا على أنه قراءة ، وخرجه الفراء على أن « قوم » بدل والاستثناء متقطع ، وأجاز فيه الزجاج ذلك ، وأجاز وجهين آخرين :

أولهما : « أن يكون على معنى : فهلا كانت قرية آمنت غير قوم يونس ، فيكون إلا قوم يونس صفة » هذه عبارته ، وقد اختار هذا التوجيه مكي وأبو البقاء ، وأجازه الألوسي ، ونسب السمين[٥] هذا التوجيه لمكي ، وظن أن أبا البقاء أخذه منه ، وهو توجيه الزجاج كما رأيت .

والثاني : أن « قومُ » بدل والاستثناء متصل بتقدير مضاف إلى قرية ، وعبارته : يجوز أن يكون بدلاً من الأول ؛ لأن معنى « إلا قومُ يونس » محمول على معنى : هلا كان قوم قرية أو قوم نبي آمنوا إلا قوم يونس ، وهذا الوجه أجازه الألوسي .

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٥٤ .
(٢) انظر الجنى الداني ص ٦٠٨ .
(٣) المحرر الوجيز ٩/ ٩٤ .
(٤) روح المعاني ١١/ ١٩٢ .
(٥) الدر ٦/ ٢٧٠ .

## الأعلام المجرورة بالتبعية
## ( أ ) المعطوف عطف النسق

الأعلام الواقعة في هذا الموقع أحد عشر علما وهى :

- « إبراهيم » في قوله تعالى : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴾[2] وهو معطوف هنا على « موسى » المجرور بإضافة صحف إليه .

- « إسماعيل » في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا ﴾[3] .

- « ثمود » في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴾[4] فهو مجرور بالعطف على « فرعون » وهذا مجرور لكونه بدلاً من الجنود ، ولما كان البدل ينبغي أن يأتي مطابقًا للمبدل منه في الجمعية ، قال بعض العلماء : هو على حذف مضاف ؛ أى : جنود فرعون ، وقال بعضهم : المراد فرعون وقومه ، واستغنى بذكره عن ذكرهم لأنهم أتباعه ، ويجوز في « فرعون » أن يكون منصوبًا على القطع بإضمار أعني ، فيكون « ثمود » منصوبًا بالعطف عليه[5] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾[6] وثمود فيه مجرور بالعطف على عاد في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾[7] ، والجمهور على قراءته هنا بمنع الصرف ، وقرأه ابن وثاب بالصرف[8] .

- « جبريل » في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[9] وقد عطف على الملائكة لتخصيصه بالفضل بعد أن أدخل في جملتهم[10] .

---

(١) الأحزاب : ٧ . (٢) النجم : ٣٦ ، ٣٧ . .
(٣) البقرة : ١٢٥ ، ومنها : البقرة : ١٣٦ ، وآل عمران : ٨٤ ، والنساء : ١٦٣ (٤) البروج : ١٧ ، ١٨ .
(٥) انظر الدر ١٠/ ٧٤٩ . (٦) الفجر : ٩ . (٧) الفجر : ٦ .
(٨) البحر ٨/ ٤٧٠ ، والدر ٥/ ٣٦١ ، ١٠/ ٧٨٤ . (٩) البقرة : ٩٨ .
(١٠) التذكرة لأبى حيان ص ١٥٩ .

ـ « عيسى » في مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾[1] .

ـ « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ﴾[2] وهو مجرور بالعطف على عاد في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾[3] .

ـ « قارون » في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ ﴾[4] .

ـ « موسى » في قوله تعالى : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾[5] .

ـ « ميكال » في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[6] وهو علم لأحد الملائكة المقربين ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة[7] ، وقد نقل عن الكسائي أنه قال : جبريل وميكائيل أسماء لم تكن العرب تعرفها ، فلما جاءت عرَّبتها[8] ، وميكال : إحدى لغات العرب في ميكائيل ، ومن الأدلة على عجمة هذا العلم اختلاف لهجاتهم في نطقهم به ، وفي هذا يقول الزجاج : « هذه أسماء أعجمية دفعت إلى العرب فلفظت بها بألفاظ مختلفة ؛ أعني جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل »[9] . اهـ يعني أنها ثقيلة على ألسنتهم لعجمتها فتفاوتوا في النطق بها ، أو أنهم تلاعبوا في النطق بها ؛ لأنها ليست من أوضاعهم ، ومن أدلة عجمته كذلك أن « ميكائيل » وهو إحدى لغاته يخالف أوزان الأسماء العربية ، واللغات الواردة فيه ذكر منها الأخفش[10] ثلاثًا وهي :

١ ـ ميكائيل بهمزة مكسورة بعد الألف تليها ياء ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وخلف ، ووافقهم الأعمش[11] ، وقد ذكرها الزجاج في معانيه .

٢ ـ ميكاييل بياء مكسورة بعد الألف تليها ياء ساكنة ، وهذه اللغة قرأ بها الأعمش[11] .

---

(١) الأحزاب : ٧ ومثلها في النساء : ١٦٣ . (٢) الفجر : ١٠ . (٣) الفجر : ٦ .
(٤) غافر : ٢٤ . (٥) الأحزاب : ٧ . (٦) البقرة : ٩٨ .
(٧) المعرب (ف) ص ٦٠٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٥٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٤ .
(٨) المعرب (ف) ص ٦٠٠ . (٩) معاني الزجاج ١/ ١٨٠ (١٠) معاني الأخفش ١/ ١٤٠ .
(١١) البحر ١/ ٣١٨ ، والدر ٢/ ٢٣ ، والإتحاف ١/ ٤٠٩ .

٣ ـ ميكال بحذف ما بين الألف واللام على وزن مفعال ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبها قرأ أبـو عمرو وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ووافقهم اليـزيدي والحسن[١] ، وقد ذكرها الزجاج أيضًا .

ومن لغات العرب فيه أيضًا :

٤ ـ ميكائل بهـمزة مكسورة بين الألـف واللام ، وهى لغة ذكرها الزجـاج ، وبها قرأ نافع وقنبل وأبو جعفر .

٥ ـ ميكئيل بهمزة بعد الكاف تليها ياء ساكنة .

٦ ـ ميكئل بهمزة بعد الكاف وإسقاط الياء .

٧ ـ ميكييل بياء مكسورة بعد الكاف تليها ياء ساكنة .

٨ ـ ميكيل بياء ساكنة بعد الكاف .

وهذه اللغات الأربع الأخيرة نُسبت القراءة بها إلى ابن محيصن[٢] .

وقد ذكر بعض العلمـاء أن هذا العلم منقول من اللغة العبرية ، وأنه مـركب فيها من ثلاث كلمـات وهي : ( مى ) بمعنى من ، و( الكاف ) ، وهى للتـشبيـه ، و( إيل ) ومعناها الله ، فمعنى ميكائيل : من كالله ؟ أو من يشبه الله ، وهو استفهام إنكارى[٣] .

وأيـًا كانت اللغـة التى نقل منها ، فـهو علم أعجـمى ممنوع من الصرف للعلمـية والعجـمة ؛ لكونه يزيد على ثلاثة أحـرف ، ولا كلام عن اشـتقاقه من العربيـة ، وقد ذهب بعـضهم إلى اشـتقاقـه من « ملكوت الله »[٤] وهو بعـيد ، ونُقل عن ابن عـباس رضى الله عنهما أن معناه عـبد الله ؛ لأن « إيل » اسم الله تعالى ، و « ميكا » اسـم المَلَك نُسب إلى الله تعالى[٥] ، والقول بهـذا التركيب الإضـافى يحتاج إلى علـم باللغة التى نقل عنها ، ومثل هذا يقال فيمن ذهب إلى أنه مركَّب مزجي من « ميكا » و « إيل »[٦] .

---

(١) البحر ١/ ٣١٨ ، والدر ٢/ ٣٢ ، والإتحاف ١/ ٤٠٩ .

(٢) انظر شواذ بن خالوية ص ١٥ ، ١٦ ، والمعرب (ش) ص ٣٧٥ ، والبـحر ١/ ٣١٨ ، والدر ٢/ ٢٤ ، والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ص ٣٥٥ .

(٣) المعرب ( ف ) ص ٦٠٠ .

(٤) الدر ٢/ ٢٣ .

(٥) المعرب ( ف ) ص ٦٠٠ .

(٦) المصدر السابق ، والبحر ١/ ٣١٨ ، والمجيد ص ٣٥٤ .

و « ميكال » في الآية معطوف على لفظ الجلالة في « الله » وقد تقدمه عطف الملائكة ، وهو فردٌ من جملتهم ، فهذا عطفٌ للخاص على العام للإشارة إلى فضل المعطوف ، وعطف الخاص على العام من الأحكام التي انفردت بها الواو من بين حروف العطف[1] .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ﴾[2] ونظائر له[3] .

ـ « هامان » في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ ﴾[4] .

## ( ب ) البدل وعطف البيان

الأعلام المجرورة الواقعة في هذا الموقع سبعة ، وفيما يلي تفصيل القول فيها :

« آزر » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ﴾[5] فهو علم لأبي إبراهيم عليه السلام أو لعمه ، على خلاف بين العلماء فيه[6] ، وهو علم أعجمي ثبتت عجمته بنقل الأئمة الثقات ، وقد زاد على ثلاثة أحرف فمُنع من الصرف للعلمية والعجمة ، وهو نظير تارَخ وعابَر وعازَر وشالَخ وفالَغ وما أشبهها من الأسماء الأعجمية[7] ، وقد قيل فيه إنه منقول عن السريانية[8] ، وقيل : عن اليونانية[9] ؛ وذكر أبو البقاء فيه قولاً باشتقاقه من الأزر أو الوزر ، قال : ومن اشتقه من واحد منهما قال : هو عربي ، ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل[10] ، أقول : وهذا القول ضعيف ؛ لأنه إذا كان اسمًا لأبي إبراهيم عليه السلام أو عمه ، وقد اتفقوا على عجمة إبراهيم ، لم يكن إلا أعجمياً مثله .

والرَّاجح عند بعض العلماء أن هذا العلم اسم لعم إبراهيم عليه السلام ، ويرجِّح ذلك عندهم جملة أمور :

---

(١) البحر ١/ ٣٢٢ . (٢) النساء / ١٦٣ .
(٣) كما في الأعراف / ١٢٢ ، والشعراء / ٤٨ ، والصافات / ١١٤ ، ١٢٠ . (٤) غافر / ٢٤ .
(٥) الأنعام / ٧٤ . (٦) انظر قصد السبيل ١/ ١٤١ ، والمعرب (ش) ص ٤٠٧ وما بعدها .
(٧) معاني الفراء ١/ ٣٤٠ . المعرب (ش) ص ٦٣ ، قصد السبيل ١/ ١٤١ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ١٩٦ ، والتبيان ١/ ٥١٠ .
(٨) انظر تفسير أبي السعود ٣/ ١٥١ (٩) المعرب (ف) ص ١٣٤ . (١٠) التبيان ١/ ٥١٠ .

أولها : أنه قد ثبت لدى النسابين والمؤرخين أن اسم أبيه « تارخ » ، بالخاء المعجمة أو الحاء المهملة .

وحكى الزجاج في ذلك إجماعًا بقوله : ( وليس بين النسابين خلاف أن اسم أبي إبراهيم « تارخ »[1] ) .

ثانيها : أنه قد ورد في التوراة ما يؤيد ذلك .

ثالثها : أن آزر كان كافرا ، والكافر لا يخرج من صلبه نبي .

رابعها : أن الأب يُطلق على العم في لغة العرب كما يطلق على الجد .

خامسها : أن إبراهيم عليه السلام قد دعا لوالديه بالمغفرة في قوله : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] ، وهذا دليل على أن أباه كان مؤمنًا ؛ حيث دعا له وعطف عليه ( المؤمنين ) .

وقد ذهب هذا المذهب من العلماء كثيرون ، يقول المحبي[3] : آزر عم إبراهيم عليه السلام ، وأمَّا أبوه فتارخ ، وفي تاج العروس : وقيل : هو اسم عم إبراهيم ، وإنما سمِّي العم أبًا وجرى عليه القرآن العظيم على عادة العرب في ذلك ؛ لأنهم كثيرًا ما يطلقون الأب على العم ، وأما أبوه فإنه تارخ بالخاء المعجمة ، وقيل بالمهملة على وزن هاجر ، وهذا باتفاق النسابين ليس عندهم اختلاف في ذلك ، كذا قاله الزجاج والفراء[4] .



وقد مشى صاحب التحرير والتنوير على أن آزر اسم لعم إبراهيم عليه السلام ، وأُطلق عليه الأب[5] ، ولعل عم إبراهيم عليه السلام تعهده بالرعاية والتَّنشئة منذ صغره ، وهو غير مستبعد ، فنشأ يناديه كما ينادي أباه بقوله : يا أبت ، وعبَّر القرآن الكريم بلفظ « أبيه » ليدل على هذه العلاقة . وعامة أهل التفسير يذهبون إلى أن « آزر » اسم لوالد إبراهيم عليه السلام ؛ لأن ذلك هو ظاهر ما في القرآن المجيد ، وهو مروي عن ابن عباس والحسن والسدي ومجاهد وغيرهم ، ويحملون ما ذكره المؤرخون والنسابون من أن اسم أبيه تارخ على أنه اسم آخر لأبيه أو لقب له[6] ، وقال

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٦٥ . (٢) إبراهيم / ٤١ . (٣) قصد السبيل ١/ ١٤١ .
(٤) تاج العروس ( أزر ) . (٥) تفسير التحرير والتنوير ٧/ ٣١١ .
(٦) انظر بحث الأستاذ أحمد شاكر في آخر ( المُعرَّب ) ص ٤٠٧ وما بعدها .

الشهاب[1] : لا عبرة بما وقع في التـواريخ مخالفًا لظاهر الكتاب المجيـد ؛ لأن أكثرها نُسي بالتقـادم وخلطت فيـه أهل الكتاب ، وذهب الأستـاذ أحمد شـاكر إلى أن تأوّل الأب بالعم خروج باللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى معنى يكون به مجازا من غير قرينة ولا دليل على إرادة المجاز ، وآيات القرآن متكاثرة في جدال إبراهيم لأبيه في الدين ، ودعائه إياه إلى الهداية وإباء أبيه، ولا يمكن حملهـا كلها على المجاز من غير دلالة أو قرينة[2] .

قلت : الذي ألجـأ هـؤلاء إلى تأوُّل الأب بالعم هو عـدم تجـويز كـون والد النبي كافرًا يعبد الأصنام ، ولعل الآيات واردة على تنزيل العم منزلة الأب .

وللعلماء في إعراب « آزرَ » بفتح رائه وباعـتباره علمًا لعم إبراهيم أو والده ثلاثة اتجاهات :

أولها : إعـرابه بدلاً من « أبيـه » وعليه سار الأخـفش ، ومكي ، وأبو البـركات ، وأبو البقاء[3] .

ثانيها : إعرابه عطف بيان لـ « أبيه » وعليه سار الزمخشري ، وتبعه البيضاوي[4]

ثالثها : تجـويز كونه بدلا أو عطف بيان ، وعلى ذلك سار أبو حـيان ، والسمين ، والشهاب وغيرهم[5] وهو بذلك تابع لمجرور ، وقد جُرَّ بالفتحة ؛ لأنه غير منصرف .

وفي « آزرَ » بالفتح قولان آخران لا يخلوان من ضعف :

أولهما : أن « آزر » اسم لصنم ، ونُسب هذا القول إلى مجاهد ، قال أبو حيان[6] : فيكون أطلق على أبي إبراهيم لملازمتـه عبادته .. ويكون إذ ذاك عطف بيان ، أو يكون على حذف مـضاف أي عـابد آزر ، فحذف المضـاف وأقيم المضـاف إليه مقـامه ، أو يكون منصوبا بفعل مضمر ، أي تتخذ آزر ، وهذا القول وصفه بعض المحققين[7] بأنه غيـر صحيح من جـهة الإسناد والثبـوت ومن جهة العـربية ، وأيد ما ذهب إليـه بقول

(١) حاشيته على البيضاوي ٤/ ٨٤ .
(٢) المعرَّب ( ش ) ص ٤١٠ .
(٣) معاني الأخفش ٢/ ٢٧٨ ، والمشكل ١/ ٢٧٣ ، والبيان ١/ ٣٢٧ ، والتبيان ١/ ٥١٠ .
(٤) الكشاف ٢/ ٢٩ ، وتفسير البيضاوي ٤/ ٨٤ .
(٥) البحر ٤/ ١٦٣ ، والدر ٤/ ٦٩٥ ، والشهاب على البيضاوي ٤/ ٨٤ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤٩ ، والإتحاف ٢/ ١٧ .
(٦) البحر ٤/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، وانظر الكشاف ٢/ ٣٠ ، والدر ٤/ ٦٩٦ .
(٧) المعرب ( ش ) ص ٤٠٧ .

الحافظ ابن حجر في فتح الباري : وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد أن آزر اسم الصنم وهو شاذ . كما أيده بتضعيف الطبري لكون « آزر » اسما للصنم ووصفه له بأنه بعيد من الصواب من جهة العربية ؛ لأن العرب لاتنصب اسما بفعل بعد حرف الاستفهام ، لاتقول : أخاك أكرمت وهي تريد أكرمت أخاك ؟.

ثانيهما : أن « آزر » وصف بمعنى المعوج[1] أو المخطئ[2] أو الشيخ الهِم[3] ، وهذا القول يتعارض مع منعه من الصرف ، وفيه وصف المعرفة بالنكرة ، وهو غير جائز ، وقد التمس بعض العلماء العلة لمنعه من الصرف فقيل : مُنع من الصرف ؛ لأنه لفظ أعجمي فحمل على موازنه من الأعلام الأعجمية ، وقيل : غلب الوصف على الأب فألحق بالعلم ، وقيل هو نعت مشتق من الأزر أو الوزر فمنع من الصرف لوزن الفعل والوصفية ؛ لأنه على وزن أفعل فهو مجرور بالفتحة ، وضعّف هذا من جهة أنه نكرة ، وقد وقع صفة لمعرفة ، وأجاب الزجاج بأنه على نية الألف واللام ، وضعف هذا الجواب بأن حذف « أل » وإرادة معناها إمّا أن يؤثر منع الصرف كما في « سحر » ليوم بعينه ويسمّى عدلاً وإمّا أن يؤثر بناء ويسمّى تضمنا كأمسِ ولا يمكن أن يقال : إن آزر امتنع من الصرف كما امتنع سحر أي للعدل عن « أل » ؛ لأن العدل يمنع فيه مع التعريف ، وآزر هنا وصف[4] .

وقيل : هو في هذا القول إمّا منصوب على الحال على معنى : وهو في حال اعوجاج أو خطأ ، وإما منصوب على الذم بفعل مضمر ، أي أذم آزر أي المعوج [5]، وقد ضعف هذا بأنه وصف لا يصح صدوره من نبي لأبيه[6] .

وفي « آزر » في الآية قراءة أخرى لغير السبعة وهي بضم الراء ، وتنسب إلى يعقوب ، والحسن ، ومجاهد وأُبي بن كعب وعبد الله بن عباس[7] ، وقد خُرِّجت على أن ( آزرُ ) منادى مفرد علم مبني على الضم ، وقد حُذف معه حرف النداء ، ويؤيد ذلك أن في مصحف أُبي : يا آزرُ ، وذلك يرجح كون « آزر » في قراءة السبعة علماً ؛ لأن حرف النداء لا يحذف مع الصفة إلا شذوذا [8] .

---

(١) معاني الفراء ١/ ٣٤٠ . (٢) معاني الزجاج ٢/ ٢٩١ . (٣) الإعلام بأصول الأعلام ص ٧١ .
(٤) الدر المصون ٤/ ٦٩٧ . (٥) المصدر السابق ٤/ ٦٩٥ ، وحاشية الجمل ٢/ ٤٩.
(٦) المعرب ( ش ) ص ٤٠٩ . (٧) البحر ٤/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، والدر ٤/ ٦٩٥ ، ٦٦٩ ، والإتحاف ٢/ ١٧ .
(٨) معاني الأخفش ٢/ ٢٧٨ ، ومعاني الفراء ١/ ٣٤٠ ، ومعاني الزجاج ٢/ ٢٩٠ ، والمشكل ٢/ ٢٧٨ ، والكشاف ٢/ ٣٠ ، والبيان ١/ ٣٢٧ ، والتبيان ١/ ٥١٠ ، والبحر ٤/ ١٦٤ ، والدر ٤/ ٦٦٩ .

ـ « إبراهيم » فى قوله تعالى : ﴿ قالُوا نَعْبُدُ إلهَكَ وإله آبائكَ إبْراهيم وإسْماعيل وإسْحاق ﴾[1] ، فإنه وما عطف عليه بدل من « آبائك » المجرور ، والفتحة فيها علامة الجر ؛لأنها ممنوعة من الصرف[2] ، وأعربها الزمخشرى[3] عطف بيان ، وأجاز أبو حيان[4] فيها الوجهين ، وأجاز السمين[5] وجها ثالثًا ، وهو أن تكون منصوبة بتقدير أعنى ، وهذا الوجه فيه تكلُّف التقدير من غير حاجة أو ضرورة .

وهذه القراءة التى ذكرناها قراءة جمهور القراء ، وعليها اتفق السبعة ، وقد ذكرأبو حيان فى الآية قراءتين أخريين : الأولى : قراءة أُبَىّ : وإله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » ، وإبراهيم فى هذه القراءة مجرور بالإضافة و « إسماعيل وإسحاق » معطوفان عليه .

الثانية : قراءة ابن عباس ، والحسن ، وابن يعمر ، والجحدرى ، وأبى رجاء « وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق »[6] ، والظاهر أن « أبيك » فى هذه القراءة مفرد فى اللفظ والمعنى ، وأن « إبراهيم » بدل منه أو عطف بيان له ، و « إسماعيل وإسحاق» معطوفان على « إبراهيم » ، وهذا التوجيه أجازه مكى[7] والزمخشرى[8] ، وأعرب أبو البقاء[9] « إبراهيم » بدلا من أبيك ، و « إسماعيل وإسحاق » عطفا عليه على تقدير مضاف ، أى : وإله إسماعيل وإسحاق ، وأجاز أيضا أن يكون أبيك مفردا فى اللفظ ، مرادا به الجمع فيكون حكمه حكم الجمع . وخُرِّجت هذه القراءة أيضا بأن « أبيك » جمع مسلم بالواو والنون ، سقطت نونه للإضافة ، وقد جاء على لغة من جمع أبا على « أبين » نصبًا وجرًا و« أبون » رفعًا ، ومما ورد من ذلك قوله :

فلما تبيّنَّ أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا

وعلى هذا يكون « إبراهيم » وما بعده بدلا من « أبيك » أو عطف بيان له ، كما فى قراءة الجمهور ، وهذا التوجيه أجازه مكى والزمخشرى ، وأجاز مكى فى هذه القراءة أيضا أن يكون « إبراهيم » منصوبًا بإضمار أعنى ، وما بعده عطف عليه ، ولا حاجة بنا إلى هذا التقدير .

---

(١) البقرة ١٣٣ .
(٢) معاني الأخفش ١/ ١٥٠ ، والبيان ١/ ١٢٤ ، والتبيان ١/ ١١٩ .
(٣) الكشاف ١/ ٣١٣ .
(٤) البحر ١/ ٣٨٣ ، وانظر الدر ٢/ ١٣٠ .
(٥) الدر ٢/ ١٣٠ .
(٦) انظر أيضاً المشكل ١/ ٧٢ ، والدر ٢/ ١٣٠ ، وروح المعاني ١/ ٣٩١ .
(٧) المشكل ١/ ٧٢ .
(٨) الكشاف ٢/ ٣٠٤ .
(٩) التبيان ١/ ١١٩ .

ومثله قوله : ﴿ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾[1] فإن « إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ » فيه بدل من « أَبَوَيْكَ » المجرور[2] وقال الزمخشري وغيره[3] : عطف بيان لأبويك ، وأجاز السمين[4] أن يكون « إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ » بدلا من أبويك أو نصبًا على اضمار أعني ، وهذا الوجه الأخير لا حاجة إليه ؛ لما فيه من التقدير .

وكذا قوله : ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾[5] ؛ فإن إبراهيم فيه بدل من أبيكم أو عطف بيان له .

- « إرم » في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝٧ ﴾[6] ، وهو علم على قبيلة أو مدينة ، وعلى الأول يكون اسما لأبي عاد كلها في الأصل ثم أطلق على عاد الأولى ؛ لأنه في الأصل جد لعاد بن عوض بنَ إرم بن سام بن نوح[7] ، ويقال إن موطن عاد هو بلاد حضرموت التي تتاخم بلاد اليمن على حدود الصحراء المسمّاة بالأحقاف[8] .

وعلى الثاني يكون اسما لمدينة أو بلدة لعاد الأولى ، وقد أبعد من قال إنها دمشق أو الإسكندرية أو موضع بفارس ، وذكر المحبي أن المشهور فيها كونها مدينة قصورها من الذهب والفضة ، بناها شداد بن عاد في صحاري عدن في ثلاثمائة سنة[9] .

وفي كلا القولين هو ممنوع من الصرف ؛ لكونه علمًا لمؤنث على ثلاثة أحرف محرّك الوسط[10] .



والقول بأنه علم للقبيلة هو مذهب الأكثرين ، والقول الثاني وهو أنه علم للمدينة أنكره الشهاب[11] ووصفه بأنه كذب مشهور وأثر موضوع ، لكن قال أبو حيان[12] : يترجح كونها مدينة بقوله ﴿ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴾[13] ، وكذلك استدل الزمخشري[14] على أن « إرم » علم لبلدة عاد الأولى القديمة وأرضهم التي كانوا فيها بقراءة من قرأ : « بعادِ إرمَ » بإضافة عاد إلى إرم .

---

(1) يوسف / ٦ . (2) التبيان ٢/ ٧٢٣ . (3) الكشاف ٢/ ٣٠٤ ، وتفسير البيضاوي ٥/ ١٥٧ .
(4) الدر ٦/ ٤٤١ . (5) الحج / ٧٨ . (6) الفجر / ٦ ، ٧ . (7) الدر ١٠/ ٧٨٢ .
(8) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٣٧ .
(9) قصد السبيل ١/ ١٧٠ ، وانظر تفسير أبي السعود ٩/ ١٥٤ ، ١٥٥ .
(10) الكشاف ٤/ ٢٥٠ ، والتبيان ٢/ ١٢٨٥ ، وتفسير أبي السعود ٩/ ١٥٤ .
(11) حاشيته على البيضاوي ٨/ ٣٥٧ . (12) البحر ٨/ ٤٧٠ .
(13) الفجر / ٨ . (14) الكشاف ٤/ ٢٥٠ .

وقراءة الجمهور هنا « بعاد » مصروفًا « إرَمَ » بكسر الهمزة وفتح الراء والميم ، وعلى ذلك اتفق السبعة ، و « إرَم » في هذه القراءة بدل من « عاد » أو عطف بيان له[1] ، واقتصر الزمخشري وتبعه البيضاوي[2] على إعرابه عطف بيان .

والظاهر ـ عندي ـ أن إرم في هذا الموضع علم للمدينة ؛ لأن الله تعالى وصفها بقوله ( ذات العماد ) وبقوله : ﴿ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ ﴾[3] وقد أفاد الزمخشري أن عطف البيان هنا فيه إيذان بأن الحديث عن عاد الأولى القديمة ، وعلى هذا يكون الإبدال أو العطف على تقدير مضاف محذوف ، فإمّا أن يقدر في المبدل منه أو المعطوف عليه ، وتقديره : كيف فعل ربك بمدينة عاد إرم ذات العماد ، وإما أن يقدر في البدل ، أو المعطوف ، وتقديره : كيف فعل ربك بعاد أهل إرم أو صاحبة إرم .

وقد ذكر مكي[4] كلا التقديرين قبله وقال : « إرم مدينة معروفة على هذا القول فلذلك لم تنصرف » .

وإذا قدر أن « إرم » علم للقبيلة لا يحتاج إعرابه بدلاً أو عطف بيان إلى تقدير محذوف ، وقدر البيضاوي مضافاً إلى إرم والأصل : كيف فعل ربك بعاد سبط إرم ؟

ومن غريب الإعراب هنا أن مكيًا أجاز أن يكون « إرم » نعتًا لعاد بمعنى القديمة ، وقد منع أبو البركات هذا الإعراب ؛ لأن « إرم » ليس مشتقًا حتى يجوز النعت به ، ولا مؤولاً بالمشتق .



هذا ، وقرىء في غير المتواتر : « بعادِ إرمَ » بإضافة « عاد » إلى « إرم » وقرأ بذلك الحسن وغيره ، وفي هذه القراءة يكون « إرم » مجروراً بالإضافة لا بالتبعية ، ولا يحتاج إلى تقدير مضاف كما كان الشأن في قراءة الجمهور[5] .

ـ « طوى » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[6] وهو علم على الوادي المبارك الذي هبط فيه موسى عليه السلام بطور سيناء ، وكلمه فيه رب العزة سبحانه[7] ، وقد استعملته العرب بكسر الطاء وضمها ، كما استعملته مصروفًا وغير مصروف .

---

(١) البيان ٢/ ٥١١ ، والبحر ٨/ ٤٦٩ ، وتفسير الجلالين ٤/ ٥٣٠ . (٢) تفسيره ٨/ ٣٥٧ .
(٣) الفجر / ٨ . (٤) المشكل ٢/ ٤٧٣ . (٥) البحر ٨/ ٤٧٠ .
(٦) طه / ١٢ ، والنازعات / ١٦ .
(٧) معاني الزجاج ٣/ ٣٥١ ، وتهذيب اللغة ١٤/ ٤٨ ، والتبيان ٢/ ٨٨٦ ، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية ص ٣٢٠ .

واتفقت قراءة السبعة على ضم طائه ، واختلفوا في تنوينه ، فقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو بغير تنوين ، ووافقهم يعقوب الحضرمي ، وقرأه الباقون بالتنوين[1] .

ومنعه من الصرف في قراءة الأولين تحتمل أوجهًا ذكرها العلماء[2] :

**أولها** : أن يكون معدولاً عن طاو كعمر المعدول عن عامر ، فيكون منعه من الصرف للعلمية والعدل ، واختار هذا الوجه مكي[3] ، وهو مذهب للأخفش نقله السيوطي[4] عن كتابه : « الواحد والجمع في القرآن » ، وقد أجازه الزجاج[5] والفارسي[6] وأبو البقاء[7] ، وضعفه المحققون بأن علة العدل لا يُلجأ إلى القول بها إلا عند الاضطرار وانعدام علة أخرى لمنع الصرف ، وقد أمكن القول هنا بعلة التأنيث ، ثم إن علة العدل لا تتفق مع قراءته بالتنوين ، ولا مع كسر طائه .

**ثانيها** : أن يكون علمًا للبقعة التي بها الوادي المقدس ، فيكون منعه من الصرف للعلمية والتأنيث .

وهذا الوجه اقتصر عليه الأخفش في معانيه[8] ، واختاره أبو البقاء وغيره[9] ، وأجازه الزجاج وأبو علي وصاحب الإتحاف[10] .

**الثالث** : أنه علم أعجمي ، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة ، وهذا الوجه ذكره أبو حيان[11] وأجازه أيضًا صاحب الإتحاف .

و « طوى » في الآية في موضع خفض على البدل من الوادي ، وبذلك أعربه مكي وأبو البركات وأبو البقاء[12] ، أو هو عطف بيان للوادي[13] ، وقد أجاز أبو حيان وغيره[14] الوجهين .

---

(١) النشر ٢/ ٣١٩ ، والبحر ٦/ ٢٣١ ، والإتحاف ٢/ ٢٤٥ .
(٢) انظر المشكل ٢/ ٦٥ ، والبيان ٢/ ١٣٩ ، والتبيان ٢/ ٨٨٦ ، والبحر ٦/ ٢٣١ ، والدر ٨/ ١٦ ، ١٧ .
(٣) المشكل ٢/ ٦٥ . (٤) همع الهوامع ١/ ٨٨ . (٥) معانيه ٣/ ٣٥١ .
(٦) الحجة ٥/ ٢٢٠ . (٧) التبيان ٢/ ٨٨٦ .
(٨) معانيه ٢/ ٥٢٧ .
(٩) التبيان ٢/ ٨٨٦ ، وحاشية الجمل ٣/ ٨٤ ، ٤/ ٤٨٠ ، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٥٢٧ .
(١٠) معاني الزجاج ٣/ ٣٥١ ، والحجة ٥/ ٢٢٠ ، والإتحاف ٢/ ٢٤٥ .
(١١) البحر ٦/ ٢٣١ .
(١٢) المشكل ٢/ ٦٥ ، والبيان ٢/ ١٣٩ ، والتبيان ٢/ ٨٨٦ .
(١٣) تفسير البيضاوي ٦/ ١٩٣ . (١٤) البحر ٦/ ٢٣١ ، وتفسير الجلالين ٣/ ٨٤ .

أما قراءة باقي السبعة بتنوين « طوًى » فقد خُرِّجت على أن « طوى » اسم للوادي أو المكان غير معدول كجُعَل وصرد ، فهو مذكر سمي به مذكر ، والمختار في إعرابه أن يعرب كما في قراءة منع الصرف .

وأجاز أبو البقاء أن يكون « طوى » في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف ، وهو وجه متكلف .

وقد جاءت القراءة بمنع صرف « طوى » مع كسر طائه[1] ، وهي في حكمها وتوجيهها كالقراءة بضم الطاء ومنع الصرف ، غير أنها لا يقال فيها بالعدل ؛ لأن العدل سُمع في فُعَل لا فِعَل ، وهذا مما يرجح علة التأنيث على علة العدل ؛ لأن توافق القراءات في التوجيه أولَى من تخالفها .

- « فرعون » في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴾[2] فإن « فرعون وثمود » هنا مجروران على البدل من « الجنود » المجرور بالإضافة[3] ، ولما كان المبدل منه وهو ( الجنود ) جمعًا والبدل وهو ( فرعون ) مفرداً ولا بد من مطابقة البدل للمبدل منه في بدل الكل ، قال الزمخشري وغيره[4] : المراد بفرعون هو وقومه أو آله ، واكتفى بذكره عنهم ؛ لأنهم أتباعه ، وقال أبو حيان[5] : كأنه على حذف مضاف ، أي جنود فرعون .

هذا ، وقد أجاز بعض العلماء أن يكون « فرعون وثمود » نُصبا بتقدير أعنى ، وعلل ذلك الشهاب بأنه لما لم يطابق ما قبله وجبَ قطعه[6] .

- « هاروت وماروت » في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾[7] قال أبو السعود : وهما ملكان أُنزلا لتعليم السحر ابتلاءً من الله للناس ، كما ابتلى قوم طالوت بالنهر ، أو تمييزاً بينه وبين المعجز ؛ لئلا يغتر به الناس ، أو لأن السحرة كثرت في ذلك الزمان - أى في عهد ملك سليمان - واستنبطت أبوابًا غريبة من السحر وكانوا يدَّعون النبوة ،

---

(١) الدر المصون ١٠/ ١٧ . (٢) البروج / ١٧ ، ١٨ . (٣) المشكل ٢/ ٤٦٨ ، والبيان ٢/ ٥٠٦ .
(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٩ ، وتفسير الجلالين ٤/ ٥١٦ . (٥) البحر ٨/ ٤٥٢ .
(٦) انظر المشكل ٢/ ٤٦٨ ، والبيان ٢/ ٥٠٦ ، وحاشية الشهاب ٨/ ٣٤٥ . (٧) البقرة / ١٠٢ .

فبعث الله تعالى هذين الملكين ليعلّما الناس أبواب السحر حتى يتمكنوا من معارضة أولئك الكذّابين وإظهار أمرهم على الناس[1] .

وهذان العَلمان أعجميان ثبتت عجمتهما بنقل أئمة اللغة ، ومُنعا من الصرف لكونهما علمين أعجميين يزيد كل منهما عن ثلاثة أحرف[2] . وهما منقولان من السريانية إلى العربية[3] ، ويقال : أصلهما في السريانية : هرتا ومروثا ، والأول بمعنى الخصام ، والثاني بمعنى السيادة والسلطة[4] .

وقد زعم بعض أهل اللغة أنهما مشتقان من العربية ؛ فالأول من الهَرْت وهو سعة الشدق ، والثاني من المرت وهو الكسر[5] ، وذلك خطأ كما قال أبو حيان[6] بدليل منعهما من الصرف ، ولو كانا مشتقين من العربية كما زعم هؤلاء لانصرفا ؛ إذ لا يكون فيهما غيرُ العلمية ، وهي لا تستقل بمنع الصرف ، وقد ادعى بعضهم أنهما معدولان عن هارت ومارت ؛ لأن العدل عندهم لا يختص بأوزان ، وهي دعوى لا وجه لها كما قال الشهاب[7] .

والجمهور على فتح التاء في « هاروتَ » و « ماروتَ » ، وقد أجاز الأخفش[8] في قراءتهم أن يكونا من عطف البيان أو البدل ، وذلك حيث قال : هاروت وماروت معطوفان على الملكين أو بدل منهما ولكنهما أعجميان فلا ينصرفان ، وموضعهما جر . وكذلك أجاز الوجهين السمين وغيره[9] .

ومشى الزمخشري[10] على أنهما من عطف البيان ، ومشى أبو البقاء[11] على أنهما من البدل ، ووصف السمين[12] وجه البدلية بأنه أظهر الأوجه .

وذهب بعض العلماء إلى تخريج هذه القراءة على وجه البدلية من وجهين

---

(١) تفسير أبي السعود ١/ ١٣٨ .

(٢) معاني الأخفش ١/ ١٤١ ، العباب ( هرت ) و ( مرت ) ، وبصائر ذوي التمييز ٥/ ٣٢١ ، المعرب ( ش ) ص ٣٦٥ ، ٣٩٤ ، ( ف ) ص ٦٢٩ ، والبحر ١/ ٣١٩ ، والدر ٢/ ٣٢ .

(٣) حاشية الجمل ١/ ٨٧ .

(٤) المعرب ( ف ) ص ٦٢٩ .

(٥) انظر العباب ( هرت ) و ( مرت ) ، وبصائر ذوي التمييز ٥/ ٣٢١ .

(٦) البحر ١/ ٣١٩ ، وانظر الدر ٢/ ٣٣ .

(٧) حاشيته على البيضاوي ٢/ ٢١٦ .

(٨) معانيه ١/ ١٤١ .

(٩) الدر ٢/ ٣٢ ، وحاشية الشهاب ٢/ ٢١٦ .

(١٠) الكشاف ١/ ٣٠١ .

(١١) التبيان ١/ ٩٩ .

(١٢) الدر ٢/ ٣٢ .

آخرين لا يخلوان من ضعف ، أولهما أن يكون ( هاروت وماروت ) بدلين من الناس في قوله تعالى ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ وهو بدل بعض من كل ، وعلى هذا يكونان منصوبين ، ولا يكونان علمين للملكين بل لرجلين .

والثاني : أن يكونا بدلين من الشياطين في قوله تعالى : ﴿ ولكن الشياطين كفروا يعلّمون .. ﴾ وهما علمان لقبيلتين من الشياطين ، وهذا لا يتم إلا على قراءة نصب الشياطين ، وأما على قراءة الرفع فينتصبان على الذم كأنه قيل : أذم هاتين القبيلتين هاروت وماروت[1] ، وهذان الوجهان فيهما تفكيك لنظم الكلام المترابط ، والفصل الكثير بين المبدل منه والبدل ، وهو غير مقبول في أفصح كلام .

وفي غير المتواتر جاءت القراءة برفع « هاروتُ وماروتُ » وقرأ بذلك الحسن والزهري[2] ، وعلى هذا يكون « هاروت وماروت » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هما هاروت وماروت ، وهذا على تأويل أنهما ملكان ، وأما على تأويل أنهما قبيلتان من الشياطين فيجوز فيهما الابدال من « الشياطين » المرفوع في أول الآية في قوله ﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطينُ على ملك سليمانَ ﴾ ويجوز إبدالهما من « الشياطين » الثاني في قراءة من رفع ، والتأويل الأول أقرب إلى القبول ، والتأويل الثاني يتعين القول به في قراءة من قرأ بكسر لام « الملكين » وفسر الملكين بداود وسليمان ، وأما إن فسرهما بهاروت وماروت فيكونان في النصب والرفع كما كانا في قراءة فتح اللام[3] .

ـ « هارون » في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي ﴾[4] وهو عند الزمخشري[5] عطف بيان لـ « أخيه » ، وأجاز غيره أن يُعرب بدلاً أو عطف بيان[6] ، وأجاز الشهاب[7] أيضًا أن يكون نصبه بتقدير : أعني ، وهو تقدير متكلَّف ، ولا حاجة إليه .

---

(١) أنظر البحر ١/ ٣٣٠ ، والدر ٢/ ٣٢ ، ٣٣ .
(٢) المصدران السابقان ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٣٦١ .
(٣) البحر ١/ ٣٣٠ ، والدر ٢/ ٣٣ .
(٤) الأعراف / ١٤٢ .
(٥) الكشاف ٢/ ١١١ .
(٦) انظر البيان ١/ ٣٧٤ ، والتبيان ١/ ٥٩٣ .
(٧) حاشيته على البيضاوي ٤/ ٢١٣ .

# خاتمـــــة

## تشتمل على أهم نتائج البحث

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد ..

فإن النتائج التي أسفر عنها هذا البحث منها ما يختص بالأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، ومنها ما يتعلق بقضايا عامة في اللغة والنحو ،ومنها ما يتعلق بإعراب القرآن الكريم .

■ وأبدأ بالنوع الأول ، وهو المختص بالأعلام : وأهم نتائجه ما يلي :

١ ـ ترجيح منع « آدم » من الصرف للعلمية والعجمة .

٢ ـ ترجيح كون « إبراهيم » بابلي الأصل .

٣ ـ ترجيح منع « إبليس» من الصرف للعلمية والعجمة ، وتضعيف القول بأنه عربي .

٤ ـ ترجيح كون « إدريس » أعجميًا ، وتضعيف كونه عربيًا .

٥ ـ ترجيح كون « إسحاق » أعجميًا ، والتوفيق بين ذلك وبين القول بأنه عربي .

٦ ـ ترجيح كون « إلياسين » لغة في إلياس .

٧ ـ ترجيح كون « اليسع » علمًا أعجميًا .

٨ ـ تضعيف قول من ذكر أن « جهنم » كلمة استعارها القرآن الكريم من اللغة العبرية .

٩ ـ تضعيف مذهب من يرى أن « سقر » ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة .

١٠ ـ ترجيح القول بعلمية « سلسبيل » ، وإبطال دعوى من ذهب إلى أن الجواليقي هو أول من ذكر أن « سلسبيل » أعجمي ، وبيان أنه مسبوق إلى ذلك .

١١ ـ تأييد ما ذهب إليه ابن الشجري وأبو البقاء من القول بزيادة الألف والنون في « سليمان » .

١٢ ـ ترجيح كون « سيناء » علمًا أعجميًا .

١٣ ـ ترجيح كون طالوت علمًا أعجميًا .

١٤ ـ تأييد مذهب أبي عبيد في « عزير » من أنه أعجمي خفيف اللفظ وصُرف لخفة لفظه ، ونقض ما وجهه إليه أبو حيان وغيره من تضعيف .

١٦ ـ إبطال دعوى الفيروزابادي الإجماع على عجمة «القمان» .

١٧ ـ ترجيح ما ذهب إليه أبو عبيد في توجيه قراءة نافع وغيره « ليكة » ، والدفاع عن قراءته بما ذكره العلماء الأثبات .

١٨ ـ ترجيح كون « مدين » علمًا عربيًا .

١٩ ـ ترجيح كون « موسى » منقولاً من اللغة القبطية .

٢٠ ـ ترجيح كون « يثرب » علمًا عربيًا .

٢١ ـ ترجيح كون « يحيى » علمًا عربيًا ممنوعًا من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

٢٢ ـ ترجيح كون « يعقوب » علمًا كنعانيًا ، والتوفيق بين ذلك وبين القول بأنه عربي .

٢٣ ـ ترجيح منع « يغوث » و « يعوق » من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

٢٤ ـ تضعيف مذهب من يرى أن « يوسف » عربي .

٢٥ ـ تضعيف مذهب من يرى أن « يونس » عربي .

● وأما ما يتعلق بقضايا عامة في اللغة والنحو فأهمه ما يلي :

١ ـ توضيح مذهب سيبويه في التعريب ، وأنه يطلَق عنده على استعمال العرب للأعجمي مطلقًا ، وتقسيم المعرَّب من خلال ما يُفهم من كلامه إلى معرّب متمكن ، ومعرّب غير متمكن .

٢ ـ ترجيح كون الأعلام القرآنية من المعرَّب .

٣ ـ إبراز العلل المانعة من الصرف في الأعلام القرآنية ، وهي العلمية وأربعة أخرى تنضم إحداها إليها ، وترتيبها من حيث الكثرة والقلة .

٤ ـ ترجيح ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من اشتراطهم في علة العجمة أن يكون الأعجمي علمًا في اللغتين .

٥ ـ إبطال دعوى ابن الشجري وابن الحاجب الإجماع على أن المؤنث الثلاثي المحرّك الوسط يمنع من الصرف لزومًا .

٦ ـ ترجيح ما ذهب إليه الزجاجي وغيره من تجويز نصب القول لمفرد لا يتضمن معنى جملة .

٧ ـ ترجيح قبول القول بالعطف على المعنى في القرآن الكريم ، والرد على أبي حيان في ذلك .

٨ ـ الاستدلال ببقاء أسماء الأصنام المتخذة من عهد نوح إلى عصور الجاهلية على ترجيح مذهب من يرى أن اللغة الأم التي تفرعت عنها اللغات السامية هي اللغة العربية .

● وأما ما تعلق بإعراب القرآن الكريم فأهم النتائج فيه ما يلي :

١ ـ تضعيف ما ذهب إليه السمين في قوله تعالى : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ من أن تقديره : وأما ثمود هدينا فهديناهم .

٢ ـ تضعيف مذهب أبي على الفارسي ومن تبعه في إعراب قوله تعالى : ﴿ اسمه أحمد ﴾ ونحوه .

٣ ـ تضعيف ما ذهب إليه الفراء من تقدير مضاف في قوله تعالى : ﴿ إن الله اصطفى آدم ﴾ .

٤ ـ ترجيح مذهب من يرى أن الاستثناء منقطع في قوله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس ﴾ .

٥ ـ تأييد ما ذهب إليه ابن عطية من أن اللام في قوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ لام العلة .

٦ ـ تضعيف بعض الأقوال في إعراب القرآن لما فيها من تكلف التقدير .

هذا ، وبالله التوفيق ..

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم..

# فهرس المراجع


أولاً : المخطوطات :

١ ـ التعليقة المفيدة في العربية شرح قطر الندى لمعمر المكي ـ رسالة بتحقيق حسان الغنيمان عام ١٤١٢ هـ .

٢ ـ شرح شذور الذهب لمحمد الجوهري رسالة بتحقيق نواف الحارثي عام ١٤١٣ هـ .

٣ ـ شرح اللمع في النحو لأبي نصر الواسطي رسالة بتحقيق محمد المهدي عام ١٤١٢ هـ .

٤ ـ طريق السالك لألفية ابن مالك لشمس الدين المقرى رسالة بتحقيق الأمين آل الشيخ عام ١٤١٣ هـ .

٥ ـ عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل رسالة بتحقيق عبد الخالق الشمراني عام ١٤١٤ هـ .

٦ ـ مغيث الندا شرح قطر الندى للخطيب الشربيني رسالة بتحقيق عبد العزيز الخثلان عام ١٤١٧ هـ .

وهذه الرسائل موجودة بمكتبة كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٧ ـ النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي رسالة الدكتوراه للمؤلف عام ١٩٨٢ م ، موجودة بمكتبة كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة .

ثانياً ـ المطبوعات :

ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لابن البنا ـ تحقيق شعبان إسماعيل ط. أولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ـ تحقيق مصطفى النماس ـ ط. مطبعة المدني الأولى ١٩٨٧ م .

ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ـ ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

- الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق طه عبد الرءوف - ط. مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٩٧٠ م .

- الاشتقاق لأبي بكر بن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨ م .

- الأصنام لابن الكلبي - تحقيق أحمد زكي - النسخة المصورة عن ط. دار الكتب ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤ م .

- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي - ط. مؤسسة الرسالة - بيروت الأولى ١٩٨٥ م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه - ط. بيروت ١٩٨٥ م .

- إعراب القراءات السبع لابن خالوية - تحقيق العثيمين - ط. المدني ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .

- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري - ط. عالم الكتب - الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- إعراب القرآن للنحاس - تحقيق زهير غازي - ط. بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- الإعلام بأصول الأعلام للدكتور ف عبد الرحيم - ط. دار القلم بدمشق - الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .

- أمالي السهيلي - تحقيق محمد البنا - ط - مطبعة السعادة .

- أمالي ابن الشجري - تحقيق محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيى الدين - ط. ١٩٨٢ م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين - ط. دار الجيل - الخامسة ١٩٧٩ م .

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق موسى العليلي - ط. بغداد ١٩٨٢ م .

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - ط. دار الفكر الثانية عام ١٩٨٣ م .
- البداية والنهاية لابن كثير - تحقيق محمد عبد العزيز النجار - ط. مطبعة الفجالة بدون تاريخ .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل - ط. الحلبي ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن الربيع - تحقيق عياد الثبيتي - ط. دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي - تحقيق عبد العليم الطماوي - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- بعض مظاهر التطور اللغوي للتهامي الراجحي - ط. دار النشر المغربية بالدار البيضاء .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق طه عبد الحميد - ط. دار الكاتب العربي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي - تحقيق عبد الستار فراج - ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري - تحقيق محمد أبو الفضل - ط. بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق علي البجاوي - ط. عيسى الحلبي سنة ١٩٧٦ م .
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور - ط. الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧٢م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان - تحقيق عفيف عبد الرحمن - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري - ط. دار إحياء الكتب العربية .

- التطور النحوي للغة العربية للمستشرق ج برجشتراسر - ط. المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٦ م .

- التعريب وأثره في الثقافتين العربية والفارسية - نور الدين آل علي - ط. دار الثقافة بالقاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - تحقيق محمد المفدي - الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب الخفاجي - ط. بيروت المصورة عن طبعة بولاق .

- تفسير الجلالين بحاشية الجمل - ط. عيسى الحلبي .

- تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق يعقوب عبد النبي - ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطبري - ط. دار الجيل - بيروت .

- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي - ط. دار الكتب ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

- جمهرة اللغة لابن دريد - دار صادر - بيروت .

- الجنى الداني للمرادي - تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل - ط. دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- حاشية الجمل على الجلالين المسماة بالفتوحات الإلهية - ط. عيسى الحلبي .

- حاشية الشهاب الخفاجي علي البيضاوي - ط. بيروت المصورة عن ط. بولاق سنة ١٢٨٣ هـ .

- حاشية الصبان على منهج السالك - ط. دار إحياء الكتب العربية .

- حاشية ياسين على التصريح - ط. دار إحياء الكتب العربية .

- حجة القراءات لابن زنجلة - تحقيق سعيد الأفغاني - ط. مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي - تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي - ط. دار المأمون للتراث - أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- حياة الحيوان الكبرى للدميري - ط. الحلبي - الرابعة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - ط. دار الهدى - بيروت .
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق أحمد الخراط - دار القلم بدمشق - الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج - تصحيح وليم بن الورد .
- روح المعاني لشهاب الدين الألوسي - ط. دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- الروض الأنف للسهيلي - تحقيق عبد الرحمن الوكيل - ط. دار الكتب الحديثة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- السبعة لابن مجاهد - تحقيق شوقي ضيف - ط. دار المعارف بالقاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ط. دار إحياء الكتب العربية .
- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق عبد الرحمن السيد ، ومحمد المختون - ط. أولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح الشافية للرضى - تحقيق نخبة من العلماء - ط. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك - تحقيق عدنان الدوري - ط. بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني - تحقيق نوري حسين - ط. الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام لمحمد شيخ زاده - تحقيق إسماعيل مروة - ط. دار الفكر - الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- شرح الكافية للرضى - ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الثالثة ١٩٨٢ م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق عبد المنعم هريدي - ط. دار المأمون للتراث .
- شرح المفصل لابن يعيش - ط. عالم الكتب - بيروت .

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ـ تحقيق تركي العتيبي ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ الثانية ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ـ تحقيق جمال مخيمر ـ ط. أولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

ـ شرح ملحة الإعراب للحريري ـ تحقيق أحمد قاسم ـ ط. دار التراث ـ الثانية ١٤١٢ ـ ١٩٩١ م.

ـ شفاء العليل للشهاب الخفاجي ـ تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ـ ط. أولى ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

ـ الصاحبي لابن فارس ـ تحقيق السيد صقر ـ ط. عيسى الحلبي.

ـ ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم ـ ط. دار الأندلسي.

ـ ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ـ تحقيق رمضان عبد التواب ـ ط، دار النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

ـ علم اللغة العام لتوفيق شاهين ـ ط. وهبة ـ الأولى ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

ـ عوامل تنمية اللغة العربية لتوفيق شاهين ـ ط. وهبة ـ الأولى ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.



ـ العين للخليل ـ تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ـ ط. بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

ـ غرائب اللغة العربية لروفائيل نخلة ـ ط. دار المشرق ـ الرابعة.

ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ـ ط. دار الثقافة بالدوحة ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

ـ فقه اللغة العربية لعلي عبد الواحد وافي ـ ط. دار نهضة مصر بالقاهرة ـ الثامنة.

ـ فقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرائي ـ ط. دار العلم للملايين ـ بيروت عام ١٩٦٨ م.

ـ فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ـ ترجمة رمضان عبد التواب ـ ط. ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

- الفوائد الضيائية لنور الدين الجامي - تحقيق أسامة الرفاعي - ط. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي - ط. دار الفكر .

- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل للمحبي - تحقيق عثمان الصيني - ط. التوبة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- قطوف لغوية لعبد الفتاح المصري - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- القاموس المحيط للفيروزابادي - ط. دار الجيل - بيروت .

- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري - تحقيق مصطفى النماس - ط. مطبعة السعادة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- الكامل للمبرد - تحقيق محمد الدالي - ط. مؤسسة الرسالة - الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - ط. دار القلم ٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م .

- الكشاف للزمخشري - ط. دار الفكر - بيروت - الأولى ١٩٧٧ م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب - تحقيق محيي الدين رمضان - ط. دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- كلام العرب لحسن ظاظا - ط. دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٦ م .

- لغة القرآن الكريم لعبد الجليل عبد الرحيم - ط. الأردن - الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- لسان العرب لابن منظور - ط. دار المعارف بتحقيق نخبة من الأساتذة .

- ليس في كلام العرب لابن خالويه - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - ط. مكة المكرمة - الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى قراعة - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- ما لا ينصرف ومواتع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي للمؤلف - ط. مطبعة الأمانة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ـ المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي ـ تحقيق موسى زنين ـ ط. طرابلس ـ الأولى ١٩٩٢ م ـ ١٤١١ هـ .

ـ المحرر الوجيز لابن عطية ـ تحقيق المجلس العلمي بفاس ـ ط. ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده ـ تحقيق عبد الستار فراج ـ ط. مصطفى الحلبي ـ الأولى ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م .

ـ مختار الصحاح للرازي ـ تحقيق وضبط حمزة فتح الله ـ ط. مؤسسة الرسالة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ مختصر تفسير ابن كثير لمحمد الرفاعي ـ ط. مكتبة المعارف بالرياض ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م .

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ ط. مكتبة المتنبي بالقاهرة .

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ـ تصحيح محمد جاد المولى وآخرين ـ ط. دار إحياء الكتب العربية .

ـ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق حسن هنداوي ـ ط. الأولى ١٩٨٧ م .

ـ المساعد شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل ـ تحقيق محمد بركات ـ ط. ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م .

ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين السواس ـ ط. دمشق ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م .

ـ المصباح المنير للفيومي ـ تصحيح مصطفى السقاط ـ ، ط ـ مصطفى الحلبي .

ـ معاني القرآن للأخفش ـ تحقيق عبد الأمير أمين ـ ط. عالم الكتب ببيروت ـ الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ـ تحقيق عبد الجليل شلبي ـ ط. عالم الكتب ـ الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

- معاني القرآن للفراء- تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار - ط. الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٠ م .
- معجم الألفاظ الفارسية المعربة للسيد أدي شير - ط. مكتبة لبنان سنة ١٩٨٠ م .
- معجم الألفاظ والأعلام القرآنية لمحمد إسماعيل إبراهيم - ط. دار الفكر العربي ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- المعرَّب من الكلام الأعجمي للجواليقي - تحقيق أحمد شاكر - ط. دار الكتب بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- المعرَّب من الكلام الأعجمي للجواليقي - تحقيق ف عبد الرحيم - ط. دار القلم بدمشق - الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- مغني اللبيب لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وآخرين - ط. دار الفكر - الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- مفتاح العلوم للسكاكي - ط. مصطفى الحلبي - الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني - ط. دار المعرفة بيروت - ضبط محمد سيد كيلاني .
- المقتصد شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم بحر المرجان - ط. سنة ١٩٨٢ م .
- المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عضيمة - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٩٩ م .
- المقصد لتلخيص ما في المرشد للشيخ زكريا الأنصاري - بهامش منار الهدى - ط. مصطفى الحلبي .
- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمر الداني - تحقيق يوسف المرعشلي - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الملخص لابن أبي الربيع الإشبيلي - تحقيق د.علي سلطان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني - ط. مصطفى الحلبي - الثانية .

- من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس - ط. الأنجلو المصرية - الثالثة ١٩٦٦ م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تصحيح الضباع - ط. دار الكتب العلمية - بيروت .
- النكت الحسان لأبي حيان - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى ١٩٨٥ م .
- النهاية في غريب الحديث - تحقيق الطناحي - نشر المكتبة الإسلامية - بدون تاريخ .
- همع الهوامع للسيوطي - تحقيق د/ عبد العال مكرم - ط. دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- الوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي - ط. مطبعة الشهاب بحلب ١٣٨٩ هـ .

❑ ❑ ❑

# فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

رقم الإيداع : ١٥٦٣٥ /٢٠٠٤
I.S.B.N. 977 - 241 - 600 - X : الترقيم الدولي